وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
LARBI TEBESSI – TEBZSSA UNIVERSITY
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA
قسم : التاريخ والآثار

الميدان : علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة : علوم انسانية

التخصص : تاريخ معاصر

الأزمة البترولية 1986 وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

مذكرة لنيل شهادة الماستر " ل م د "

دفعة : 2018

إعداد الطلبة :
1 – ابتسام مرابطي
2 – وفاء تواتي

إشراف الأستاذ:
محمد العربي غانم

اللجنة المشرفة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سليمان بن رابح	أستاذ مساعد أ	رئيسا
محمد العربي غانم	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
مبروك موهوب	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

"ربي اوزغني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي و على والدي و ان اعمل
صالحا ترضاه"

و ادخلني برحمتك في عبادك
الصالحين

سورة النمل الاية19"

و عملا بقوله صلى الله عليه
و سلم"من لم يشكر الناس لم
يشكر الله "

شكر و عرفان

لحمد و الشكر لله تعالى نحمده و نشكره و نستعينه الذي قدرنا ووفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع، والصلاة و السلام على الرحمة المهدات و حبيبنا المصطفى محمد صلى الله عليه و سلم واجمعنا معه في الفردوس الاعلى، كما نحمده على الهامنا الصبر طيلة مشوارنا فقد اتخذناه سلاحا لنا في كل خطوة خطيناها، فكان لنا العون فنعم المولى و نعم المعين .

العلم دواء القلوب العليلة، و شحذ للأذهان الكليلة، فهو نور في الظلمة، و انس في الوحشة،و صاحب في الوحدة، شرف للوضيع ، و عزة للذليل.

و لا يسعنا و نحن نضع بحثنا هذا بين ايديكم الا ان نتقدم بالشكر الجزيل و عظيم الامتنان الى كل من ساعدنا في اعداد هذه المذكرة خاصة الاستاذ المشرف {غانم محمد العربي} الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و تابعه خطوة بخطوة و لم يبخل علينا بالنصائح و التوجيهات القيمة، كما اشكر كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع سواء من قريب او من بعيد.

و الشكر الكبير كذلك لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تفضلوا بتسخير جزء من وقتهم لقراءة هذه المذكرة و مناقشتها.

و في الاخير اسال الله عز و جل ان يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه و مقبولا عنده و رفعا لا عمالنا و ميزان حسناتنا، و صلى الله على سيدنا و حبيبنا محمد وعلى اله و صحبه اجمعين التابعين له الى يوم الدين .

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ - ج
مدخل مفاهيمي	6 – 17
تعريف البترول	06
تكوين و تواجد البترول	07- 09
اشكال و انواع النفط	09 – 10
اهمية و خصائص النفط	11 – 12
تعريف سعر البترول	12 – 14
تعريف الازمة ، خصائصها و مرتكزاتها. أسباب الازمة	14 – 16
اكتشاف البترول في الجزائر	16 – 17
الفصل الاول: الاوضاع العامة للجزائر مطلع الثمانينات	18 - 37
المبحث 01 : الوضع السياسي	18 – 27
المبحث 02: الوضع الاقتصادي	28 – 31
المبحث 03: الوضع الاجتماعي و الثقافي	32 – 36
استنتاج الفصل الاول	37
الفصل الثاني : طبيعة الازمة البترولية و تداعياتها	38 – 69
المبحث 01 : سير الازمة و اسبابها	38 – 49
المبحث 02: مظاهر الأزمة على الجزائر(السياسية – الاجتماعية- الثقافية)	50 – 61
المبحث 03: المظاهر الاقتصادية	62 - 68
استنتاج الفصل الثاني	69
الفصل الثالث : تأثير الازمة على الاقتصاد الجزائري	70- 103
المبحث 01: على المستوى الداخلي	70 – 87
المبحث 02: على المستوى الخارجي	88 – 102
استنتاج الفصل الثالث	103
خاتمة	104 - 107
قائمة الملاحق	108 – 110
قائمة المصادر والمراجع	111 - 122

مقدمة

تحتل الجزائر اليوم أكبر مساحة جغرافية في القارة الإفريقية و العاشرة دوليا بالإضافة إلى هذه الميزة فهي تتمتع بثروات طبيعية جمة ولعل من أهم هذه الثروات الباطنية 'البترول و الغاز الطبيعي ' الذي يمثل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي و نظرا لطبيعته المزدوجة – مادة أولية و قوة محركة للصناعات و بنمو الاقتصاد العالمي و نشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط لذلك عملت الجزائر منذ استقلالها في الاعتماد على ريعها البترولي لمسيرتها التنموية و خاصة بعد انتهاجها لسياسة التأميمات التي كانت من أهم نتائجها تأميم ثروة المحروقات في سنة و كان ذلك في عهد الرئيس هواري بومدين حيث تسعى الجزائر منذ فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية اليوم للبحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام إستغلال هذه الثروات النفطية ،وما يتماشى مع سياستها التنموية و أهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة الإقتصاد الوطني الجزائري إذ تطمح الجزائر على غرار جمي الدول إلى تحقيق نمو إقتصادي يؤهلها إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي و لكن هذا الطموح كان بإعتمادها الشبه كلي على نشاط تصديري ،فالنفط بالنسبة للإقتصاد الجزائري يمثل من إيرادات العملة الصعبة و الركيزة الأساسية للإقتصاد.

و بإعتبار سعر النفط يتأثر بشكل كبير بعوامل خارجية (العرض و الطلب) و هذا جعل الإقتصاد الجزائري عرضة للصدمات النفطية التي يتعرض لها العالم حيث أن معظم التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط إما بالصعود أو الهبوط و هذا ما ينتج عنها حالة من عدم الإستقرار و بالتالي حدوث تراكم في الإقتصاد الوطني و الذي يعتبر من أكثر الإقتصاديات العالمية تأثرا بتقلبات أسعار البترول .

و لقد تعرضت الجزائر بفعل اعتمادها على النفط كركيزة اساسية في مسيرتها التنموية الى عدة تقلبات اقتصادية هزت الاقتصاد الوطني و اهم الصدمات صدمة 1986 هذه الازمة التي

كانت من اعنف الازمات التي اسهمت بشكل كبير في تردي حالة الاقتصاد الوطني بانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية و تراجع ايرادات الدولة بشكل خطير.

و من بين الاسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع :

- التعرف على اهمية النفط في العلاقات الدولية .

- التعرف على اسباب تذبذب اسعار البترول في الاسواق العالمية

-.معرفة حقيقة و واقع المحروقات في الجزائر .

- اثبات مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط و محاولة التنبيه الى ضرورة البحث عن مصادر اخرى لبناء الاقتصاد الجزائري.

و لمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح الاشكالية التالية :

الى اي مدى ساهمت الصدمة النفطية لسنة 1986 في التأثير على الاقتصاد الوطني الجزائري؟

و للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات و من اهمها :

ما علاقة البترول بالاقتصاد الوطني الجزائري ؟

ماذا يقصد بالصدمة النفطية 1986؟

ما هي اهم اسباب هذه الازمة ؟

في ما تمثلت ابرز مظاهرها ؟

كيف اثرت ازمة البترولية 1986 في الاقتصاد الجزائري ؟

ما انعكاساتها على المستويين الداخلي و الخارجي بالنسبة للدولة الجزائرية ؟

و لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج المقارن التحليلي لتقديم نظرة شاملة على البترول و التحليلي لرصد الاحداث و الوقائع و ترتيبها ترتيبا كرون ولوجيا هذا بالاضافة الى المنهج الاحصائي و ذلك بتقديم احصائيات حول الاقتصاد الوطني في هذه الفترة و تأثيراته على السياسات الاقتصادية المنتهجة و كذا اثبات مدى اعتماد الاقتصادي على النفط و محاولة التنبيه الى ضرورة البحث عن مصادر اخرى لبناء اقتصاد وطني قائم على موارد دائمة لا تتأثر بتقلبات اسعار الاسواق و لا بتغير السياسات .

و لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على الخطة التالية التي تتكون اساسا من :

- مقدمة

- مدخل

- (03) ثلاثة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الاول: كان بعنوان الاوضاع العامة للجزائر مطلع الثمانينات ،يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الاول تطرق للأوضاع السياسية في هذه الفترة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان الوضع الاقتصادي و الفصل الثالث كان بعنوان الوضع الاجتماعي و الثقافي .

الفصل الثاني : كان بعنوان طبيعة الازمة البترولية 1986 و تداعياتها، احتوى هو الاخر على 3 مباحث، المبحث الاول تحدثنا فيه عن سير الازمة و اسبابها، المبحث الثاني خصصناه لمظاهر الازمة على الجزائر (سياسية- اجتماعية- ثقافية) اما المبحث الثالث فكان مخصص للمظاهر الاقتصادية

الفصل الثالث : بعنوان تأثير الازمة البترولية على الاقتصاد الجزائري، هذا الفصل احتوى على مبحثين فقط، المبحث الاول كنا قد درسنا فيه تأثير الازمة على الجزائر المستوى الداخلي ام المبحث الثاني فكان مخصص لتأثيرها على المستوى الخارجي .

و من اهم المصادر و المراجع التي ساعدتنا في هذا الموضوع و ضبط هذه الخطة :

. رابح لونيسي : رؤساء في ميزان التاريخ، تقيم لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة.

. عبد العزير بوباكير: الرئيس الشاذلي بن جديد، مذكرات 1929.1979

. نور الدين حارش : رؤساء الجزائر

. بن جامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال من 1962.1988

ولقد ساعدتنا هاته الكتب في الفصل الاول بكثرة للإبراز الاوضاع التي كانت تعيشها الجزائر في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد

كما استعملنا:

محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية

. ضياء مجيد الموساوي: الازمة الاقتصادية العالمية 1986.1989

ركيبي جمال الدين: ازمة الخليج، جذورها التاريخية، وقائعها الحالية

تم الاعتماد عليهم في الفصل الثاني لإبراز ماهية ازمة 1986 و سير هذه الازمة و في ما تمثلت مظاهرها .

هذا بالإضافة الى بعض المجلات:

– جويدة عمرة: انعكاسات النمو الديموغرافي غلى الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05

. اثار ازمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر، دراسة ميدانية في ولايات الجزائر الثلاثة(قسنطينة. الجزائر. ميلةّ) مجلة دراسات اقتصادية

و بعض المذكرات:

موري سمية: اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

قويدري قوشيح بوجمعة: انعكاسات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

و كأي باحث علمي واجهتنا العديد من الصعوبات و العراقيل و لعل من اهمها:

. ندرة المصادر و المراجع المتخصصة بهذا الموضوع ازمة 1986 و قلة الكتابات المعاصرة فيه في حدود اطلاعنا

. صعوبة فهمنا للموضوع باعتباره موضوع اقتصادي بحت، و عدم فهمنا في الكثير من الاحيان للمعطيات باعتباره يعتمد كثيرا على الاحصائيات و الجداول و المنحنيات

تعريف البترول :

كلمة نفط هي في الأصل كلمة مأخوذة من اللغة الفرنسية نافت أو نافتا هي تعني قابلة للسيران[1] .

أما كلمة بترول فهي كلمة لاتينية PETROLEUM مقسمة إلى شطرين PETRA التي تعني الصخر و oleum والتي تعني الزيت أي بمعنى زيت الصخور أو الزيت الصخري[2] .

فالبترول هو سائل قاتم اللون يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيميائية منها ما هو غاز ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران[3] .

ولقد فضل استعمال كلمة النفط للتعبير عن المادة التي هي عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره بالذهب الأسود كونه يتدرج من البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن[4] .

والبترول في أصله مادة بسيطة ومركبة ، فهو مادة مركبة لان مشتقاته مختلفة باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها حيث كل جزيئ يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تحدد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد ، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة التي يمكن أن يتحدد أشكال عديدة في تركيبها الجزيئ فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[5] ، حيث يقول جورج كليمونصو في هذا الصدد "النفط ثمين مثل الدم الذي يجري في شريان الإنسان"[6] .

---

(1) محمد ختاوي : النفط وتأثيره في العلاقات الدولية ، دار النقاش للنشر والتوزيع، لبنان، 2010 ، ص 7

(2) محمد أحمد الدوري : محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 ، ص9 .

(3) يسري محمد أبو العلا : مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996 ، ص5 .

(4) محمد ختاوي : المصدر السابق ، ص 8 .

(5) محمد احمد الدوري : المصدر السابق، ص 9.

(6) محمد ختاوي : المصدر السابق ، ص 23 .

تكوين وتواجد النفط :

لقد عرف الإنسان واستخدم البترول في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان أي تعود إلى حوالي 6000-5000 سنة ق.م وفي العديد من مناطق وشعوب العالم منطقة فارس (إيران) ، منطقة وادي الرافدين (العراق) منطقة الصين[1] ... إلخ .

إن اول من عرف استخدامات البترول هم قدماء المصريين في عمليات التحنيط[2] ، وورد اشارات في الكتب السماوية تشير إلى وجود البترول منذ عهود قديمة فقد ذكر أن سيدنا نوح عليه السلام عندما قام ببناء سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ إليه الماء ، وفي القرن القديم تحدث هيرودوت في القرن 450 ق.م بقوله "يوجد في جزيرة بئر ينتج 3 مواد وهي الاسفلت والملح والزيت"[3] وان الاغريق كانوا يقسمون سهاما خشبية في سائل البترول الطبيعي ويشعلونها ويطلقونها في الهواء باتجاه العدو ، وان الهنود الحمر في امريكا استعملوه في أغراض طبية بينما جاءت عبادة النار في إيران منذ القديم وتقديسها من النار الخالدة التي كانت تشتغل تلقائيا من الغازات المنبعثة من حقول البترول[4] .

إلا أن الإنسان لم يتمكن من معرفة البترول حينذاك سواء ما تعلق ماهية وطبيعة البترول وخصائصه وكيفية تواجده وتكونه إلا في فترات متاخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن 19 والتي ازدادت وتطورت وتوسعت فيها المعارف والعلوم الإنسانية ليبلغ مراحل متقدمة وابتدأ باستغلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة ، حيث قام عليها وتكون وارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع وكبير[5] .

---

(1) محمد احمد الدوري: المصدر السابق، ص 15.

(2) فئة من الأساتذة الجامعيين : دراسات في المجتمع العربي ، مطبعة طاربين للنشر والتوزيع ، دمشق ، 1968-1969 ، ص 384 .

(3) يسري محمد ابو العلا : المصدر السابق ، ص4 .

(4) فئة من الأساتذة الجامعيين : المرجع السابق ، ص 384 .

(5) محمد احمد الدوري : المصدر السابق ، ص 15 .

ويعتقد أغلب الجيولوجين أن النفط تكون من بقايا كائنات عضوية ماتت منذ ملايين السنين ، وتستند هذه النظرية العضوية لتكون النفط إلى وجود مواد معينة مثل تحلل الكربون في الزيت ومثل هذه المواد لا يمكن أن تكون قد أتت إلا من كائنات كانت في ما مضى حية .

وحسب النظرية العضوية غطى الماء في الماضي رقعة من سطح الأرض أكثر بكثير مما هي عليه الآن وعاشت كميات من الكائنات الدقيقة في المياه الضحلة أو هامت قرب سطح في عمتي المحيط ويموت هذه الكائنات استقرت بقاياها في قاع المحيط وانحبست بقاياها في الترسبات في جسيمات من الطين والرمل ومواد أخرى ، واندفنت تحت قاع المحيط[1] .

وكلما دفنت الترسبات أعمق فاعمق تعرضت إلى درجات الحرارة وضغوط متزايدة مما يؤدي إلى تكوين صخور رسوبية وجعلت هذه الظروف الصخر يمر بعمليات كيميائية أدت إلى تكون مادة شمعية تسمى الكيروجين وعندما تسخن هذه المادة إلى درجة حرارة أعلى من 100 درجة ينفصل إلى سائل الزيت والغاز الغاز الطبيعي وعندما يكون الزيت مدفون في أعماق أبعد ويعرض إلى درجات حرارة أعلى من 200 درجة تضعف الروابط التي تسند الجزيئات الكبيرة والمعقدة بعضها ببعض وبهذا يتحلل الزيت وبمرور الوقت يتحرك الزيت والغاز إلى أعلى عبر منافذ طبيعية في الصخر وتشمل هذه المنافذ الشقوق والثقوب الدقيقة[2] .

ويعتقد الجيولوجيون أن الماء هو السبب وراء هذه الحركة فهو يدفع بالزيت إلى أعلى وهناك سبب محتمل آخر وهو وزن الطبقات الصخرية الفوقية الذي يقضي إلى اقحام الزيت في ثقوب وشقوق الصخرة يلجأ الزيت والغاز إلى نوع من الصخور تدعى (الصخر الخازن) الذي له خاصيتين هما :

---

(1) عبد الخالق مطلك الراوي : محاسبة النفط والغاز ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 24 .

(2) عبدالله خالد أمين : محاسبة النفط ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص ص 13، 14 .

المسامية : وهي تواجد الفتوحات الصغيرة ، والنفاذية وان بعض المسامات متصلة بعضها ببعض بفراغات تتحرك الموائع خلالها فيحرك الزيت والغاز حتى يصل إلى طبقات صخرية غير نفاذة يستمران في التدفق بمحاذاة الجانب السفلي للطبقة فيصلان إلى مكان تشكلت فيه طبقة على هيئة مجلس ثلاثي الأبعاد وفيما بعد أدت تحولات في القشرة الأرضية إلى انكسار المحيطات وظهرت اليابسة فوق العديد من الصخور المكمنية والمحابس[1] .

وفي حقيقة الأمر أن أسعار النفط غير ثابتة فهي عرضة للتغير السريع نتيجة عوامل عديدة سياسية ، اقتصادية ، كوارث وحروب ، ويلاحظ عليه ارتفاعه السريع خلال السنوات الأخيرة بعد احتلال العراق سنة 2003[2] .

أشكال وانواع مادة البترول

إن مادة البترول تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة :

أ/ سائلة ويطلق عليها مادة البترول الخام وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها ممزوج بين الأسود والاخضر والبني والأصفر .

كما وانه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية متوقعة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة البترول الخام ، فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت الكثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس[3].

ب/ الشكل الثاني لمادة البترول وهي على صورة غازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي Natural Gaz وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة موارد غازية أهمها :

---

(1) عبد الخالق مطلك الراوي : المرجع السابق ، ص 25 .

(2) محمد احمد الدوري : المصدر السابق ، ص 228 .

(3) محمد احمد الدوري : المصدر السابق ، ص 228 .

الميثان méthane والايتان éthane والبروبين propane والبوتانbutane والنيتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة .

وإن للنفط أنواع تختلف باختلاف درجة الكثافة والنوعية والتي تتراوح بين 1و60 درجة حيث يمكن تصنيف هذه الانواع الى 3 انواع وهي كالتالي :

- النفط الخفيف الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة.
- النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و 35 درجة[1].
- النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة.

إن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية بحيث أنها كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة والعكس صحيح[2] .

---

(1) راشد البراوي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، دار مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع ، مصر، 1962 ، ص9 .

(2) محمد احمد الدوري : المصدر السابق ، ص ص 9,8 .

الأهمية الاستراتيجية للنفط :

ظهرت أهمية البترول في الحرب العالمية الثانية عندما قامت خطة مارشال لاعادة تعمير أوربا على تزويدها بالبترول بأسعار رخيصة[1] ، فالنفط يعد سلعة معظم مخزونها وانتاجها في بلدان لا تستهلك معظمه لذلك يبقى هو اللاعب الرئيسي في التجارة الدولية وفي بؤرة الصراع على التفوق القادم من الأقطاب الثلاثة أو أسياد العالم القدماء والجدد[2] .

وتظهر الاهمية الاستراتيجية للبترول في البلدان التي انتصرت في الحروب نتيجة توفر البترول وبلدان أخرى خسرت الحرب نتيجة عدم كفاية الوقود اللازم لتزويد معداتها العسكرية بالبترول اللازم لتسييرها .

وتحتوي المنطقة العربية على أكثر من 65% من الاحتياطي العالمي للبترول وتتد اكثر من 25% من نسبة البترول العالمي وتلك النسبة المرتفعة من احتياطي البترول وانتاجه تشكل عنصرا أساسيا لدفع عملية التنمية الاقتصادية وهي النتيجة التي استطاعت البلدان الصناعية تحقيقها والاستفادة بالخام البترولي واستغلاله بأقصى كفاءة انتاجية وتحقيق أكبر قدر من الأرباح وتتضح كذلك أهمية البترول من خلال الأثار التي ترتبت على قرار تخفيض انتاج البترول العربي على النحو التالي :

* انخفاض حجم الدخل القومي للبلدان المستهلة للبترول ويعني ذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

* الارتفاع العالمي في الأسعار[3]

(1) يسري محمد أبو العلا : المصدر السابق ، ص 8 .

(2) ابراهيم شريف السيد وجاسم السعدون وآخرون : الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2009 ، ص 107 .

(3) يسري محمد أبو العلا : المصدر السابق ، ص ص ، 8-10 .

وقد وصل به الامر الى ان اتسع انتشاره ليشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب التخلي عن هذه المادة الحيوية وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ دانييل يورغن " أن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة التي هي مجتمعات نفطية أو الانسان المعاصر هو أساسا (انسنا هيدروكربوني)"[1] .

والنفط بالنسبة الى البلدان العربية المنتجة يعد المصدر الرئيسي للدخل فيها ولذا فان من الطبيعي أن يتجه البلد المنتج الى استخدام النفط والعائدات النفطية كأداة للتنمية الاقتصادية المحلية والنفط العربي يعد الثروة الطبيعية الرئيسية للوطن العربي ولذا فان من الطبيعي أن يتطلع هذا الوطن بأسره بحكم الروابط المشتركة والآلام والآمال والطموحات المشتركة بين مختلف بلدانه الى امكانية استخدام النفط والعائدات النفطية أداة للتنمية الاقتصادية العربية الشاملة[2] .

خصائص النفط العربي

يتميز بسهولة العثور عليه وقلة تكاليف تطويره وانتاجه ووفرة انتاج آباره وموقعه الاستراتيجي بالنسبة الى البلدان المستهلكة لاسيما قربه النسبي من مركز استيراد واستهلاك رئيسي له هو منطقة أوربا الغربية[3] .

تعريف سعر البترول:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد تتعادل فيه قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو لا ياويها ، اي قد يكون السعر أقل أو اكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج . فسعر البترول يعني قيمة المادة او السلعة البترولية ويعبر عنها بالنقد لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. الخ[4] .

(1) محمد ختاوي : المصدر السابق ، ص 24 .

(2) عاطف سليمان: الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 201.

(3) نفسه: ص 41.

(4) محمد احمد الدوري: المصدر السابق، ص 194.

وبهذا فان سعر البترول وعلاقته بقيمة البترول قد جاءت مميزة ومتأثرة بتلك الظروف والعوالم وبطبيعة السوق السائدة.

ولقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند أبار النفط ، ليتحدد بعدها في الموانئ حيث يتم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة ولكن سرعان ما تحول الى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية التي سعت الى تعظيم ارباحها ليتطور بعدها الى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول بلدان منتجة للنفط للسوق البترولية[1] .

يتم تحديد سعر البترول الخام وفقا لنوعيته ومصدره ، فالنفط الخفيف أقل ثمنا في السوق النفطية العالمية من النفط الثقيل وتوجد أكبر أسواق النفط في لندن ونيويورك وسنغافورة مثلا كما أن هناك معايير لتحديد أسعاره على مستوى العالم حيث اختير برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجعيا عالميا وفي منطقة الخليج العربي يستخدم خام دبي كمعيار لتسعيرة بقوة المنطقة وفي الو.م.أ خام وسط تكساس المتوسط معيار لذلك[2] .

تعريف الأزمة : هي مصطلح علمي يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت بالأفراد والاشخاص أو المنظمات الادارية او الشركات المالية والانتاجية والخدماتية وقد تكون متوقعة الحدوث وقد تكون غير متوقعة[3] .

وتعرف أيضا بانها فترة حرجة او حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم مبرمجة من الألم كرب او خلل وظيفي[4] .

---

(1) يسرى محمد أبو العلا: المصدر السابق، ص 76.

(2) عبد الخالق مطلك الراوي : : المرجع السابق ، ص 227 .

(3) محمد سرور الحريري : ادارة الازمات الاقتصادية وطرق حل المشكلات الادارية ، دار النشر مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2012 ، ص 87 .

(4) نعيم ابراهيم الظاهر: أدارة الازمات ، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،عمان ، 2009 ، ص4

كما انها مجموعة من الأساليب والاطر والمؤسسات التي تكمل على اتخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة تحديات وتطورات وطوارئ معينة وهدفها منع اتساع نطاق الازمة التي تقود الى نزاعات وصدامات وايقاف الاختلال الكبير الذي قد يحدث نتيجة لخروج الازمة الى حالة المواجهة الفعلية[1] .

بالإضافة الى انها مفهوم أكاديميا مستغلقا نسبيا وهي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد وتورث تغيرات كمية ونوعية .

كما عرفها جون سبانير (john spanir) بانها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول اخرى ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب وعليه فان الازمة هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو اكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح[2]

---

(1) حسن البزاز : أدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2001 ، ص 24 .

(2) ادوارد ب.بورودزيكيس : أدارة المخاطر والازمات والامن ، ترجمة أحمد المغربي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 102 .

خصائص الأزمة ومرتكزاتها

1/ الخصائص :

- أن الأزمة تؤدي الى حالة من عدم الاتزان وعدم التوازن في أداء الأعمال .
- أن الأزمة تعمل على نشر حالة من الاحباط والاكتئاب والارهاق النفسي والاجهاد الذهني والبدني .
- أن الأزمة يمكن ان تتسبب في القيام بالفوضى واحداث أمور الشغب والسرقة والنهب وخصوصا في ظل تواجد الازمات السياسية وفي ظل عدم وجود نظام حاكم صحيح عادل وهذا ما رأيناه وشاهدناه في كثير من الدول مثل الفوضى الحاصلة في العراق بعد سقوط النظام السابق[1]
- أن الأزمة تحدث بدعم قوة خفية وداعمة ومؤيدة لهذه الازمات .
- أن الأزمة تسبب تهديد للمصالح العامة كما تسبب في تدهور وانحطاط الكثير من المؤسسات.
- أن الأزمة تؤثر على استقرار الشركات وعلى عدم استمرارية العمل بها وتجعل الادارات العليا ورئاسة مجلس الادارة في حالة من الضعف والذل والقلة والانحطاط امام الكثير من الأشخاص العاملين والعملاء الخارجيين[2] .

2/ المرتكزات :

- أن الأزمة لها تأثيرات سلبية عنيفة وقوية تتضح فيما بعد وقوع الأزمة .
- أن الأزمة لها مضاعفات وخسائر مالية وبشرية .
- أن الأزمة لها أضرار نفسية تورثها الى الاشخاص الذين نزلت بهم هذه الازمة مما تتولد في بعض الاحيان الى عقد ذكريات مرعبة[3] .

(1) محمد سرور بن حكمت الحريري: المرجع السابق، ص 110.

(2) محمد سرور الحريري : ادارة الأزمات الاقتصادية وطرق حل المشكلات الادارية ، المرجع السابق ، ص ص ، 111-113.

(3) ادوارد ب.بورودزيكس : المصدر السابق ، ص 120 .

- أن الأزمة تحدث جوا من الهول والخوف والذعر والهم والغم .
- أن الأزمة لها وقت محدد وضيق.
- أن الأزمة تحصل في جو من قلة المعلومات وعدم معرفة التصرف وقلة البيانات والأرقام واختلاط الحقائق ببعضها وعدم معرفة الصحيح من الباطل[1].

الأسباب المؤدية لحدوث الأزمة :

- عدم التخطيط لكل ما يمكن حصوله من خسائر أو مشكلات.
- عدم الاحساس بمؤشرات التحذير والتي تمر على الاداريين .
- عدم التنبؤ بالمخاطر المحتملة للحدوث في المستقبل[2] .
- عدم تجهيز خطة عمل متكاملة للتعامل مع الأزمات والمشكلات.
- ضعف نظام الرقابة والاشراف على العمال والموظفين والاداريين[3] .

اكتشاف البترول في الجزائر

ان اكتشاف البترول في الجزائر قديم وحديث في نفس الوقت هذا التناقض الظاهري يجد تفسيره في كون البترول في الجزائر يرجع الى عهد الفينيقيين ولكن استغلاله الصناعي لم يكن الا منذ سنة 1956 .

يعود استغلال البترول في الشمال الافريقي الى حوالي سنة 1200 ق.م ، حيث كان الفينيقيون يعرفون هذا المادة لما استوطنوا شمال الجزائر واقاموا لا نفسهم مستودعات يستعملونها عبر البحر الابيض المتوسط[4] .

---

(1) محمد سرور الحريري : المرجع السابق ، ص 89 .

(2) نعيم ابراهيم الظاهر : المرجع السابق ، ص 120 .

(3) محمد سرور بن حكمت الحريري: المرجع السابق، ص 116.

(4) الحاج موسى بن عمر : بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر ، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2008 ، ص 37 .

ولقد استأنف البيزنطيون استعمال هذه المادة في القرن الخامس ميلادي ثم جاء من بعدهم المسلمون الفاتحون ، فتعاقبت الدول الاسلامية الى العهد العثماني في القرن الخامس عشر[1] .

وفي العصر الحديث بعد حقل عين الزفت بحوض واد الشلف هو اول ما اكتشف في هذا المجال بالجزائر ، ولقد كان ذلك في سنة 1890 ، ثم تلا ذلك م لاحظه كل من سترابون وليون أفريكان الى وجود دلائل في منطقة الشلف السفلى الى الشرق من وهران ، ولقد شرع في اشغال الحفر والتنقيب هناك مما سمح باكتشاف النفط في منطقة تريورات جنوب غرب غليزان في حدود 1915[2]

أما تاريخ البترول في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر فلك يكن سوى في سنة 1956 ، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية في حقل عجيلة وفي نفس السنة[3] تم اكتشاف أكبر حقل البترولية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان 1956 ، ثم توالت الاكتشافات وبدأ الانتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.07 طن سنة 1969 .

وتتمتع الجزائر حاليا سياسة بترولية حادة تسعى الى زيادة الانتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة الأوربية والأمريكية[4] .

---

(1) ابن عمر الحاج موسى : السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ، 1952–1962 ، ايفي ميديا للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 39 .

(2) الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة ، المرجع السابق ، ص 38

(3) ابن عمر الحاج موسى: السياسة النفطية في الجزائر، المرجع السابق، ص 51.

(4) أسامة صاحب منعم: الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية 1962–1965، مجلة مركز بابل ، المجلد 5 ، العدد 1 ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، ص ص ، 84,85 .

المبحث الأول: الوضع السياسي

ولد الشاذلي بن جديد في 14 أبريل 1929م في بلدة السبعة[*] التي تقع بين مدينة عنابة وبوثلجة والتي تنتمي اليوم لولاية الطارف[1] .

وهو ابن الهادي ابن أحمد ابن مبروك ابن محمد ابن مبروك بوذراع وولد صالحة بنت الشيخ محمد ابن مبروك ابن محمد ابن مبروك .

ينتمي إلى أسرة متوسطة الحال من طبقة الفلاحين وتعود أصوله إلى الأمازيغ حيث كان يقول لكل من يسأله عن أصوله ما يلي " أنا أمازيغي عربني الإسلام "[2] ، وكان أبوه عضوا في مختلف التنظيمات التي أنشأها فرحات عباس[**] وهذا ما ترك ايديولوجية واضحة على بن جديد فيما بعد[3] .

(*) السبعة : وهي تحريف لكلمة "سبها" المحرفة هي الأخرى من سبأ وتقع هذه البلدة في الشرق الجزائري بين مدينة عنابة وبوثلجة – كما سميت بهذا الاسم نسبة لسبعة أخوة هم نواة عشيرة بن جديد أو عرش "الجدا يدية" أنظر عبد العزيز بوباكير : الشاذلي بن جديد ، مذكرات(1929–1979) ، ج1 ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 21 .

(1) رابح لونيسي : رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 252 .

(2) Chadli bendjedid :

(2)mémoires 1929–1979, tom 1, casbah éditions, Algéri , 2011,p22

(**)فرحات عباس : ولد في 24 أوت 1899م ، درس الابتدائي في الطاهير والثانوي بجيجل وسكيكدة ثم انتقل بعدها للعاصمة لإكمال تعليمه الجامعي ، تخرج بشهادة عليا في الصيدلة وألتحق بفدرالية النواب المسلمين عام 1930 وفتح صيدلية في سطيف عام 1932 ، كان من دعاة الإدماج ، أصدر البيان 1943 وفي عام 1944 أسس أحباب البيان والحرية ، وفي 1946 أسس الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وفي عام 1956 انظم للثورة ، كان رئيس الحكومة المؤقتة 1958 حتى 1962 توفي في 23 ديسمبر 1985 . أنظر يحي بوعزيز : الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال خصومه 1912–1958 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،د ب ، 1987 ، ص 42، 43 .

(3) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 252 .

لما بلغ الشاذلي بن جديد 6 سنوات من عمره التحق بالمدرسة العمومية الابتدائية للأهالي في بونة سنة 1935 ، حيث كان اول من دخل المدرسة من بين اخوته الذين درسا في الكتاب القرآني وكانت هذه المدرسة تسمى (مدرسة رحبة الزرع)[*] فقد تلقى الشاذلي المبادئ الأولى في اللغة الفرنسية على يد "مالوفي" الذي كان يدير مؤسسة تعليمية مخصصة للأهالي ، وبقي بن جديد يزاول دراسته بهذه المدرسة من 1935 إلى غاية سنة 1940 ، ثم انتقل بعدها إلى "موندوفي" الذرعان حاليا لمواصلة دراسته في الطور المتوسط وكانت هذه المدرسة مخصصة لأبناء الكولون والموظفين الأوروبيين .

حيث قام والده برهن منزله الذي ولد فيه وأراضيه من اجل التكفل بدراسته ولم يمكث بموندوفي إلا سنة واحدة حيث كانت دراسته متقطعة وتركها في وقت مبكر وذلك بسبب نفي والده واضطراره إلى الانتقال من مدينة إلى أخرى، وبعد ذلك التحق بالكتاب القرآني لحفظ القرآن على يد الشيخ صالح[1] .

وعند بلوغه سن العمل اشتغل موظفا في البريد ثم مراقب في مصنع التبغ بقسنطينة[2] ، وعندما اندلعت الثورة الجزائرية عام 1954م ، انظم إلى جبهة التحرير الوطني مبكرا وبالضبط عام 1955م بالمنطقة التي بنحدر منها[3]

---

[*]رحبة الزرع : سميت بهذا الاسم لأنها كانت المنطقة التي يبيعون فيها القمح والحبوب وبعد الاستقلال أصبحت تسمى مدرسة عسلة حسين أنظر عبد العزيز بوباكير : المصدر السابق ، ص 34 .

(1) عبد العزيز بوباكير : المصدر السابق ، ص ص 34 – 36.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 253 .

(3) نور الدين حارش : رؤساء الجزائر ، دار الأمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 176 .

ونظرا لشجاعته وانضباطه وفهمه لمعنى القيادة وتوفقه في حرب العصابات أهل ليصبح قائد للكتيبة الثالثة عشر "13" في قسنطينة فقد كان مثالا للمجاهد المحبوب بين المجاهدين لكنه لم يكن يتميز بالصرامة ولم تظهر عليه تطلعات القيادة[1] .

ثم التحق بن جديد بقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد "هواري بومدين"[*] وأصبح قائد على احدى فيالق جيش الحدود أي قائدا على حوالي ستة ألاف جندي عشية استرجاع الجزائر استقلالها فكان يساعده في هذه القيادة كل من خالد نزار و علي بوخدير وكمال عبد الرحيم ، واستمر الشاذلي في هذه المنطقة (مقر القيادة الطارف) إلى غاية 1962م، حيث كلفه بومدين أثناء أزمة صيف 1962م بالاتصال بالولاية الثانية أي الشمال القسنطيني[2] ، كما قام بمساندة الرئيس أحمد بن بلة[**] وهواري بومدين في خلافهما مع الحكومة المؤقتة .

---

(1) الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح ، مذكرات قائد أركان جزائري ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 176 .

[*]هواري بومدين : ولد في 23 اوت 1932 ببلدية حساينية الواقعة غلاب مدينة قالمة من عائلة صغار الفلاحين ، انتقل إلى قسنطينة لتلقي أصول الدين واللغة ، ثم انخرط في صفوف الثورة بالقاهرة ، يعد من زعماء الثورة الجزائرية ، عين وزيرا للدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بلة سنة 1962 ثم نائب رئيس الحكومة في 1962 ثم رئيس مجلس الثورة والحكومة سنة 1965 ، توفي في ديسمبر 1978 .أنظر هواري بومدين الرئيس القائد من 1932-1978 ، دار قصر الكتاب للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1997 ، ص 15 – 30 .

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 253 .

[**] أحمد بن بلة : ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية في الغرب الجزائري تابع دراسته ب تلمسان وادى الخدمة العسكرية الإجبارية سنة 1937 وبعد مظاهرات 8 ماي 1945 انخرط في صفوف الشعب الجزائري وتولى الكثير من مناصب المسؤولية ترشح لانتخابات 1948 بمغنية وبعد اندلاع الثورة أصبح عضوا بالبعثة الخارجية في جبهة التحرير الوطني ، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وكان عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962) وفي 22 أكتوبر 1956 ألقي عليه القبض من طرف السلطات الفرنسية وبقي حتى 19 مارس1962. كان أول رئيس للجزائر حتى سنة 1965 توفي سنة 2012 . أنظر محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1938-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 56.

وفي نهاية شهر اكتوبر 1962 ، عين الشاذلي على رأس الناحية العسكرية السادسة خلفا للعربي برجم الذي أقيل من منصبه[1] .

وفي سنة 1963م عينت القيادة الجديدة الشاذلي بن جديد قائد للناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة ، وفي عام 1964م عين قائدا عسكريا للناحية العسكرية لمنطقة وهران ثم أيد عملية الانقلاب التي قام بها بومدين يوم 19 جوان 1965م ضد أحمد بن بلة وعلى إثر ذلك عين الشاذلي بن جديد عضوا في مجلس الثورة[*] وهي السلطة الحاكمة في الجزائر[2] .

وعندما تولى الشاذلي بن جديد قيادة الناحية الثانية خلفا لعبد الحميد لطرش قام بالعديد من الانجازات وأول ما قام به هو إخراج مقر قيادة الناحية من قصر الباي إلى خارج المدينة خوفا من المدنيين في حالة وقوع حرب مستفيدا من حرب الرمال[3] .

وقد قام كذلك بإعطاء الأولوية لأنشاء فيالق جديدة قادرة على التدخل بسرعة في أي مكان وبكل قوة ونجح بعدها بتشكيل ثلاثة فيالق .

وفي شهر مارس 1966م قام بن جديد بتسليم ثكنة السانية إلى وزارة التربية لتصبح بعد ذلك جامعة وهران ، وفي شهر جانفي سنة 1968م نظم حفل من أجل استعادة المرسى الكبير وسلمت المفاتيح لقائد الناحية الثانية بن جديد[4] .

وفي سنة 1969م ترقى الشاذلي إلى رتبة عقيد ، وعندما مرض بومدين عين بن جديد كمنسق عام للجيش عام 1978م وهو منصب يشبه تقريبا منصب وزير الدفاع ، وقد لقي هذا التعيين معارضة من البعض ويعود سبب ذلك إلى خوف هؤلاء من منافستهم في الصراع حول خلافة بومدين على رأس الدولة .

---

(1) أبو القاسم سعد الله : خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1938-1962 ، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2007 ، ص ص 187 ، 188 .

(2) نور الدين حارش : المرجع السابق ، ص 176 .

(*) مجلس الثورة : وهو عبارة عن سلطة تشريعية في الجزائر تضم 17 عضوا دائمون و 17 عضوا إضافيون وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري . أنظر عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ، د ت ، ص 395 .

(3) عبد العزيز بوباكير : المصدر السابق ، ص ص 224 ،225 .

وعند وفاة الرئيس هواري بومدين 1978م انتصر على منافسيه محمد الصالح يحياوي ، وعبد العزيز بوتفليقة(*)[1] وذلك بدعم قاصدي مرباح(**).

وأصبح بذلك بن جديد ثالث رئيس للدولة الجزائرية بعدما فرضه بعض قادة الجيش ثم ولاه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني أمينا عاما للحزب ليرشح لرئاسة الجمهورية، وتم الانتخاب عليه يوم 7 فيفري 1979م[2].

ولقد اعتمد الرئيس الشاذلي بن جديد في حكمه على عدة دوائر من بينها (الأمن العسكري – أقاربه من عنابة وقسنطينة وكذا حاشيته العائلية ، المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني) ، واول شيء قام به الشاذلي اثر توليه الرئاسة هو العمل على التحرير الاقتصادي وكذا تهدئة اللعبة السياسية الجزائرية[3] .

---

(1) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص ص 254 ، 255 .

(*)عبد العزيز بوتفليقة : ولد يوم 2 مارس 1937 بوجده ، التحق وهو شاب من عمره بصفوف جيش التحرير الوطني بين سنتي 1957-1958 ، عين مراقبا عاما بالولاية الخامسة ، شغل عدة وظائف عسكرية من ضابط في المنطقتين الرابعة والسابعة ، ثم عين في هيئة قيادة العمليات العسكرية ، انتخب رئيسا للعهدة الثالثة 2004 . أنظر الطاهر الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر من(1830-1989) ، ج2 ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 422 .

(**)قاصدي مرباح : ولد في 16 أبريل 1938 في أحد التجمعات الحضارية في منطقة القبائل الكبرى شارك في اضراب الطلاب يوم 19 ماي 1956م ، ثم انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة سنة 1960 ، ثم عين مسؤولا عن جهاز المخابرات لدى قيادة الأركان ، شارك في مفاوضات فيفري ومارس 1962 ، ودعم انقلاب بومدين 1965 ، انتخب رئيسا للمؤتمر الرابع لجبهة التحرير عزله الشاذلي سنة 1989م ، وفي 1990م استقال عن اللجنة المركزية ، اغتيل في 21 أوت 1993م . أنظر جورج الراسي : الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى امراء الجماعات ، دار الجديد للنشر والتوزيع ، لبنان ، 1997 ، ص ص 314 ، 315 .

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص ، 255 .

(3) بن جامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال من 1962-1988 ، ترجمة صباح ممدوح كعدات ، منشورات الهيئة العامة للكتاب للنشر والتوزيع ، سوريا ، د ت ، ص 91 .

فقد تميز بالبساطة والتواضع ولم يكن يبدو عليه الإحساس بأي عقدة أو انه يلبس رداء أكثر منه فكان دائما يحرص على اكتساب معارف جديدة تؤهله للقيام بمهمته الجديدة[1] .

وعرف بحبه للحياة الرغدة فكان لا يتوانى على ممارسة رياضاته المفضلة مثل الصيد في غابات وهران او ممارسة رياضة الغطس في البحر ، كما كان مولعا بألعاب الورق ، ويبدوا أن حبه للحياة هو السبب وراء اصراره على تحسين الوضع الحياتي للجزائريين وذلك من خلال فتح الطريق للسياحة ومحاربة الندرة وغيرها[2] .

عقب وفاة الرئيس "هواري بومدين" سنة 1978م ، أصبح هناك فراغا سياسيا وعسكريا بعدما كان يشغل أكثر من منصب (رئاسة الجمهورية والحكومة والامين العام للحزب وقائد القوات المسلحة) .

وبما ان الدستور الجزائري لسنة 1976م قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو مقعد رئاسة الجمهورية لمدة 45يوما ، يليها انتخاب رئيس جديد من قبل حزب جبهة التحرير الوطني وقد طرحت مسألة تولي السلطة من جديد في النظام السياسي الجزائري ، في وقت لم تكن هناك ميكانيزمات سياسية ومؤسساتية تؤمن الانتقال السلمي للسلطة الذي شرعت فيه منذ سنة 1976م ، وبذلك فقد أصبح للبلاد (ميثاق ودستور ورئيس منتخب وتمثيل بياني ومؤسسات محلية ، منظمات جماهيرية)[3] .

لكن القيادة السياسية لم تستطع التغلب على المؤثرات الداخلية في ترتيب انتقال الحكم بطريقة تبعد تلك المؤثرات في التدخل في السلطة فكان الصراع على تولي السلطة بين اتجاهين رئيسين هما.

---

(1) محيي الدين عميمور : أنا وهو ...وهم ، دار موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 192 .

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص ص 257 ، 258 .

(3) ناجي عبد النور: تجربة التعددية الحزبية والتحول الديموقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 43.

الاتجاه الاول : يتزعمه محمد الصالح يحياوي[*] الذي نادى بتقوية الحزب ودعم الاتجاه الاشتراكي وحماية منجزات الثورة[1] ، والذي حاول السيطرة على مختلف المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب كما سعى إلى التأثير في اختيار المندوبين إلى مؤتمر الحزب المفروض عقده في جانفي عام 1979م[2] .

إلا أنه صدر قرار بشأنه من اللجنة الخاصة بمراقبة وفحص ميزانية حسابات الحزب لسنتي 1979-1980م حيث جاء فيه "اعتبار عناصر التقدير الواردة في التقرير الخاص بالفترة المعنية التي تبرز بوضوح بان تقييم التسيير ينطوي على اخطاء ونقائص إذ أن هذا الأخير قد تم اعداده بناء على ما توفر من وثائق"[3] .

أما فيما يخص الاتجاه الثاني فهو بزعامة "عبد العزيز بوتفليقة" وفي هذا السياق ذكر زميله في السلطة "بلعيد عبد السلام" بقوله : " بانه قد حاول كسب دعم خارجي له خاصة الفرنسي منه في حالة نشوب صراع حول خلافة بومدين سواء توفي هذا الأخير أو أعاقه المرض عن مواصلة ممارسة مهامه"[4] .

فقد كان المرشحان الرئيسيان لخلافة بومدين هما عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي المنحدر من الاوراس وتم استبعادهم كي لا يحدث صراع جهوي داخل دفة الدولة ذاتها[5] .

---

[*]محمد صالح يحياوي : ولد سنة 1932 ببريكة ، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني 1956 بصفة ضابط سام بالولاية الاولى والمسؤول الاول لحزب جبهة التحرير الوطني ومنسقه . انظر محمد الشريف : من المقاومة إلى الحرب ، المرجع السابق ، ص 61.

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 44.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 246 .

(3) ابراهيم لونيسي : حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد (تهميش ، تفعيل ، محاولات التفجير)، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 105 .

(4) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 246 .

(5) نفسه : ص ص 246-395.

لكن الصراع لم ينحصر فقط بين أقطاب النظام بل امتد إلى المعارضة التي حاولت استغلال تلك الظروف لأسقاط النظام برمته وتعويضه بنظام آخر وكان فرحات عباس من أكبر المرشحين لذلك في صفوف المعارضة لكن أجهزة الامن العسكري بقيادة قاصدي مرباح نصبت له كمينا وفضل مرباح صعود بن جديد إلى السلطة[1] ، وكذلك المؤسسة العسكرية وقع اختيارها عليه باعتباره قائد منطقة وهران العسكرية وعضو جبهة التحرير الوطني ، وهذا لكي يتمكن الجيش من التحكم في حياة الحزب والدولة في الجزائر ويؤكد فرضية أن الجيش في الجزائر وفي كثير من دول العالم الثالث هو القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلة والصانعة للقرار[2]. وعندما أجري الاستفتاء في 7فيفري 1979م، حاز الشاذلي على 99.5% من الأصوات ، وأصبح رئيسا للبلاد وعمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري من خلال سلسلة من الاجراءات أهمها :

- بعد أن أصبح رئيسا قام بتقوية الحزب ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش لأنه كان يدرك جيدا بانه لا يمكن أن يسيطر على الحزب والدولة بدون سيطرته على الجيش ، فحاول الاستعانة بالجناح السياسي للحزب فقام بدعم "محمد الشريف مساعدية" الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية من 1980-1988[3] .
- بما ان بن جديد كان يعمل من أجل توازن يمكنه من التحكيم ، فقد ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة ، إذ بقي الجيش جزء لا يتجزأ من الحزب ويشكل ضباطه السامون 20% من أعضاء اللجنة المركزية [4] .

---

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق ، ص 44 .

(2) بشير بلاح : موجز التاريخ المعاصر، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، د ت ، ص 224 .

(3) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 44 .

(4) نفسه: ص 45.

- ولكنه قام في الآن نفسه بإدخال تغييرات كبيرة على هيكلية الجيش فقام بإعادة تنظيمه على أساس فرق عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة ، كما كان في الماضي ، حيث كان لقائد المنطقة صلاحيات كبيرة وبالتالي نفوذا واسعا وتحكما مفرطا في قواته وتمكن بالتالي من تصفية (عزل أو ابعاد) رموز مراكز القوى داخل المؤسسة العسكرية وهدف الرئيس "بن جديد" من وراء ذلك هو دعم مركزه في السلطة ، فقد تبنى النظام السياسي منهجا معايرا لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت شرعيته الشعبية[1] مثل اطلاق سراح بعض السجناء السياسيين من أبرزهم الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة" ، ودعوة المنفيين للعودة إلى أرض الوطن ورفع الإقامة الجبرية عن فرحات عباس ويوسف بن خدة المفروضة في مارس 1976م ، وفتح ملفات الفساد لكسب تعاطف عامة الشعب[2] .
- وفي المجال الدستوري أدخلت تعديلات على دستور 1976 بموجب قانون رقم 86/79 المؤرخ في7 جويلية 1979 المتعلق بمراجعة الدستور وهذه التعديلات كانت تستهدف في مجموعها تشكيل أسس الحكم في البلاد وبصفة خاصة الاجراءات التي تتعلق بتنسيق النشاط الحزبي والحكومي وعلى هذا الأساس جاء التعديل الدستوري الذي يحدد مدة الرئاسة بخمس سنوات (05) بدلا من[3] ست سنوات (06) ، كذلك نص التعديل الدستوري على الزام رئيس الدولة بتعيين رئيس للوزارة[4] ،

---

(1) ناجي عبد النور :المصدر السابق ، ص ص 44 ، 45 .

(2) بن جامين ستورا : المصدر السابق ، ص 92 .

(3) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 45 .

(4) نفسه: ص 46.

وهو بذلك يجعل من مبادرة الرئيس بن جديد بتعيين " احمد عبد الغاني" رئيسا للوزارة الجديدة إجراءا قانونيا إجباريا بعد ان كان في عهد الرئيس الراحل بومدين مجرد اجراء اختياري[1] ، والذي بقي في منصبه حتى جانفي 1983م ، أين عين بن جديد الحميد الإبراهيمي وزيرا أولا جديدا بعد ما كان وزيرا للتخطيط .

ويريد الشاذلي بن جديد تحقيق عدة اهداف من توليه عبد الحميد الإبراهيمي منصب الوزارة الأولى ومنها اكتساب جزء من التيار الاسلامي الذي يتعاطف معه الإبراهيمي[2] .

(1) رياض صيداوي : صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر ، المؤسسة العربية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2000 ، ص49.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 279 .

المبحث الثاني : الجانب الاقتصادي

ورث الرئيس الشاذلي بن جديد عن سلفه الرئيس هواري بومدين وضعا اقتصاديا صعبا وتطلب هذا الوضع من بن جديد إعادة النظر في الكثير من السياسات الاقتصادية .

فقد عرفت الجزائر ندرة في المواد الاستهلاكية وديون بلغت حوالي 16 مليار دولار ، مع خدمات للديون تتجاوز 28% من المداخيل النفطية التي تشكل 99% من صادرات البلاد ، نضيف إلى ذلك بروز [1] الطبقة البرجوازية[*].

لكن مع بداية الثمانينات شهدت الجزائر عملية اصلاح اقتصادي ومراجعة الأولويات واحداث توازنات لصالح القطاعات التي تم اهمالها مثل قطاعي الزراعة والسكن بعد ان ادى التركيز على قطاع الصناعة إلى خلل بنيوي تحتي عاد وانعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها[2].

وقد صاحب تولي بن جديد السلطة وفرة مالية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار البترول التي بلغت حدود 40 دولار للبرميل الواحد في بعض الأحيان ، ويعود سبب ذلك إلى الثورة الاسلامية في إيران وما تبعها من حرب عراقية إيرانية أثرت في أسعار النفط ، فجاء ذلك كانه أكسجين لنظام بن جديد للحد من انفجار شعبي كان على الأبواب[3] ، ولهذا رفع نظام بن جديد شعار "من أجل حياة أفضل" منذ المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد عام 1980 ووضع مخطط ضد الندرة أي ندرة السلع[4] .

---

(1) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 290 .

(*)الطبقة البرجوازية: وهي الطبقة الوسطى أي طبقة التجار وأصحاب المهن ورؤوس الاموال ، تحافظ على امتيازاتها ومصالحها من خلال تحكمها بجميع مؤسسات المجتمع بما فيها الدولة . أنظر هايل عبد المولى طشطوش : الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2012، ص 70.

(2) ناجي عبد النور : المصدر السابق، ص 72 .

(3) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص ص 292,291 .

(4) بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 225 .

فتم تبني مخطط الخماسي الأول من (1980 –1984) الذي أعطى الأولوية للمجال الزراعي وتحسين المستوى المعيشة للمواطن وتشجيع الاستيراد والتركيز على الكماليات والامتيازات لكسب الشرعية ، كما تم إعادة هيكلة المؤسسات[1] .

وقد حقق هذا المخطط نقلة نوعية في المستوى المعيشي للجزائريين من ناحية توفير المواد الغذائية بسبب الاهتمام الكثير بالمجال الزراعي وبناء الطرقات السريعة لفك العزلة عن الكثير من مدن الداخل والأرياف[2].

حيث بلغت في هذا المخطط الاعتمادات 4000.6 مليار دينار ، وكان الهدف منه هو ادخال اصلاحات عميقة على الاقتصاد الوطني ، وهذه الامتيازات التي منحتها المخططات للصناعة والمحرقات أدى إلى ظهور اختلالات تمثلت في :

- صناعة ضعيفة وندرة في المنتوجات الصناعية ذات الاستهلاك الواسع .
- عجز اضطر الدولة إلى استيراد كميات ضخمة من المواد الأولية[3].

فيعتبر هذا المخطط أول تجربة تخطيطية لفترة تزيد عن 4 سنوات، وهذا ما جعل الدولة تقوم بإعطائه ترخيص مالي تم توزيعها على قطاعات على النحو التالي:

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 72.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 292 .

(3) مسعود مسكين: التاريخ المعاصر، دار الحديث للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 283.

عنوان الجدول: استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بالأسعار الجارية[1]

القطاعات	الترخيص المالي مليار دينار
الفلاحة والري	47.10
منها : الري	23
الصناعة	155.46
منها : المحروقات	63
منها : الصناعات الأساسية	32
منها الصناعات التحويلية	43.4
منها : الطاقة والمناجم	17
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	20
القطاع شبه المنتج	35.40
منها : النقل	13
منها : التخزين والتوزيع	13
مجموع الهياكل الأساسية	143.60
منها : شبكة النقل	17.50
منها : شبكة السكن	60
منها التربية والتكوين	42.20
المجموع	400.60

من خلال هذا الجدول يتضح لنا بان نسبة الاستثمار في المحروقات يفوق نسية الاستثمار في القطاعات الاخرى كالسكن ،النقل، التجارة و غيرها.

(1) العمري علي : دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، (1970-2006) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 82 .

أما المخطط الخماسي الثاني:

وضع هذا المخطط تحت شعار العمل والصرامة لضمان المستقبل[1] ، وقد بلغت الاعتمادات المخصصة له بـ 550 مليار دينار ، وقد منح الاولوية لقطاع السكن والتنمية الفلاحية والقطاع الخاص ، وقد تضمن اصلاحات اقتصادية جوهرية تمثلت في الآتي :

– إعادة الهيكلة.

– تفكك الشركات الكبرى التي تعاني مشاكل ، فظهرت 474 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على حساب 66 مؤسسة كبرى[2] .

– مراجعة واقع القطاع الفلاحي بالتخلي عن أراضي الثورة الزراعية لصالح المستثمرين الخواص في الغالب وذلك منذ ديسمبر 1987م[3] .

– تشجيع القطاع الخاص وإزاحة العوائق التي كانت تمنعهم عن النشاط.

– انتهاج سياسة الخوصصة بتحويل بعض الشركات الوطنية إلى شركات مساهمة[4] .

وتهدف الخطة الخماسية الثانية إلى تكثيف استخدام طاقات الانتاج الموجودة وادارتها الحسنة واعادة تنظيم القطاعين الزراعي والصناعي بالاعتماد على مبدأ العمل الذي يمثل وحده عنصر الثروات ، كما منحت استقلالية للمؤسسات الصناعية وللمستثمرات الزراعية .

كما تم طرح قواعد جديدة ذات مرونة أكثر ولا مركزية لضبط وتعديل النشاط الاقتصادي، إذ شكل توزيع مبلغ الاستثمار القاعدة الأساسية في السياسة الاقتصادية سابقا والذي أصبح فيما بعد الضبط الاقتصادي يعتمد على سياسة القرض[5].

وتدعو هذه القواعد إلى زيادة فعالية اقتصادية في الاقتصاد وزيادة الإنتاج وعدم اللجوء إلى الخارج والحفاظ على سيادة البلاد بتوفير ما تحتاجه .

(1) بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 226 .

(2) مسعود مسكين: المرجع السابق، ص 283.

(3) بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 226 .

(4) الطاهر الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، المصدر السابق ، ص 235 .

(5) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 292 .

المبحث الثالث : الجانب الاجتماعي والجانب الثقافي

1) الاجتماعي :

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اجتماعية كبيرة في الميدان الديموغرافي خاصة فقد ازداد عدد السكان بوتيرة سريعة بعد الاستقلال نتيجة تحسن المستوى المعيشي والخدمات الصحية الأمر الذي أدى الى انخفاض عدد الوفيات وارتفاع عدد الولادات .

وبالمقابل أدت الوضعية الاقتصادية للجزائر عقب الاستقلال إلى بروز ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن[1] ، وهو ما أثر سلبا على الاوضاع الاجتماعية في المدن الكبرى وانتشار ظاهرة الأحياء القصديرية في قلب العواصم وضواحيها ، وهي ظاهرة تتمثل بالنمو الديموغرافي المفرط، ومن جهة أخرى يولد أنشطة كفيلية وسهولة ممارستها ويسر ما قدره من أرباح دون عناء يذكر[2] .

وظلت الأحياء القصديرية مدعوة للتطور والتكاثر طالما لم ينجح الريف في تثبيت سكانه وطالما كانت المدينة تقدم للسكان ما يحتاجونه عكس الريف ، لذلك قرر الشاذلي بن جديد معالجة هذه الظاهرة بالتطبع أي بالقضاء عليها ، فلقد قام بنقل المواطنين غلى المناطق التي قدموا منها وامنت لهم مساكن محترمة وصرفت لهم مرتبات لمدة 3 أشهر ريثما يتم العثور على شغل[3] .

أما في ميدان الطب فقد كان الطب مجاني في عهد الشاذلي بن جديد ، وهذا الامر أي مجانية العلاج تعود إلى سنة 1974م ، أي في عهد هواري بومدين ، وقد بذلت الدولة مجهودات ضخمة رغم النقائص الكبيرة فالنسبة في عدد الأطباء مثلا قفزت من 12000 طبيب إلى 43816 طبيب[4] .

---

(1) مسعود مسكين: المرجع السابق، ص 284.

(2) محمد الميلي: مواقف جزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر، 1984 ،ص 285 .

(3) نفسه: ص 286.

(4) مسعود مسكين: المرجع السابق، ص 284.

2) الجانب الثقافي :

1- التعريب :

يعتبر التعريب قضية وطنية وحضارية حساسة والتراجع منه انتحار كبير لجميع الجزائريين المخلصين لوطنهم وامتهم العربية الإسلامية ، فقد كان هذا المبدأ حتى وقت قريب يعد احد الثوابت الوطنية التي لا يمكن الطعن فيها ولا التحدث بدون ذكرها باعتباره احد المقومات الأساسية للهوية الوطنية[1] .

ولقد عرفت الجزائر في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تعريب كل اطوار التعليم ، كما عربت العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية في الجامعة ، لكن لم يتم تعريب فروع الطب والعلوم والتكنولوجيا في التعليم الجامعي، ولا يزال التعليم في هذه المؤسسات الجامعية باللغة الفرنسية إلى حد اليوم .

كما تم في عهده استكمال تعريب الادارة وذهب الكثير من المتتبعين خاصة انصار التعريب في الجزائر الى الاعتراف بان بن جديد خدم العربية أفضل من رؤساء الجزائر الآخرين ، ولقد سجل له التاريخ ذلك أنه بالرغم من عدم اتقانه اللغة العربية إلا أنه لم يكلم شعبه قط باللغة الفرنسية ، حيث فاجأ الكثير من الفرنسيين عند زيارته لفرنسا عندما برمج له إلقاء خطاب أمام البرلمان الفرنسي ، وكان النواب الفرنسيين لم يحضروا آلات الترجمة معتقدين بأنه سيخاطبهم بالفرنسية لكن حدث عكس ما كانوا يتوقعونه ، أصر على إلقاء الخطاب باللغة الأم وهي اللغة العربية[2]

(1) يوسف مناصرية : أراء ومواقف في تاريخ الجزائر المعاصر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013 ، ص 91.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 292 .

كما أنشأ بن جديد المجلس الاعلى للغة العربية تحت رئاسة مولود قاسم نايت بلقاسم[*] وضمت مختلف حكوماته الكثير من المعربين على عكس سلفه هواري بومدين[1] .

2- التعليم :

بذلت الجزائر جهود ضخمة في ميادين الهياكل القاعدية والتأطير والبرامج والخدمات الاجتماعية والثقافية التي تمنح لتربية وتكوين مجموع المواطنين خاصة الطفولة والشبيبة ، ولقد تحققت الاهداف في تعميم التعليم وخلق الظروف التي توفر المقعد في المدرسة لكل طفل بلغ 6 سنوات وظهر الجهد المبذول من خلال تسليم 640 متوسطة ، واكثر من 15000 من قسم إلى آخر .

وفي عام 1980م وصل عدد التلاميذ إلى 4.5 مليون تلميذ وتضاعف عدد المعلمين الجزائريين العاملين في التعليم إلى نسبة 700 ألف معلم ، وأدى ارتفاع التلاميذ في الابتدائي والمتوسط غلى ارتفاع سريع بأعدادهم في المستوى الثانوي والتقني في حين بلغ عدد التلاميذ خلال السنة الدراسية 1982 – 1983 إلى ما يقل 280 ألف[2] وهذا يكشف عن القوة التي حققتها المنظومة التربوية ، فقد شارك حوالي 40% من التلاميذ في الفروع الأدبية والاقتصادية والقانونية وهي نسبة حسنة بالمقارنة مع باقي البلدان المتطورة[3] .

---

[*]مولود قاسم نايت بلقاسم : هو مولود بن محمد السعيد نايت بلقاسم ولد بقرية بلعبانة بدوار بوني بلدية أفيون بجاية جانفي 1927 ، وعن الاسم الذي عرف به هو مولود نايت بلقاسم ، وأضاف إلى الاسم الذي استعمله أثناء حرب التحرير "قاسم" وحتى قبل الحرب التحريرية ، درس العربية ومبادئها في مدرسة القرية وكذلك مبادئ القراءة والكتابة على يد شيوخ القرية ومن اهم مؤلفاته كتاب الجزائر وكتاب شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830 . أنظر : سليمة كبير : من أعلام الجزائر في العصر الحديث ، مولود قاسم نايت بلقاسم ، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص ص 210 – 212 .

(1) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 298 .

(2) بن جامين ستورا: المصدر السابق ، ص 86 .

(3) تقرير الامين العام المقدم للمؤتمر الخامس المنعقد بالجزائر من 19 إلى 22 سبتمبر 1983 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، ص 83 .

3- الأزمة البربرية:

في بداية الثمانينات اندلعت في منطقة تيزي وزو مواجهات عنيفة بين مجموعة من المتظاهرين وقوات الامن الجزائري ، ولم تكن للمتظاهرين مطالب سياسية ، بل طالبوا فقط بأحقية الثقافة الامازيغية القبائلية في الوجود .

واطلق على هذا الحدث إسم الربيع البربري ، فلأول مرة في تاريخ الجزائر تطالب شريعة من المثقفين من خلال العنف برد الاعتبار للثقافة الأمازيغية ، واعتبار اللغة الامازيغية لغة رسمية في الجزائر ، وكانت النخبة المثقفة ذات نفس عدائية للعروبة والإسلام وتدعي هذه النخبة أن الشعب الجزائري قبائلي له ثقافته الخاصة ولغته الخاصة أيضا والتي يجب تطويرها واحياؤها ، ومن رموز الدعاة البربرية الكاتب البربري مولود معمري الذي عينته فرنسا على رأس الأكاديمية البربرية في باريس والدكتور سعيد السعدي[1] .

وفي 19 مارس 1980 حضرت الحكومة محاضرة لمولود معمري حول استخدام اللغة البربرية في جامعة تيزي وزو حيث قام أساتذة وطلاب بتقديم احتجاجا على ذلك وبدأ اضراب عام في بلاد القبائل في شهر أفريل 1980 من أجل الاعتراف باللغة البربرية[2] .

وفي شهر أبريل سنة 1980 هز الربيع البربري بشدة الصرح المؤسساتي الايديولوجي الجزائري ، وطرح للمرة الأولى مسألة التنوع السكاني والتعريف الثقافي في الجزائر ، لكنه اتاح أيضا التاريخ الجزائري في بعد آخر ، فقد أوضح اثنان من منشطي هذا الربيع سالم شاكر وسعيد سادي في مجلة تا فوست في عام 1983 ان التيارات الايديولوجية وبخاصة التيار العربي الاسلامي تحتكر منذ الاستقلال الحياة الثقافية والفكرية باستخدام الرقابة والاستبداد وتنمي تجاه البعد البربري وكل فكرة مستقلة[3] ،

(1) يحي أبو زكريا : الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للطباعة والنشر ، الجزائر ، د ت، ص 42 .

(2) بن جامين ستورا: المصدر السابق ، ص 92 ..

(3) نفسه: ص ص 93,92.

ومنذ بروز الحركة البربرية والجامعات الجزائرية تعيش حالة صراع بين معسكرين العروبة والامازيغية ، منذ اندلاع المواجهات في منطقة تيزي وزوو التي تعتبر معقل الثقافة الامازيغية والورقة البربرية مطروحة بقوة في دائرة الصراع السياسي والثقافي في الجزائر[1] .

وهذه الاحداث لا ترجع إلى عوامل تندرج تحت عنوان القضايا الثقافية فقط ولا ترجع فقط إلى عوامل سياسية داخلية كانت او خارجية بل و هي زيادة على ذلك تفسرها بعض الاوضاع الاجتماعية التي كانت يعاني منها مجموع المواطنين[2] .

(1) يحي أبو زكريا : المرجع السابق ، ص 42 .

(2) محمد الميلي: المصدر السابق ، ص 283 .

لم تبقى من الأسرار الخفية إن أرض الجزائر غنية بها تحتها من نفط غزير[1] ، كما أنه لم تبقى من الأسرار أن هنالك مصالح عليا سياسية واقتصادية تحول دون العمل الى استثمار البترول بكثرة في القطر الجزائري .

ومن أهم الآبار المستثمرة في القطر الجزائري توجد بناحية جبال الظهرة عين الزفت ، وقد اكتشفت جنوب جبل دبرا 12 كيلو متر شمال بلدة سيدي عيسى منابع بترول من أرفع الانواع الموجودة بالدنيا ، وقد حفرت لها أبار بصفة بسيطة يتراوح عمقها بين 13 و 25 مترا ، فهي تنتج نحو الخمسة ألاف لتر كل يوم لكن هذا البترول يمتاز بأنه بخرج من طبقات الأرض مصفى لا يحتاج لعمليات التكرير ، إذ أنه يخترق طبقة حصية تنزع عنه ما فيه من الأوساخ ، فهو ينتج 17بالمئة من الأسانس ، 13 بالمئة من وقود الآلات الفلاحية (غزوال) و18بالمئة من بترول المصابيح[2] .

ويعد البترول من أهم مرتكزات الصناعة الجزائرية ، فلقد كانت صناعة البترول قد أعدت لتكون مجرد مصدر لتزويد البترول الخام لفرنسا التي تقوم هناك بعمليات التكرير والتصنيع لصالح[3] الاقتصاد الفرنسي ولذا فقد كان قطاع البترول منعزلا تماما عن الاقتصاد الوطني ولم تكن قد قامت البلاد قبل الاستقلال مشروعات لتصنيع البترول ، فلم يكن هناك صناعات بتروكيميائية[*]

---

(1) أحمد توفيق المدني: أبطال المقاومة الجزائرية، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 90.

(2) نفسه: ص 91.

(3) نازلي معوض أحمد : العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول ، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1978 ، ص159 .

(*) الصناعة البتروكيميائية : هي منتجات كيميائية يتم تصنيعها من النفط الخام او من مصادر هيدروكربونية أخرى ، على الرغم من أن بعض هذه المركبات يمكن أن يكون مصدرها الفحم او الغاز الطبيعي ، لكن يبقى النفط هو المصدر الرئيسي وتقوم أكبر هذه الصناعات في الو.م.أ واوروبا الشرقية . أنظر :رضا عبد الجبار الشمري: الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الاردن، 2014 ،ص198 .

كما كانت عمليات التركيز قاصره على معمل حاسي مسعود الصغير الكائن في حقل حاسي مسعود ، والذي لم نكن طاقته تزيد عن 20 ألف طن سنويا والمخصص للاستهلاك المحلي في ذلك الاقليم البترولي فحسب وكانت المنتوجات البترولية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية الجزائرية تستورد من الخارج[1] .

فلقد كان الاقتصاد الجزائري متصلا ومكملا للاقتصاد الفرنسي أو مزودا إياه بالمواد الأولية الضرورية للتنمية وتطويره في الفترة الاستعمارية ولقد كان على الجزائر بعد استرجاع الاستقلال السياسي سنة 1962 أن تقطع مع المستعمر السابق كل العلاقات وفي جميع الميادين وعلى جميع الأصعدة[2] ، ثم تجنيد كل ما لديها من امكانيات بشرية ومادية لتعيد النظر في الهياكل الاقتصادية قصد تخليصها من خصائص التبعية والتركيز على تكوين انسان قادر على التفاعل مع متطلبات الثورة الشاملة ويعد الثورة وتحقيق الاستقلال السياسي عملت الجزائر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي[3] .

ففي فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين تم الإعلان عن تأميم المحروقات[*]

---

(1) نازلي معوض أحمد: المصدر السابق، ص 159.

(2) محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، ج4 ، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص ص 242,243 .

(3) محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 244 .

(*) تأميم المحروقات : ويقصد بها إعادة السيطرة على الأملاك الاقتصادية للجزائر أي اصبحت الجزائر تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الاجنبية ، التي تستغل النفط الجزائري بعقود طويلة الأجل لاستغلال 4 مليارات طن من النفط الاحتياطي الجزائري المقدر بـ 5 مليارات طن ، كما تتحكم الجزائر في 4 ألاف متر مكعب من الغاز و600 مليون طن من الأنابيب الممتدة وفي 8 شبكات لخطوط أنابيب الغاز و3500 كلم من انابيب النفط انظر عصام بن الشيخ : قرار تأميم النفط الجزائري 20 فيفري 1971 ، مجلة دفاتر السياسة والقانون: العدد6 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، جانفي 2006 ، ص 194 .

أي بمعنى ضمان احتكار شركة سونطراك لنسبة 51% من كل المشاريع البتروكيميائية في الجزائر ، مما يعني استرجاعها للسيادة الوطنية على النفط الجزائري[1] وامتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات ايفيان التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971[2] .

وبهذا أصبحت الجزائر تتمتع بالحرية والسيادة عل ممتلكاتها الوطنية واصبح البترول مصدر رئيسي لاقتصاد الوطني الجزائري .

ولقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على الاعتماد على الثروة النفطية في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة ما بعد الستينات والتي تسعى للبحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة وبما يتلاءم مع سياستها التنموية التي تعد ركيزة الاقتصاد الوطني ، اذ أن معظم التغييرات التي طرأت أو تطرأ على سوق النفط وعلى الأسعار النفطية بالارتفاع او الدنو، وهذا ما سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وبالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني والذي يعتبر أكثر الاقتصاديات تأثر بتقلبات أسعار البترول .

ولقد عرفت الجزائر منذ القرن العشرين العديد من الأزمات البترولية ، والتي كان لها تأثيرها الحاد على الاقتصاد الوطني باعتبار البترول أساس التنمية الوطنية ولعل من أبرز هذه الأزمات أزمة سنة 1986 .

(1) عصام بن الشيخ: المرجع السابق، ص 194.

(2) عبد العزيز وطيان : الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص53 .

المبحث الاول : سير الازمة و اسبابها

إن المتتبع لأسعار البترول يلاحظ مسيرة وئيدة في قضية رفع سعره بالمقارنة مع بقية السلع التي تؤلف التجارة العالمية ، وإلى قبيل حرب أكتوبر(*) الحرب العربية الإسرائيلية ، كان ثمنه زهيدا للغاية وأرخص مورد يباع في السوق العالمية ، وبعد استقبال تلك الحرب واعتبار النفط من جملة أسلحة الأمة العربية ، ارتفع سعره ثلاثة أضعاف فأقدمت الدول الصناعية على رفع منتجاتها الصناعية أربع أضعاف ، وتحقق تعادل الميزان التجاري ، ولكن الدول التي لا تمتلك البترول دفعت ثمن زيادة أسعاره وزيادة المنتوجات الصناعية وهكذا تراكمت ديونها[1] .

وبنجاح آية الله الخميني(**) في اسقاط الشاه رضا بهلولي (***) ارتفع ثمن البرميل ليصل إلى ثلاثين دولار (30دولار) للبرميل بسبب القرار بخفض الإنتاج[2] .

(*) حرب أكتوبر: وتعرف أيضا بحرب الغفران وهي حرب دارت بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل والو.م.أ من جهة ، كانت سنة 1973 شهر أكتوبر وكانت الحرب بالنسبة لمصر من أجل استعادة خط على الضفة الشرقية لقناة السويس أما بالنسبة لإسرائيل فكانت قد دخلت الحرب من أجل منع مصر وحليفتها سوريا من تحقيق هدفها العسكري، انتهت الحرب في 26 اكتوبر 1973 بانتصار مصر . أنظر : سعد الشاذلي : مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، د ب ، 2003 ، ص ص 5-8 .

(1) ركيبي جمال الدين : أزمة الخليج ، جذورها التاريخية وقائعها الحالية ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الجزائر ،د ت ، ص 130 .

(**) آية الله الخميني هو سيد روح الله موسى الخميني ، ولد في 24 سبتمبر 1902،رجل دين وفيلسوف ، مؤسس جمهورية إيران الاسلامية ، قائد الثورة الإسلامية 1979 ، حكم البلاد ما بين 1979-1989 بعد الإطاحة بمحمد رضا بهلوي ، توفي في 3 يوليو 1989 . أنظر كريم سجدبور : في فهم الإمام الخميني ، رؤية قائد الثورة الاسلامية الإيرانية ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، د ب ، د ت، ص ص 5-8 .

(***) رضا بهلوي ، رضا خان ولد في 1878 في قرية بمارتدران ، كان أبه وجده رضا بطيت في الجيش الفارسي ، مات أباه كفله خاله ، امه فقاسية الأصل ، دخل الجيش 15 من عمره ، تدرج بسرعة في المناصب العسكرية بسبب مهارته وكفاءته العالية ، عرف بكرهه للسوفييت وحبه للسلطة ، تولي السلطة في 1921 بعد انقلابه على أحمد شاه فخار بمساندة بريطانيا ، عزل من منصبه في 1941 توفي في 26 يوليو 1944. أنظر : أمل السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1999 ، ص ص 46-51.

(2) ركيبي جمال الدين : المرجع السابق ، ص 130 .

وجابه آل سعود الموقف البناء هذا منذ عام 1973 بزيادة الانتاج لتعويض النقص وكسر ثمنه، وفشل المشروع الايراني وعندما قامت الحرب الأولى[*] قفز ثمن البرميل ليصل أربعين دولار (40دولار) وذلك بسبب توقف ضخ النفط العراقي الإيراني ولانهيار السوق من البترول راحت دول الخليج و بما في ذلك السعودية تعمل جاهدة من اجل زيادة أنتاجها حتى فاق العرض الطلب[1] .

ولقد تنبأ بعض المراقبين في بداية الثمانينات من هذا القرن احتمال انطلاق حرب اسعار في السوق النفطية العالمية وفي منتصف الشهر الثاني 1982 قامت كل من بريطانيا والنرويج بتخفيض أسعار نفوطها بمقدار 1.5 دولار للبرميل الواحد من النفط الخام الممتاز ، وقد جاء هذا التخفيض نتيجة انخفاض تكاليف النفط المستخرج من بحر الشمال ، اذ انخفض الفرق بيت تكاليف الاستخراج من 3 دولار إلى 1 دولار[2] بينه وبين تكاليف الاستخراج التي تتحملها المملكة العربية السعودية عن البرميل الواحد من النفط العربي الخفيف كما كان يتوقع انخفاض الدول الغربية على النفط في عام 1982 وبالفعل انخفض الطلب في الربع الثاني من نفس السنة[3] .

(*) الحرب الاولى : أطلقت عليها حرب الخليج الأولى أو ما يعرف بقادسية صدام كما سميت من قبل الحكومة العراقية ، بدأت هذه الحرب ما بين العراق – إيران في عام 1980 استمرت الاعمال العدائية بين البلدين إلى غاية 1988 ، وكان من بين اهم أسباب اندلاع هذه الحرب الغاء الرئيس العراقي صدام حسين في 17 أيلول بإلغاء اتفاقية الجزائر عام 1975 مع إيران واعتبار مياه شط العرب كاملة جزءا من المياه الاقليمية العراقية . أنظر ركيبي جمال الدين: المرجع السابق، ص99.

(1) نفسه: ص130.

(2) ضياء مجيد الموسوي : الأزمة الاقتصادية العالمية 1986–1989 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1999 ، ص11 .

(3) نفسه: ص 13.

وفي سنة 1983 بدأت حرب الأسعار في الأسبوع الثالث من الشهر الثاني 1982 عندما قامت كل من بريطانيا والنرويج الغير أعضاء في منظمة الاوبك(*) بتخفيض أسعار النفط الشمال بمقدار 3 دولار للبرميل ليصل إلى 30.5 دولار وبالمقابل قامت الأوبك بتخفيض نفطها[1] واعلنت نيجيريا عن تخفيض نفطها بنسبة 5.50 للبرميل وهذا الاجراء الذي دفع الاوبك بضرورة تخفيض سعر نفطها إلى مستوى 28.5 دولار للبرميل ، ولقد عقدت الأوبك مجموعة من الاجتماعات حتى لا تقد سيطرتها ويبقى قرار تخفيض أسعار النفط أمرا داخليا ، ومن الجدير بالذكر ان انجلترا سبق أن حذرت في نهاية الأسبوع الأول من الشهر 1983 على انها ستقوم بتخفيض جديد في سعر نفط الشمال إذا قامت دول الأوبك بتخفيض أسعار نفوطها كثيرا دون مستوى سعر نفط بحر الشمال البالغ 30.5 دولار للبرميل ، ولقد حددت الأوبك حصة الانتاج الكلية للأعضاء عام 1983 عند مستوى 17.5 مليون للبرميل .

وفي بداية الأسبوع الثالث من الشهر 10 سنة 1984 قامت النرويج بتخفيض سعر نفطها إلى مستوى 28.5 وبعد مرور يومين من إعلان النرويج السعر الجديد خفضت بريطانيا نفطها ليصل 28.65 دولار للبرميل[2]

(*) منظمة الاوبك OPEC : تعرف أيضا منظمة الدول المصدرة للبترول أنشأت هذه المنظمة في ديسمبر 1960 ببغداد وكانت الدول المؤسسة هي : العراق ، السعودية ، الكويت ، فنزويلا ، إيران ثم انظمت بعد ذلك قطر عام 1961 واندونيسيا عام 1972 وليبيا عام 1972 ، ومن بين الأسباب التي ادت إلى تكوين هذه المنظمة هو الابقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط أو ما يسمى بالحكومة العالمية للنفط وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة. أنظر: رضا عبد الجبار سلمان الشمري : المنظمات النفطية، دوافع قيامها واهمية دورها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3، د ب ،2008 ، ص105

(1) ضياء مجيد الموسوي : المصدر السابق، ص 13 .

(2) نفسه: ص ص 14-17 .

بالمقابل تمسكت الأوبك بعد عقد اجتماع طارئ في جنيف في الأسبوع الاول من الشهر 11 في 1984 بالسعر المقرر مسبقا ، والمتفق عليه من طرف جميع الأعضاء ، إلا أن نيجيريا لم تتمسك بالسعر المحدد وخفضت السعر إلى 28 دولار للبرميل للحفاظ على حجم مبيعاتها ، ومن جهة ثانية عملت انجلترا على تخفيض السعر[1] .

وفي سنة 1985 تطورت الأسعار غلى ما يقارب 2.2 مليون للبرميل يوميا واستفاد المنتجون خارج أوبك من هذا التطور برفع مستوى انتاجهم على حساب التقلص في انتاج اوبك وتبع هذا التطور انخفاض مريع في سنة 1986[2] .

ففي هذه السنة أغرقت السعودية الأسواق بالنفط الخام الامر الذي أدى إلى هبوط الأسعار بشكل حاد اذ انخفض من 30دولار للبرميل الواحد إلى 10.6 دولار للبرميل وهذا ما سبب صدمة نفطية ثالثة لقطاع الصناعة، فدمرت هذه الأسعار المنخفضة الشركات المنتجة للنفط[3] ، وقبل هذا الانخفاض الحاد لأسعار البترول ببقاء أثمان السلع مرتفعة أربع مرات ، وتحملت الدول المصدرة فرق السعر وعدم توازي وانخفاض سعر النفط مع انخفاض سعر المصنوعات ووقعت دول عديدة ضحية هذا الإجراء الظالم[4].

---

(1) ضياء مجيد الموسوي : المصدر السابق ص 18 .

(2) فاروق بلقاسم : النموذج الترويجي ، إدارة المصادر البترولية ، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2010 ، ص 112 .

(3) محمد ختاوي : المصدر السابق ، ص 160 .

(4) ركيبي جمال الدين : المرجع السابق ، ص 130 .

أسباب الأزمة

مع بداية سنة 1986 انهارت الأسعار إلى أدنى مستوياتها[1] ، وكانت هذه الأزمة في الأسبوع الأخير من الشهر الأول من سنة 1986 ، اذ انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.7 دولار للبرميل ، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة ، اذ انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد[2] ، وهذا الانخفاض الكبير لأسعار النفط خلق صدمة نفطية حادة لأعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى[3] .

وكان من بين اهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر النفط لسنة 1986 :

– انخفاض الطلب على النفط سنة 1985 ، حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم ، وهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية بـ 10 مليون دولار ، وفي اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980 كما عرفت السوق النفطية في هذه الفترة دخول منتجين جدد للنفط مثل : المكسيك[4]، بريطانيا ، النرويج وكندا التي باءت باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تنتجها دول الأوبك من السوق أي حدوث فائض عرض نفطي في السوق النفطية[5]

---

(1) موري سمية: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص18.

(2) مريم شطيبي محمود : مداخله بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، مقدمة في اطار ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، جامعة قسنطينة ، 2015 ، ص 4 .

(3) ضياء مجيد الموسوي: ثورة اسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004، ص 89 .

(4) (ajustement structurel : les cas du Mexique (4)
alger,institut national, p 25 . ،et du nigérian actes de la conférence du 9 avril 1999

(5) رضا عبد الجبار الشمري : المرجع السابق، ص 118 .

إعلان بعض الدول كبريطانيا والنرويج سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاثة دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار[1]

– تطور إنتاج بدائل النفط من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق النفطية في السبعينات.

– رفع حصص الانتاج من قبل دول الأوبك احتجاجا على ارتفاع انتاج دلو خارج المنظمة وخاصة دول بحر الشمال .

– المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد اقرارها نظام الحصص وتسقيف الإنتاج من طرف الدول المنتجة الغير عضوا في المنظمة بتشجيع من الوكالة الدولية للطاقة ، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الانتاج العالمي انخفضت إلى 60%[2] .

– عدم تجانس الدول المصدرة للنفط بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة والسعي لتحقيق أهدافها دولة على حساب دول ، هذا ما أدى إلى اختلاف المصالح واضعاف دور المنظمة في الأسواق العالمية النفطية .

– عدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الانتاج والاسعار الرسمية في بداية الثمانينات[3] .

كل هذه العوامل أدت إلى تذبذب عنيف في الأسعار النفطية لسنة 1986 الذي نتج عنه فوضى عمت السوق النفطية بسبب حرب الأسعار

---

(1) فاروق بالقاسم: المرجع السابق، ص 112.

(2) قويدري قوشيح بوجمعة : انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 95، 96 .

(3) رضوان جمعة: تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006، ص16.

كما أثرت هذه الصدمة بطريقة مباشرة على الدول المنتجة في منظمة الأوبك[1] ، ولعل من أبرز هذه الدول التي كانت أكثر تأثرا بهذه الصدمة هي الجزائر وذلك بسبب اعتمادها الشبه كلي على الجباية البترولية ، فقطاع المحروقات كان ومزال القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني وهذا ما جعل الجزائر تتضرر بصفة كبيرة من أزمة1986[2] .

حيث عرفت الجزائر مطلع الثمانينات ازمة اقتصادية حادة بسبب التدهور الكبير والمفاجئ لأسعار البترول[3] ، ولقد فاجأت هذه الصدمة النفطية لسنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري ، فقد هوى سعر النفط من 30 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 حيث تأثر الاقتصاد الجزائري من هذه الصدمة النفطية وذلك تحت النقاط التالية :

- تراجع قيمة الصادرات النفطية لسنة 1986 المقدرة بمبلغ 516 مليار دولار بعد ان كانت قيمتها 966 مليار دولار سنة 1985 .
- تراجع العوائد النفطية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل النفطية .

على أثر هذه الأثار الناتجة عن صدمة سنة 1986 اضطرت الدولة الجزائرية إلى[4] :

- ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة ونسبة 91.4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5% بالنسبة للضرائب الغير مباشرة[5].

(1) جاب الله مصطفى: تقلبات أسعار النفط وعلاقاتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص 6.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 293 .

(3) زهرة الجزائر : الشاذلي بن جديد ، رئيس الجمهورية، 1980-1992، دار صونيام للنشر، الجزائر، 2013، ص37

(4) عبد الحميد الابراهيمي: في اصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر1958-1999 ، مركز الدارسات الوحدة العربية للنشر، لبنان ، 2001 ، ص 190.

(5) موري سمية: أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر الصديق ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 156,155 .

ولقد جاءت هذه الصدمة في حين كانت الجزائر تستعد حوالي 1984-1985 لبلوغ طور اعلى من التنمية الاقتصادية في مناخ وطني مطبوع بالتمسك والسلام الاجتماعيين الظاهرين ، اكتشفت بسرعة عطبها وهشاشتها في عام 1986 مع الهبوط الشديد لأسعار النفط[1] .

ولقد كان لهذا الانخفاض الكبير لأسعار البترول تأثير بالغ على مجرى الحياة الاقتصادية حيث كلف الجزائر خسارة كبيرة قدرت بحوالي 40% من العملة الصعبة سنة 1986[2] ، هذه الوضعية جعلت الجزائر تقلص من وارداتها الموجه للاستيراد المواد الأولية الموجهة إلى الشركات الوطنية ، حيث وصلت قيمتها سنة 1986 إلى 50.9 مليار دينار بعد ان كانت تقدر بـ 59.3 مليار دينار سنة 1985 ، ويواصل الانخفاض إلى أن وصل إلى 40 مليار دينار سنة 1987 ، هذا ما احدث عجزا قدر بـ 14 مليار دينار سنة 1986 ، وحوالي 12 مليار دينار سنة 1987 .

(1) عبد الحميد الابراهيمي: في أصل المأساة الجزائرية ، المصدر السابق، ص 190 .

(2) موري سمية: أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، المرجع السابق، ص 115.

المبحث الثاني: مظاهر الجزائر (السياسية، الاجتماعية، الثقافية)

1/ السياسية :

لقد سعى النظام السياسي إلى تثبيت شرعيته في المجال السياسي ولقد أكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب الواحد*

" ... وإن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدية الحزب ..." حيث جعل منه الأداة الأولى والفعالة لتسيير وقيادة البلاد دون أن ينسى التأكيد على وحدة القيادة في الدولة والحزب، كما بقي تأثير الحزب واضحا على المنظمات الجماهيرية باحتوائها خاصة وان قياداتها مناضلون في الحزب «... المنظمات الجماهيرية هي امتداد طبيعي للحزب ... عليها أن تستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة "[1]

في حين تميز هذا الميثاق عن ميثاق 1976 ببعض المميزات منها إضافة مدخل تاريخي طويل يتطرق إلى البعد التاريخي للجزائر بالتطرق إلى مختلف الدول الأمازيغية قبل الاسلام ومنها وبالأخص نوميديا التي اعتبرها الميثاق أول دولة جزائرية كما أشار أيضا إلى الدول التي عرفتها الجزائر بعد اعتناق سكانها الإسلام[2] .

كما تعرض الميثاق لمسألة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية (العمال الفلاحين – الجنود – الشباب والعناصر الوطنية الثورية) في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة،إلا أنه أشار إلى ابعاد العناصر التي لا تتفق مع رؤية النظام سواء في الجانب السياسي او الاقتصادي أو الاجتماعي[3] .

---

* الحزب الواحد : هو من اجهزة النظام السياسي ومؤسساته ، يعد قائد الثورة وهو المجسد المادي للأحادية السياسية كنمط تفسير وسلوك فالحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها وله الأولوية لكن هذا لا ينفي وقوع أحداث وأزمات . أنظر ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 44 .

(1) نفسه: ص 45.

(2) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 274 .

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق ، ص 46 .

ولقد احتوى هذا الميثاق على مضامين من واقع ممارسة الأجهزة التنفيذية حيث حاولت تخطي الوظيفة السياسية التي تعتبر في واقع الأمر مصدر أي تغيير للوثائق الموجهة للدولة الجزائرية وعمل كذلك هذا الميثاق على بناء المجتمع الاشتراكي[1].

ورثت الجزائر عن حرب التحرير[*] تقليدا يتعلق بالسرية وهي الحالة التي بقيت منذ ذلك الزمن قائمة إلى درجة أن لا شيء من الأمور الهامة يمكن ان تظهر بصفة مباشرة على الساحة السياسية وغيرها فذلك التكتم هو ما أدى بالبلد إلى نسيان سنين الهرج والمرج والفوضى ، فجزائر سنة 1987 هي غير جزائر عام 1962[2] .

أما بالنظام السياسي فهو يعد التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية – الفكرية بين أفراد وفئات المجتمع وتتوقف استمرارية أي نظام سياسي على قدرة مؤسسات النظام على:

1/ التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه وتوجيه هذه التفاعلات بما يحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة.

2/ مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع ككل والصمود امام المطامع الخارجية .

واذا عجزت مؤسسات النظام القائم عن القيام بهاتين الوظيفتين او احداهما يبدأ النظام في التداعي والانهيار[3] .

---

(1) سعدون بوكبوس : الاقتصاد الجزائري ، محاولتان من أجل التنمية (1962–1989–1990–2005) ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 97 .

* حرب التحرير: هي الحرب التي قام بها الشعب الجزائري بقيادة جبهة لتحرير الوطني ضد فرنسا 1954 لتحرير الجزائر من سيطرة الاستعمار الفرنسي. أنظر صالحي رابح : مفاهيم ومصطلحات وشخصيات تاريخية ، دار خليف للطبع والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 18 .

(2) بن داود سلامنية وآخرون: حرب الجزائر ملف و شهادات ،ج 2 ، دار الوعي للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2013 ص423 .

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص ص 59، 60.

فقد عانى النظام السياسي الجزائري من قصور في القيام بهاتين الوظيفتين خصوصا الوظيفة الأولى، اعتماد النظام السياسي الجزائري على "الحزب الواحد" وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وممارستها من قبل نخبة سياسية – عسكرية مع غياب المشاركة السياسية ضمن اطار شرعي مؤسسي أدت إلى ان تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة مؤسسات النظام القائمة على ضبطها واحتوائها ومعالجتها بأسلوب ديمقراطي .

وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره من جهة وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، مما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها لدى أغلب الطبقات والفئات الواسعة في المجتمع وقد ترتب على ذلك أن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع اتسمت بطابع عدائي متبادل[1] ، فخرج الشعب في 5 اكتوبر 1988 في مظاهرات عارمة يعبر عن سخطه وغضبه من الوضعية السياسية .

إذ عاشت الجزائر في اكتوبر الاخير اخطر الازمات التي عرفتها منذ استقلالها فقد كانت الانتفاضة الشعبية بمثابة زلزال حقيق فقد صرخت الجزائر الأعماق بكل غضبها الذي عم البلاد كموجة عاتية وكاد أن يجرف كل شيء أمامه[2] .

فهذه الأحداث كانت انطلاقة نحو مرحلة جديدة سوف يقودها الشاذلي بن جديد الذي تمكن من تهدئة الوضع العام بعد ان وعد بإصلاحات سياسية جذرية[3] .

---

(1) ناجي عبد النور: المرجع السابق ، ص ص 61 ،60.

(2) أحمد بن بلة : من فكرة الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ، دار البديل للنشر والتوزيع ، فرنسا ، 1989 ، ص 99 .

(3) زهرة الجزائر: المرجع السابق، ص 41.

المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول

1/ ازمة الحزب الواحد :

استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية ثورية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي – وهي شرعية لم يسبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى "الجيش الشعبي الوطني" ، وقد أكدت جميع النصوص القانونية والمواثيق على اولوية الحزب حيث مارس دورا سياسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوة سياسية منافسة ، حيث احتكر التمثيل السياسي وسيطر على النقابات والاتحادات المهنية وعلى عملية الانتخاب[1] وقد انطلقت سيطرة لحزب على صعيدين مختلفين هما : مؤسسات الدولة والحكومة التي تحولت إلى جهاز شبه تنفيذي مكلفة بتطبيق (توصيات ومؤتمرات ودورات اللجنة المركزية ومكتبه السياسي)[2] ، ثم أحكم الحزب سيطرته على النقابات ، لمنظمات الجماهيرية ، الحركة الاجتماعية بشكل عام وخلال هذا الظرف كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير ، مما أدى إلى انتشار التذمر والرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة ، والى توسيع الهوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة، والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها والمتمثلة في عدد من الممارسات من اهمها :

– الصراع داخل جبهة التحرير وظهور التناقضات بعد الاصلاحات التعددية التي قام بها الرئيس بن جديد بين بقايا الحرس القديم بقيادة محمد الشريف مساعديه وبين بيروقراطية الحزب ، بل ان رئيس الحكومة السابق : " سيد أحمد غزالي" الذي كان عضوا في المكتب السياسي للحزب اعتبر الحزب مجرد جهاز افتقد كل[3] القيم والمبادئ وأصبح يحركه بعض الشخصيات السياسية.

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 60.

(2) ياسين ربوح : الاحزاب السياسية في الجزائر (التطور و التنظيم) دار بلقيس للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2010، ص 62 .

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 61.

– فشل الجبهة في اعادة هيكلة الحزب وكوادره في اطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي .

– أدى تفشي الفساد والبيروقراطية داخل جبهة التحرير إلى تفككها وفقدان ثقة الجماهير في مشروعها السياسي.

– قاد التحالف بين التكنوقراط والجيش بعيدا عن الحزب السياسي إلى بروز صراع علني أثناء حكم بن جديد بين كل من الجبهة والحكومة[1] .

– بروز دور سياسي للجيش، حيث اضطلع بدور محوري في معادلة القوى السياسية على حساب جبهة التحرير الوطني.

ومن هنا عجزت الجبهة عن اجراء عملية التوازن المطلوبة بين القوى السياسية كافة ولم تستطع أن تعيد هيلكة الحزب وبالتالي تجعله وسيلة للانتقال غلى النظام التعددي لان السلطة هي التي قررت التخلي عن جبهة التحرير الوطني وانشاء أحزاب أخرى منافسة لها .

2/ أزمات النظام السياسي في الجزائر :

لقد عانت الجزائر من مجموعة من الأزمات المحورية السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية والتي لعبت دورا مهما في اعادة تشكيل مؤسسات النظام السياسي الجزائري من جديد ومن أهم هذه الازمات[2] .

(1) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 61 .

(2) هدى ميتيكس : توازنات القوى في الجزائر (اشكالية الصراع على السلطة في اطار تعددي) ، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، لبنان ،د ت ، ص 28 .

أ – أزمة الشرعية :

استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج ، لذا فإن أزمة الشرعية[1] تعود في نشأتها إلى الأيام الاولى للاستقلال حيث لم تعترف قيادة الأركان "لجيش" بالحكومة المؤقتة ، وتحالفت مع فريق من المدنيين وشكلت المكتب السياسي الذي لم يحترم اختصاصات المجلس التأسيسي في مجال التشريع وبعد تولي بن جديد رئاسة الحزب قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضذ مراكز القوى في الجيش ، فحاول الاستعانة بالجناح السياسي للحزب ، وتأطير الحزب واعادة الاعتبار للجانب السياسي لأحداث التوازن مع الجيش[2] .

كما شهدت عهدته بوادر التغيير الايديولوجي والسياسي ، الاقتصادي وابعاد بعض رموز النظام السابق وهذا بغية استعادة شرعية جديدة لنظامه .

وفي ظل تآكل وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم وتدهور مكانة الايديولوجيا التعبوية للحزب والنظام في ظل تطورات الاوضاع الداخلية ، الاقليمية ، الدولية وتردي الأوضاع الداخلية ، شيوع الفساد داخل الادارة والحزب أدى كل ذلك الى فقدان الشرعية[3] .

ب – أزمة المشاركة السياسية : تمثل المشاركة السياسية أحد مقومات الحداثة السياسية والتي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع وتتمثل أزمة المشاركة في الجزائر في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية ، فقد رافق حكم الحزب الواحد اقصاء الحريات الفردية والجماعية .

---

(1) هدى متيكس : المرجع السابق، ص 29 .

(2) رياض صيداوي : المصدر السابق ، ص 50 .

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق ، ص 61 .

وان الجزائر وقبل التحول الى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية ، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما امام الجبهة التي تسطير عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط ، وبالرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات[1] إلا أن النظام السياسي بقي يفتقد لذلك النضج المؤسسي ولم تظهر أزمة المشاركة بصورة جديدة طالما أن عوائد النفط أدت إلى الوفرة لكن طرحت نفسها كأزمة وعانى منها النظام السياسي مع تدني عوائد النفط[2] .

(1)ناجي عبد النور: المصدر السابق ، ص 65 .

(2) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 63 .

2/ المظاهر الاجتماعية:

تمثلت في تغيير البنية الاجتماعية للشعب الجزائري ، حيث تغيرت هذه البنية في نهاية السبعينات بظهور جيل جديد من الشباب اذ بلغت نسبة الذين تقل اعمارهم عن 35 عاما بـ 75% من السكان والذين تقل اعمارهم عن 14 عاما حوالي 33 % من السكان ، وهي فئات لم تعش ملحمة الثورة التحريرية الكبرى ، هذه التركيبة العمرية هي التي تعاملت مع البيروقراطية والفساد الاداري وعجز النظام عن تغطية تلك الأعداد المتزايدة ، فارتفاع نسبة النمو الديموغرافي بشكل كبير حيث بلغت 3.2% وهي أعلى نسبة أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا وذلك ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية للمواطنين عموما في ظل الأزمة الاقتصادية ويرجع الوزير الأول[1] أحمد بن بيتور أن أسباب تدهور الحياة المعيشية إلى عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل والسكن ، التعليم ، الصحة من جهة وبين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، وتدعم رأيه بعض الاحصائيات حيث أوضح بان نسبة القوى النشيطة وصلت فيما بين 1985-1993 إلى 1980.000 اما مناصب الشغل التي تم توفيرها فقد وصلت إلى 800.000 ، فزاد ذلك من مخزون البطالة بـ 1.16 مليون شخص اضافي في تلك الفترة ومن جهة أخرى ارتفاع النزوح الريفي مما أدى إلى نمو فوضوي وغير منظم للمدن وظهور فضاءات ومساحات في المدينة مهمشة وغير خاضعة لسلطة الدولة[2] .

ولقد بدأت الأزمة الاجتماعية تتفاقم منذ عام 1986 بوجه خاص وقد انعكس اختلال الاقتصاد سلبا على ذوي المداخيل المتدنية[3] .

---

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 68.

(2) نفسه: ص 69.

(3) عبد الحميد براهيمي: في اصل الماساة الجزائرية، المصدر السابق ، ص194

ولقد انتشرت أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر وإن ظل العدد محل خلاف، فبينما أعلنت الجهات الرسمية عن وجود 1.2 مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل 20% من قوة العمل، بينما قدرت أوساط أخرى عدد العاطلين بحوالي 1.5 الى 2 مليون شخص أي حوالي 25% إلى 30% ، فيما تزداد قوة العمل بمقدار 200 ألف شخص كل عام ولا تستطيع الحكومة استيعاب كل تلك الطاقة و لعل من اسوا انواع البطالة هي بطالة الشباب[1] .

و في عام 1989 مثلت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16–29 سنة بـ 82.6% من العاطلين عن العمل[2] .

ونلاحظ هنا بأن البطالة لم تعد تقتصر على الاشخاص غير المؤهلين ، بل امتدت تدريجيا الى اصحاب الشهادات ففي سنة 1990 نجد 4000 مهندس و 16500 حاملا لشهادة الليسانس وتقنيين ساميين و 55000 تقني، مما نتج عنه هجرة الاطارات العالية المستوى الى الغرب ودول الخليج بعد أن صرفت عليهم الجزائر أموالا طائلة ومن هنا فإن عجز النظام عن استيعاب هذا الكم الهائل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وتوفير الشغل لهم ، أدى غلى اتساع فئة الناقمين على النظام لان سياسته اوصلتهم إلى هذا الطريق المسدود .

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق ، ص 69 .

(2) عبدالحميد الابراهيمي : المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ، 1996 ، ص130

كما يتجسد البعد الاجتماعي للازمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، وكذلك الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وشارعها[1] ، وكل هذا ساهم في زيادة التباعد بين أقلية من الأغنياء فغالبية الجزائريين الذين يتخبطوا في البطالة والفقر والحرمان فضلا عن ذلك لم تشهد الجزائر يوما ما سوف تشهده في النصف الثاني من الثمانينات من ظواهر[2] .

كظاهرة تشكل أصحاب مليارات وجمع ثروات كبيرة في مدة قصيرة جدا وبشتى أنواع الحيل غير المشروعة ، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بكثرة في بداية التسعينات[3] .

وهناك مظهر آخر يتجلى فيه البعد الاجتماعي للازمة ويتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، وبخاصة أن هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية وظاهرة التفاوت الاجتماعي أصبحت مرفوضة من قبل القوى الاجتماعية .

وان عجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها فأصبحت البطالة، التهميش و التفاوت الاجتماعي من اهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية ، وبصفة خاصة في المدن واوساط الشباب ولقد ساعد هذا الوضع الاجتماعي على نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي[4] .

---

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 69.

(2) عبد الحميد الابراهيمي : في أصل المأساة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 194 .

(3) نفسه: ص194.

(4) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 69.

ولم يكن الشاذلي بن جديد مهيأ لمواجهة الحقيقة المرة المتمثلة في الوضع السيء ، فلقد كان يضيق ذرعا بكل من كان يريد تذكيره بأن الجزائر تتجه بخطوات متسارعة نحو المنزلة السفلى في جهنم في احد المرات وضع على مكتبه تقرير يفيد من وجهة نظر مستقبلية بأن "تزايد عدد السكان سيصل إلى 34.5 مليون سنة 1999 أي بمعدل خطير 3.2 سنويا"، وللحفاظ على الاستقرار يجب البدء من عام 1986 بخلق 4 ملايين وظيفة في ظرف 14 سنة وبناء 5.33 مليون سكن قبل عام 2000 علما بان معدل استهلاك العائدات وصل حتى سنة 1986الى 143.6 مليار دينار وسيصل إلى 256.3 سنة 1996[1] .

3/ المظاهر الثقافية :

يعتبر المتغير الثقافي المؤشر الحاسم في الازمة الجزائرية ، وهذا للدور الذي يؤديه ، فمن أداة لمقاومة المستعمر إلى أداة لشرعية الدولة والنخبة الحاكمة ثم أداة للعنف والاحتجاج ، حيث خلفت السياسة الاستعمارية في الجزائر حتى سنوات الاربعينات أربعة أنماط من المتعلمين والمثقفين .

النمط الأول: تتمثل في ثقافة من انتاج المساجد والزوايا والجامعات الاسلامية (الزيتونة والقيروان ، الأزهر) وهي ثقافة تمثل استمرارية تراثية وثقافة ما قبل الاستعمار ، احادية اللغة تمتلك تأثيرا كبيرا في اوساط الريف والفلاحين .

النمط الثاني : ثقافة من انتاج المدرسة الاستعمارية تهدف الى تكوين وسطاء بين الادارة والدولة، تسود هذه الثقافة في اوساط أبناء الأعيان وصغار الموظفين والأهالي[2] .

النمط الثالث : ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة وهي أقلية صغيرة لم تتح لها فرصة النمو والتوسع .

---

(1)أحميدة عياشي : سنوات الشاذلي ، سيرة حقبة (1978-1992)، منشورات دار سقراط ،د ب ،2013 ، ص 120 .

(2)ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 70.

النمط الرابع : الثقافة الشعبية الشفوية التي لم تصل بعد الى مرحلة الكتابة والتي غذت وتغذي جماهير المدن والأرياف[1] .

وقد نتج عن هذه الأنماط الثقافية ازدواجية في الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين انصار التعريب ودعاة الفرنسية والمحافظة عليها ، وانتقل هذا الصراع غلى جبهة التحرير الوطني التي لم تستطع الجمع بين الامتداد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن دعاة التعريب إلى دعاة المحافظة على اللغة الفرنسية[2] .

وبالرغم من ارتفاع نسبة التمدرس في كل انحاء الوطن والتي تبلغ 90% فإن كثيرا من الشبان يغادرون مقاعد الدراسة مباشرة في المرحلة التكميلية ، ففي سنة 1986 كان عدد هؤلاء لا يقل عن 300.000 تلميذ قد غادروا مقاعد الدراسة لانهم تجاوزوا سن السادسة عشر دون أن يتحصلوا على شهادة التعليم المتوسط في الوقت نفسه ل يستطيع قطاع التكوين المهني بكل فروعه وتخصصاته المنتشرة عبر كل تراب الوطن استيعاب سوى 81.000 متربص بالنظر الى نقص امكانيات التكفل بهذا العدد الهائل من الشبان الراغبين في مواصلة دراستهم المهنية[3].

ومن جانب آخر فان سوق العمل أصبح حجمه يتقلص يوما بعد يوم ، وهذا ما دفع بالشباب الذين يرغبون في مواصلة دراستهم الثانوية والجامعية أن يستخلصوا بان الشهادات التي سيحصلون عليها لن تضمن لهم في المستقبل مكان عمل يتماشى مع طموحاتهم ، أما الإناث فيمتهن الخياطة لان انشغالهم بمستقبلهم وعدم وجود الحلول المناسبة لها جعلهم ييأسون من أمرهم ويستقيلون من مهامهم كأعضاء فاعلين داخل المجتمع حيث ان انشغالاتهم لم تعد مثل انشغالات أسلافهم[4] .

---

(1)ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 70 .

(2)رياض صيداوي : المصدر السابق ، ص 82 .

(3)بن داوود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 408 .

(4)نفسه: ص 409.

فعندما يرى شباب بان مستقبله يباع مناقصة ومشكل الطلبة الذي ينظر إلى النظام من جانبين من جانب تعليمي اصطفائي يحابي الأثرياء ويستبعد غالبية الطلبة من دائرة التعليم نظرا لانعدام المؤسسات التعليمية الكافية ، ومن جانب نوعية التعليم الذي لا علاقة لمحتواه بالقيم التي صنعت عبقرية وتاريخ شعبنا[1] .

إذ بلغت نسبة الفئة السكانية في سن التمدرس في الجزائر 5-19 سنة في تعداد 1966 حوالي 37.5% وفي تعداد 1977 حوالي 39.4% و 38.4% سنة 1987، وهذا التعداد بين أن هناك 5.1 مليون طفل التحقوا بالمدارس مقابل 1.4 مليون طفل لم يتوجهوا إليها قط فهذا العدد الكبير من السكان في فئة سن التمدرس جعل المنظومة التربوية تواجه صعوبات جمة لامتصاصهم وتوضيح ذلك بنسبة الرسوب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي والمقدرة بـ 13.9% .

ومن ناحية اخرى نوعية التعليم التي تعرضت إلى تأثيرات كاكتظاظ الأقسام أي حوالي 35 تلميذ في المعدل في القسم الواحد بالمرحلة الأساسية وقد يرجع هذا الارتفاع في عدد التلاميذ بالأقسام إلى تطبيق تعميم التعليم التي رسخت ابتداء ا من سنة 1976 وقد ادى ذلك[1] إلى ارتفاع عدد المتمدرسين بشكل معتبر في الفترة الممتدة من 1966-1987 ، وخلال هذه الفترة تضاعف عدد المتمدرسين في التعليم الأساسي في الطورين الأول والثاني بـ33 مرة وعدد التلاميذ المنتقلين من 1.6 مليون إلى 5.3 مليون تلميذ في حين تضاعف العدد الاجمالي للسكان بـ 1.9%[2] .

(1) أحمد بن بلة : من فكرة الحركة من اجل الديموقراطية في الجزائر ، المصدر السابق ، ص 105 .

(2) جويدة عمرة : انعكاسات النمو الديموغرافي على الوضعية الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 5 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص 76 .

المبحث الثالث: مظاهر الجزائر الاقتصادية

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات القرن العشرين تدهورا اقتصاديا واضحا، وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر وتمثلت أبرز مظاهرها في :

1/ تراجع الناتج القومي : الذي انخفض خلال سنة واحدة 1988 بمعدل 15% في حين كان معدل النمو السكاني يصل إلى 3% الامر الذي يؤشر حالة التدهور في تلبية احتياجات المواطنين[1] .

2/ العجز في ميزان الحساب الجاري : فبعد أن حقق فائضا بلغ 1014 مليون دو لار في سنة 1985 ، سجل عجزا في سنة 1986 بلغ 2230 مليون دولار ، وقد انخفض العجز الى 772 مليون دولار عام 1988 ، ولكن بتكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن إلا ان تكون شديدة الارتفاع ولقد تحقق هذا الانخفاض مثلا على حساب الواردات التي ضغطت بشكل مستمر خلال الثمانينات ، فبعد أن كانت قيمتها 15.367 مليون دولار سنة 1986 و 10.116 مليون دولار سنة 1987 و 6379 مليون دولار فقط سنة 1988 ، مما نتج عن ذلك وصول نسبة الانكماش في الواردات بين 1986 و 1988 إلى 18.48 ويعود سبب ذلك إلى[2] :

* انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات فضلا عن التدني في أسعار المحروقات مما نتج عنه عجز في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الانتاجية المفككة التي اصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة انه بدأ التفكير جديا في تسريح العمال[3] .

---

(1) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 63 .

(2) نفسه: ص 63 .

(3) http. ،Etudiant dz. Com. /VB/t 191 39, html http. / / ،T 22 :30 d 23/02/2018 .

* ارتفاع معدل الزيادة السكانية في الجزائر ، الذي يصل إلى 3% ويعد أعلى المعدلات في العالم ، ترتب على ذلك أن نحو 60 % من السكان أعمارهم دون سن العشرين ، وهو ما يلقي أعباء ثقيلة فيما يتعلق بخدمات التعليم والصحة ، الاسكان ، الصرف الصحي ... إلخ ، وتوفير فرص عمل حقيقية لتلك الاجيال الناشئة حفاظا على الأمن الاجتماعي والاستقرار الحياتي .

* عدم نجاح سياسة التخطيط التي تعد ركيزة الخيار الاشتراكي إذ أن 80% من المؤسسات كانت عاجزة بـ110 م دينار،في حين وصل العجز في قطاع الفلاحة بـ 15 مليار دولار والتي انعكست على المستوى المعيشي للمواطن .

* سوء التسيير وتبذير الثروة الطبيعية الوطنية واستغلال النفوذ مما أدى الى وجود أقلية من الأثرياء جمعوا بين القوتين الاقتصادية والسياسية[1]

لقد حققت بلادنا نتائج اقتصادية ايجابية اثر تطبيق نظام المخططات التنموية ، وانعكس ذلك ايجابا على مستوى التشغيل حيث ارتفعت قدرة استيعاب القطاعات العمومية لليد العاملة[2] ، ولقد استمر هذا النمو الاقتصادي الى غاية منتصف الثمانينات حيث زادت معدلات الاستثمار ومعدلات الناتج الخام وكذلك معدلات التشغيل وانخفضت معدلات البطالة[3] ، إلا أن المبالغة في حجم الاستثمارات والاعتماد على المعايير الاجتماعية أكثر من اللازم قد حال دون استمرار ذلك ، كون الهدف من سياسته التشغيل حينها توسيع مجال التشغيل دون ربط ذلك بعوامل الأداء والمردودية الاقتصادية ، الشيء الذي أرهق حسابات الاستغلال بالتكاليف المرتفعة للمستخدمين[4]،

---

(1) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 64 .

(2) ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب : البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 178 .

(3) زياد مراد ، بن سالم محمد عبد الرؤوف : مداخلة بعنون سياسة التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر ، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، د ت ، ص 04.

(4) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص 178 .

هذا بالإضافة إلى ان هذا النمو كان يعتمد أساسا على عوامل خارجية وبصفة خاصة على عائدات النفط ، وما ان تعرضت أسعار النفط في الاسواق العالمية للانهيار حتى تأزمت الاوضاع الاقتصادية ولاجتماعية ، وبالأخص مشكلة البطالة التي بدأت معدلاتها تسجل ارتفاعا كبيرا ولقد أدى انخفاض عوائد النفط الى عجز في الميزانية العامة للدولة ، مما ادى الى تناقص معدلات او مناصب العمل المفروضة في سوق الشغل[1] .

فأزمة الشغل التي عرفتها الجزائر من أبرز المظاهر الاقتصادية التي خلفتها الصدمة النفطية 1986 من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديموغرافي مقابل نمو سنوي اقل لمعدل التشغيل من جهة اخرى .

وهكذا يبدو من تحليل تطور للمتغيرات الثلاثة وهي السكان والقوة العاملة والتشغيل ، ان التطور اتجه نحو التعاكس منذ سنة 1984 لأنه في هذه السنة بالذات أخذت الخط البياني لتطوير التشغيل اتجاها تنازليا وهبط رقم مناصب الشغل الجديدة من 150199 الى 39079 منصب جديدا أي نسبة 7.4% من السنة السابقة في الوقت الذي زاد عدد السكان بمعدل 4.3% والقوة العاملة بمعدل قريب من 4%[2].

لقد تواصل هذا الاختلال التوازني الاجتماعي الناتج عن الانكماش الاقتصادي ، بعد ذلك بحدة أكبر وادى بطبيعة الحال الى تفاقم حالة البطالة[*] من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1987 والى 17.2 سنة 1989.

---

(1) زياد مراد ، بن سالم عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص 04 .

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول : الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية ، مطبعة دحلب للنشر ، الجزائر، د ت ، ص 32 .

(*) البطالة : يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة ، الرغبة والبحث عن العمل ،وفي تعريفها الشامل فهي الحالة التي تطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه بالمستوى والنوع المطلوبين في مجتمع ما لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تعرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع . أنظر : ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص 160 .

والواقع أن هذه الزيادات في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي لأن التشغيل معناه الاستثمار وهو نتيجة لهذا الأخير الذي سجل تراجعات كبيرة من 77مليار دج سنة 1985 إلى 69.4 مليار سنة 1988[1] .

بالرغم من أن هذه الفترة تزامنت مع مرحلة بداية تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني[2] اللذان عملا على احداث مناصب عمل جديدة .

فالمخطط الخماسي الثاني مثلا كان يطمح الى توفير 940.000 منصب عمل عند نهايته ، ولكن حدث العكس حيث ان انشاء مناصب عمل جديدة قد تراجع بنسبة 74000 منصب سنة 1986 ليصل الى 59000 منصب سنة 1989 ، ومن خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم يتغير وبقي نسبي عند نهاية المخطط باستثناء قطاع الادارة الذي تغير نصيبه من مجموع التشغيل الاجمالي من 22.8% الى 25.2% وبذلك بقيت الادارة في المرتبة الاولى من حيث زيادة مناصب العمل[3] ، وكل ذلك نتيجة لاستفحال الازمة الاقتصادية والانخفاض الشديد في اسعار المحروقات بالإضافة الى الازمة الاقتصادية العالمية التي اثرت غلى الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج[4] ، مما انعكس سلبا على مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية رغم الاصلاحات الاقتصادية لسنة 1988[5] .

ومما سبق نستنتج أن فترة الثمانينات في الجزائر قد تميزت بتقلص سوق العمل ، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل في هذه المرحلة بحكم اعطاء الأفضلية في العمل للأكثر للمؤهلين وذوي الخبرة الطويلة.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 33 .

(2) ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص 175 .

(3) مدني بن شهرة : الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص172 .

(4) علي ابراهيم نجا : مشكلة البطالة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 ، ص 143 .

(5) مدني بن شهرة: الاصلاح الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ص 166-172.

يلعب السكن في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة ، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الانتاج بفرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة بصورها المختلفة[1] .

فقضية السكن موضوع اقتصادي اجتماعي في نفس الوقت لأنه بقدر ما يمثل جانب اسناد العمل الاقتصادي عن طريق ضمان الاستقرار للعمال لتكوين انتاجيتهم اعلى فانه يمثل وجها حضاريا للمجتمع بما يتولد عنه من حياة عمرانية تعكس في ان واحد مستوى تطور المجتمع وثقافته وعليه فان قضية السكن من أعظم القضايا تعقيدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ولقد عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1962-1985 تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي نسبة سنوية للنمو الديموغرافي تجاوز 3%[3] .

فبالإضافة الى مشكلة التشغيل وما نجم عنه من تدهور مستوى المعيشة للمواطن ، يعاني هذا الأخير مشكلة اخرى وهي ازمة السكن ، اذ انه من المعروف أن مشكل السكن وخاصة منه السكن الحضري مشكل تواجه مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة الجدة[4] ، والجزائر من هاته الدول التي تعاني من أزمة السكن التي تتغذى أساسا من جراء التفاوت الكبير بين العرض والطلب ، وتبقى الأوضاع السكنية غير مرضية على الرغم من التقدم الذي أحرزته في مجالات تطوير[5] الاسكان الجماعي والتعاون الحكومي والخاص ، من جهة ومن جهة أخرى لا يستطيع المواطن التوفير من أجل الحصول على سكن مناسب بسبب انخفاض مستوى الدخل وغلاء المعيشة[6] .

---

(1) مدني بن شهرة : الاصلاح الاقتصادي، المرجع السابق ، ص 254 .

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 34 .

(3) مدني بن شهرة: المرجع السابق، ص 254 .

(4) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 33 .

(5) طالبي سميرة : واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقاته بصندوق النقد الدولي ، مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 63 .

(6) نفسه: ص 63 .

وظاهرة الاسكان لم تعد تقتصر على المدن فقط وانما توسعت تدريجيا الى المناطق الريفية مع توسع التنمية الى هذه المناطق وفي اطار تطبيق سياسة التهيئة الاقليمية.

ويعتبر عجز العرض في السكن ظاهرة قديمة ولكنها تفاقمت مع النمو الديموغرافي السريع حيث تضاعف نسبة السكان بـ 300.000 سكن (2.280.000 أسرة ، 1.980.000 سكن) بعد عشرين سنة ليبلغ عام 1987 رقم 1.525.268 سكنا ، وكان عدد السكنات المتاحة هذه السنة هو 2.998.923 سكن ، وحسب هذه الاحصائيات فان تفاقم الاختلال يرجع طبيعيا الى ان معدل النمو السنوي للسكن خلال هذه الفترة كان 2% فقط[1] .

وحاولت الجزائر جاهدة من خلال المخططات التنموية لاستدراك هذه التناقصات على مستوى السكن ، فعملت في المخطط الخماسي الأول 1980-1984 تم تصريح بأنشاء 450 ألف سكن منها 300 ألاف سكن حضري و 132400 سكن ريفي ولكن الحصيلة كانت نفس الشيء ، اذ لم يتحقق الهدف رغم الأموال التي خصصت للبناء ومساحة البناء ، حيث لم يتم انجاز سوى 135 الف مسكن فقط[2] .

اما المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 فلقد تقرر بإعطاء دفع قوي للقطاع السكني ، وكان قد حدد ببناء 542.000 سكن أي بمتوسط انجاز 108.400 سكن في العام باعتبار أن نسبة الزواج قد تكاثرت سنة بعد أخرى حيث بلغت عام 1988 رقم 1399930 زيجة مقابل 128802 زيجة سنة 1986 وهذا يشكل في حد ذاته طلبا جديدا على السكن أغلب من الهدف المحدد لإنتاجه[3] ، رغم ذلك فان الرقم الحقيق لهذا الانتاج لم يتجاوز في نهايته 64.70% مما برمج ليتم تسليمه أي ما يعادل 350.700 مسكن منها 204700 حضري و 146.000 مسكن ريفي[4].

---

(1) جويدة عمرة : المرجع السابق ، ص 80 .

(2) نفسه : ص 79 .

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 35 .

(4) جويدة عمرة : المرجع السابق ، ص 80 .

ورغم ارتفاع عدد المساكن تبقى دائما غير كافية ولا تلبي حاجيات المواطنين ، فلقد اكتسى هذا القطاع في السنوات الأخيرة صفة الصعوبة والسبب في ذلك نقص الاموال وعدم انجاز المشاريع في اجالها المحددة[1] هذا بالإضافة الى عوامل أخلى ولعل أهمها الشلل الشبه كلي الذي تعانيه آلات الانتاج خاصة بسبب نقص قطاع الغيار لعدم توفر العملة الصعبة لاستيرادها والتي كان سببها أزمة النفط 1986 وكذا الوضعية الحرجة التي تعيشها مؤسسات الانجاز والبناء والأشغال العمومية التي ترجع أساسا الى اضطراب التموين .

(1) طالبي سميرة: المرجع السابق، ص 63 .

استنتاج الفصل الثاني:

تعتبر ازمة 1986 من اعنف الازمات التي عرفتها السوق النفطية و ذلك راجع لعدة اسباب و لعل من اهمها :

دخول منتجين جدد للسوق النفطية مثل النرويج، المكسيك و بريطانيا بالإضافة الى ظهور بدائل اخرى للنفط، هذه العوامل و اخرى جعلت اسعار النفط تصل الى ادنى مستوياتها فقد وصلت الاسعار الى 10,5 مليون دولار للبرميل ، و باعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد بصفة كبيرة على الجباية البترولية هذا ما جعلها تتأثر بشكل كبير بهذه الازمة و ذلك مثلا من خلال تراجع قيمة الصادرات النفطية لسنة 1986 المقدرة بمبلغ 5,16 مليار دولار بعد ان كانت قيمتها 9,66 مليار دولار سنة 1985

و لم تبرز هذه الازمة في الجانب الاقتصادي فقط بل تعدت الى الجانب السياسي و الاجتماعي و الثقافي و ذلك من خلال زيادة الهوة بين الدولة و المجتمع و تدني المستوى المعيشي للمواطن، تراجع مستوى الشغل، انتشار الفقر، البطالة الجهل و عدم قدرة المواطن على التأقلم مع هذه الاوضاع التي تميزت بانخفاض الدخل القومي و منه انخفاض الدخل الفردي بالمقابل غلاء المعيشة و ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية، التراجع في خلق مناصب الشغل و انخفاض النشاط التنموي .....الخ.

كل هذه الاوضاع ادت في النهاية الى سخط شعبي كبير تمثل في احداث اكتوبر او كما يسمى الربيع الجزائري

المبحث الأول: على المستوى الداخلي

مع حلول عام 1986 ونتيجة لصدمة انهيار أسعار النفط انخفض دخل الموازنة الجزائرية بنحو 50% واضحت مشكلات التخطيط المركزي بارزة للعيان وفي محاولة لحل هذه المشكلات بدأت الدولة في مباشرة سلسلة من الاصلاحات للتثبيت الاقتصادي ثم الاصلاح الهيكلي، وفي البداية كانت سرعة التكيف منخفضة مما أدى الى تزايد اختلال الموازين الاقتصادية الداخلية حيث بلغ العجز في الموازنة العامة على سبيل المثال الى 13.7% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1988 نتيجة لان انخفاض الانفاق لم يكن مماثلا للانخفاض الكبير في الايرادات ، وفي غياب سوق مال محلي فان عجز الموازنة كأن يتم تمويله عن طريق الاصدار النقدي وتراكم الدين الخارجي ارتفع معدل الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ 41% بعد أن كان لا يزيد عن 30% في عام 1985[1] .

وتتمثل هذه الاصلاحات في :

1/ الشروع في اعادة الهيكلة العضوية نتيجة لكبر حجم الوحدات الاقتصادية التي يصعب التحكم في تسييرها حسب تفسير السلطات العمومية خاصة من الناحية المالية .

2/ تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات بموجب قانون 01-88 بهدف ترسيخ تطبيق القانون التجاري باعتبار أن المؤسسة شخصية اعتبارية ورأس مال جماعي تستفيد من امكانية تسيير مواردها المالية .

3/ اصلاح المنظومة البنكية لجعلها تتلاءم والافرازات الاقتصادية الجديدة من خلال خطة القرض التي شرع فيها سنة 1986[2] .

---

(1) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص ص ، 72 ،73 .

(2) ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص 176 .

4/ الدخول إلى اتفاقين (stand-by) الأولى في ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 نتيجة للصعوبات التي كانت تواجهها بلادنا لتسديد مستحقاتها[1] تجاه المؤسسات المالية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وذلك بالاعتماد على تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40% للفترة 1986-1988 ثم 20% سنة 1989 و30% سنة 1990 ليستمر التخفيض إلى 50% سنة 1994 .

* تسيير سعر الصرف من خلال اللجوء إلى السعر المتعدد والذي يخضع في تعدده إلى طبيعة النشاط الاقتصادي ويسمح هذا الاجراء بتشجيع الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في اعادة التوازنات الخارجية إلى وضعها الطبيعي .

* انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى أقل من 10 دولار أمريكي للبرميل الواحد 1990 بسبب أزمة الخليج[2].

وبانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الدولة الجزائرية في أزمة اقتصادية فتقلصت الموارد الاقتصادية بصورة محسوسة في مقابل تزايد مستوى الانفاق نظرا إلى ان نمط الاستهلاك الذي برز مع بداية الثمانينات كان النظام أحد المشجعين عليه .

وبما ان مداخيل النفط لم تستغل كما ينبغي في عملية التنمية ولم تقم بدور كبير في برنامج الاستثمار الذي حاولت الجزائر العمل به في السبعينات ، بل اخذت المداخيل مسارا اتجه صوب "سياسة البذخ والاختلاسات" التي اثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري تحت غطاء "النمط الاستهلاكي"[3] بعيدا عن استثمارها في مشاريع كبرى وبإمكانها أن تقترب من المسؤولية ، أي المحاسبة ولكنها خصصت للامسوؤلية اي المحسوبية مما أدى الى ترسيخ التبعية[*] .

(1) ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص ، 177.

(2) نفسه : ص 178 .

(3) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 73 .

(*) التبعية : هي نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبها احدى الدول لدولة أخرى وهو ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل اقليمها وفي المجتمع الدولي . أنظر: فليح حسن خلف: الاقتصاد الجزائري ، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الاردن ، د ت، ص207.

كما أدى فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني الى العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة الى 250 مليار دينار جزائري[1] .

بالإضافة الى كل ذلك فان التغطية المالية للجزائر قد تقلصت من 4 أشهر الى شهر واحد فقط، وأصبح العجز المتراكم للإيرادات يتجاوز 9 مليار دولار في حين أضحى الاحتياج الأدنى لمواصلة وتيرة النمو لما قبل 1986 يحتاج الى 10 ملايير دولار .

ومما زاد الطين بلة أن رئيس حكومة الشاذلي بن جديد عبد الحميد الابراهيمي[*] اختار طريق الكذب على الدوائر المالية والسياسية الأجنبية ، وذلك بتقديم صورة مزيفة عن الاقتصاد الجزائري عندما اتخذ قرارا بزيادة رسمية لقيمة الدينار الجزائري ، فبعد ان كان يلزم 5.028 دينار لشراء دولار واحد أصبح الدولار يساوي 4.702 دج .

فاختار الشاذلي بن جديد الهروب الى الأمام والقاء مسؤولية الانحدار الكبير الذي اصبحت تعرفه الجزائر على كاهل الآخرين الذين لا يفكرون لا في مصالحهم الشخصية ، فلقد اختفت السلع الاستهلاكية من الاسواق وارتفعت الاسعار بشكل مفاجئ وجنوني واضحى قطاع الانتاج يعاني من فراغ مخازن قطع الغيار والمواد نصف المصنعة[2] .

---

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 73.

(*) عبد الحميد الابراهيمي : ولد في أبريل 1936 بقسنطينة ، درس بالكتاب ودخل المدرسة الفرنسية ثم ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديموقراطية ، وعندما اندلعت الثورة التحق بصفوفها ، ارسل للتدريب في المشرق العربي وتخرج سنة 1958 ضابط عمل بمنطقة الحدود الشرقية مسؤولا عن كتيبة أسلحة ثقيلة 1960-1962 بعد الاستقلال عين والي على عنابة وبعد انقلاب 19 جوان 1965 التحق بالجامعة لمواصلة دراسته العليا في الاقتصاد ، عين 1988 رئيسا للحكومة. أنظر : مقلاتي عبد الله ، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية ، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر ، 2009 ، ص ص ، 14، 15 .

(2) أحميدة عياشي : المرجع السابق ، ص 122 .

وانتشر اليأس في اوساط الناس وبدا الأفق أشد حلكة وراحت الاحتجاجات تتوسع رقعتها في عدة أحياء شعبية بالجزائر العاصمة وفي وهران ومدن داخلية[1] من أجل الحصول على سكنات اجتماعية وعلى الماء القابل للشرب الصحة ، المواصلات[2] والمشكلة الغذائية .

وقد تسببت المشكلة الغذائية في تردي الوضع الاجتماعي بشكل معقد ، وبالتالي تفكيك الحلقات الاقتصادية وابدالها بقرارات سياسية قاسية وذلك في غياب الامكانيات وان وجدت فقد رمت بكل جهدها في الصناعة الثقيلة المركبة التي لا تعرف الدولة الجزائرية كيف تتصرف في أدواتها أو حتى التعامل معها وفق معطيات العصر ، نظرا إلى انعدام الصناعة الزراعية ما عدا بعض المصانع التي تستورد المادة الاولية من الخارج والنتيجة هي ركود اقتصادي في انتاج بعض المزروعات[3] .

وان هذا الخلل في الجانب الزراعي كان نتيجة مشكلة نقص المياه في استخداماتها المتعددة وبخاصة وان الجزائر تعتبر بلدا شبه جاف يستقبل كمية من الأمطار بمعدل 500ملم في المناطق الشمالية و 150 إلى 300 ملم في مناطق الهضاب العليا ، وهذا النقص يعقبه العجز في بناء السدود ، مما يجعل المياه الآتية من الامطار تذهب إلى البحر وان شهدت الجزائر بعض التطورات الطفيفة في بناء السدود فقد تم انجاز 8 سدود بين عامي 1962 و 1970 و14 سدا بين عامي 1980 و 1988 ، لكن هذا كله قليل بالنسبة الى انجاز السدود قبل الاستقلال والتي قدرت بـ 15 سدا[4] .

---

(1) احميدة عياشي : المرجع السابق ، ص 123.

(2) احمد بن بلة : المصدر السابق ، ص 150 .

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 73.

(4) نفسه: ص 74.

بالإضافة الى ذلك فان المشكلة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر تتمثل في الدخل السنوي مما أدى الى انخفاض القدرة الشرائية والمعضلة تكمن في أن الجزائر تستورد المواد الأولية بالعملة الأوربية التي تزداد ارتفاعا في حين ان سعر البرميل سنة 1986 كان يقدر بـ 16.5 دولارا أي أنه سجل انخفاضا بمقدار 349 و27.7 دولار بالنسبة الى السنتين 1985 و 1986 على التوالي[1] .

ولكن بعد الاستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية واعتمدت على الصناعات الثقيلة كسبيل لذلك ، عن طريق الاستثمار في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية ،المحروقات والبيتروكيميائية، حيث سخرت لها امكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966 و1990 ولكن ما فتئ ان بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها : التبعية الاقتصادية ، النمو الديموغرافي والاعتماد الكامل على تصدير منتوج واحد هو النفط حيث يشكل هذا الأخير 95% من الايرادات المتحصلة من الصادرات الاجمالية للجزائر[2] .

هذا بالإضافة الى ان المؤسسات العمومية التي أنشئت في اطار النظام الاشتراكي لم تحقق مستوى الطموحات المنتظرة لذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه الى تدعيم المنشآت القاعدية (الطرقات – السدود – قطاعات البناء ... الخ) هذا ما أدى الى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات وجعل اقتصادنا يعتمد كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار ،

---

(1) فريد نجار : ادارة شركات البترول وبدائل الطاقة ، قراءات استراتيجية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 08 .

(2) مدني بن شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، 2008 ، الجزائر ، ص03.

حيث عرفت بداية الثمانينات استيراد لسلع الاستهلاك النهائي خصصت له عشرة مليار دولار سنة 1981[1]، على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة الى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط التي وصلت الى ما دون 10 دولار للبرميل في سنة 1986[2] ، وقد تزامنت فترة الثمانينات بقيام الدولة بجملة من الاصلاحات الاقتصادية[3] غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن الدخل المتجاوز للدولة ، ويكون ذلك باستقلالية المؤسسات القائمة بنشاط وتعبئة جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول الى عهد الاعتماد على النفس .

كما أن الانتقال من الصناعات الثقيلة والاهتمام بالقطاعات الاخرى كالخدمات في فترة الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص[4] .

ولقد عرفت الجزائر كغيرها من البلدان النامية تدهورا في وضعها الاقتصادي اعقاب تدهور الاوضاع الاقتصادية الدولية في الثمانينات ، اثر الانخفاض الشديد في اسعار المواد المصدرة كالبترول ومشتقاته ، وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع اسعار الفائدة وحدث خلل في موازين المدفوعات الخارجية[5] هذا ما جعل الجزائر تتجه الى ما يعرف بالخوصصة[*]

---

(1) مدني بن شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر،المرجع السابق ، ص ص 03، 04 .

(2) موري سمية: المرجع السابق، ص 115.

(3) مدني بن شهرة : سياسية الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 03.

(4) نفسه : ص 05 .

(5) الهاشمي مقراني وآخرون : القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد "التجربة الجزائرية ، مخبر علم الاجتماع والاتصال جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010 ، ص 87 .

(*) الخوصصة : هي فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية أو الخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام الى القطاع الخاص تهدف الى استقلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وانتاجية أعلى . أنظر : زاهر محمد عبد الرحيم : ادارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 37 .

وذلك نتيجة عجز القطاع العام في الميزانية العمومية وكذا ميزان المدفوعات وعدم قدرته على التنافس في الاسواق العالمية[1] .

ولقد كان الهدف من هذا التحول الذي عرفته الجزائر في القطاعات (العام الى الخاص) رد الاعتبار للتشغيل وخلق وظائف ومجالات عمل جديدة ومن ثمة التقليص من حجم البطالة ، التحفيز على المنافسة في ميدان الانتاج والخدمات ، توفير رؤوس أموال بواسطة الشراكة وبيع الأسهم سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي[2] .

تنمية القطاع الخاص ودعم مؤسساته وذلك عن طريق تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وبعد ان كان القطاع الخاص شبه منعدم في فترة ما بعد الاستقلال الى غاية منتصف الثمانينات أصبح في النصف الثاني من الثمانينات يلعب دور الريادة فاذا ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بشكل لم يعرف قبله هذا الارتفاع ففي الفترة الممتدة من 1980-1988 ارتفع عدد المؤسسات بحوالي 4000 مؤسسة ، ونفس العدد أزيد بقليل ارتفع به في سنة واحدة 1988-1989 حيث بلغت 19843 بعدما كانت 14770 مؤسسة[3] ، كما انه في سنة 1989 أصبح القطاع الخاص عامة يشغل 1.583.000 عاملا أي بنسبة 35.71% من المجموع العام ، في حين بلغ العدد في القطاع العام 2.589.000 (58.41%) عاملا و 260.000 (5.86%) عاملا في القطاعات الأخرى المشتركة أو الأجنبية[4].

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد : المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين ،الدار الجامعية ، مصر ، 2008 ، ص85 .

(2) Chadli hamza : (les privatisation quelques leçons), revue naqd , alger n° 07 ,1994,p24)

(3) الهاشمي مقراني و اخرون : المرجع السابق ، ص 59 .

(4) عبد الرحمان تومي : أثر الجباية على النمو الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 7 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص21 .

وهذا ان دل فانه يدل عل ان القطاع الخاص بدأ يترعرع أكثر فاكثر والدليل على ذلك أن اليد العاملة فيه عامة كانت تزداد يوما بعد يوم ، واذا قورنت نسبة اليد العاملة التي يشغلها القطاع الخاص 54% بتلك التي يشغلها القطاع العام 45,11% ، و هنا نلاحظ ان القطاع الخاص اصبح يسيطر على نسبة 50% او اكثر من النشاط الاقتصادي في البلاد[1] .

أما عن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل ، فقد شهد تطورا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة ، اذ تم فتح مجالات عدة للاستثمار كانت في السابق حكرا على القطاع العمومي وقد مكن ذلك من انشاء مناصب شغل جديدة ، اذ انتقلت نسبة الشغل له مقارنة بالحجم الاجمالي من 21.4% سنة 1986 إلى 42% سنة 1992[2] .

ولكن رغم محاولات القطاع الخاص بعدم الوقوع في اخطاء القطاع العام[*] وتدارك الاوضاع الاقتصادية التي عرفتها فترة الثمانينات إلا أنه هو الاخر لم يحقق ما كان يطمح إليه .

اذ كان هناك فرق شاسع بين توقعات خلق مناصب العمل والانجازات في هذا المجال ويمكن تفسير ذلك بالصعوبات التي اعترضت هذا القطاع كتجسيد للمشاريع والحصول على التجهيزات التي كانت تمول عادة عن طريق عملية الاستيراد الذي تباطء مما أدى الى جمود الاستثمارات المختلفة ومن ثم تجميد لعملية خلق مناصب العمل[3] .

كما أن تطبيق قانون الاستثمار الخاص ، قد أثر بطريقة مباشرة على الاستثمار من حيث المبلغ والضمانات الكفيلة لعمية الاستثمار .

---

(1) الهاشمي مقراني وآخرون : المرجع السابق ، ص 59 .

(2) ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص 187 .

(*) القطاع العام : يعرف هذا القطاع في المعاجم الاقتصادية بانه هو ذلك القسم من الاقتصاد يعني بصفقات الحكومة ، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الايرادات وتؤثر على اعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية ، ويقترن هذا القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الانتاج وخاصة في الدول الاشتراكية . أنظر : ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي : التحول من القطاع العام الى الخاص ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص ص 29، 30 .

(3) مدني شهرة : الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل : المرجع السابق ، ص 169 .

هذا بالإضافة الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب العمل حيث ان الاستثمار في المشاريع التي تستخدم مؤهلات عالية كانت نادرة ، اما من الناحية الاجتماعية فقد برزت احداث أكتوبر 1988 كرد فعل من طرف الشبان على تردي الاوضاع .

اذ ان أكتوبر 1988 طوى صفحة الثورة التحريرية وفتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المستقلة صفحة الثورة الاجتماعية ضد الظلم والثورة الثقافية ضد الكبت والثورة الاقتصادية ضد تدهور موارد البلاد والمتاجرة بمستقبل أجيالها[1] .

أكتوبر 1988 دشن مرحلة من الفوضى الشاملة في البنية المتآكلة وأعاد عقارب الساعة إلى الوراء بحثا عن هوية جديدة للوطن والمواطن وعن صيغة جديدة للحكم ولمؤسسات الدولة وعن نظام اجتماعي يضع حدا للاستقلال وعن حرية طال انتظارها[2] ، وفي يومي الرابع والخامس من شهر أكتوبر 1988 عرفت الجزائر أسبوعا دمويا شهدت فيه مدينة الجزائر العاصمة والمدن الرئيسية للوطن عددا كبيرا من المتظاهرين والاحتجاجات لكن النظام قمعها بقوة رصاص الجيش الوطني الشعبي ، والحصيلة كانت مئات الموتى في الشوارع غير ان الرئيس الشاذلي بن جديد استطاع أن يرجع الهدوء الى البلد بعد القاء خطابه يوم 10 أكتوبر[3] في بث مباشر على شاشة التلفزة حيث وعد خلاله بإجراء اصلاحات سياسية عميقة عقب احتجاجات الشباب وأصبح كل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسياسة الجزائرية المنتهجة ضد استرجاع الجزائر سيادتها محل تغيير عاجل ، وجاء بعد ذلك استفتاء يوم 3 نوفمبر الذي حمل الحكومة مسؤولية تسيير شؤون البلاد أمام المجلس الوطني واعادة انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد لعهدة جديدة يوم 22 ديسمبر 1988[4] .

---

(1) جورج الراسي : الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد العزيز بوتفليقة ، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2008 ، ص325 .

(2) نفسه: ص 326.

(3) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 411 .

(4) رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 276 .

وفي 6 اكتوبر 1988 بلغت الانتفاضة ذروتها فأحرقت مبان عامة واعلنت حالة الحصار وفرض حظر التجول من منتصف الليل حتى السادسة صباحا ، وفي الثامن منه فتحت قوات الجيش نيران أسلحتها على المتظاهرين في ضاحية القبة أحد معاقل الاسلاميين فقتلت 60 منهم وكانت دبابات الجيش قد احتلت المرافق الحساسة في المدينة وانتشرت قوات على اسطح المنازل[1] .

وفي 10 أكتوبر 1988 يوم الاثنين جرت اعنف المواجهات بين الجيش والمتظاهرين في وسط العاصمة قام بها الشباب العاطل عن العمل وتلاميذ المدارس والمتسربين منها في العاصمة لتشتد وتعم والملفت للانتباه أن السلطة لم تبدي اي استعداد لتهدئة الوضع بل جردت قوات الأمن من أسلحتها ، كما أن[2] عمليات التكسير والتخريب كانت موجهة خصوصا ضد الممتلكات العامة (الوزارات ، البنوك ، الخطوط الجوية الجزائرية ، أسواق الفلاح ، المؤسسات التعليمية ومراكز الهاتف ... إلخ) .

ونتيجة لهذا القى الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 10 اكتوبر خطابا للشعب " تأسف فيه عما حدث وما نتج من خسائر تحددت في 189 قتيلا و 1442 جريحا و 1.61 مليار دينار جزائري خسائر مادية وندد باحتكار السلطة ووعد بإجراء اصلاحات سياسية كبيرة[3] .

وهنا تعددت الاطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث وهذا باختلاف تصور وتحليل كل شخص وخلفياته وخاصة موقعه من النظام السياسي فكانت أصل التمردات الدامية لأكتوبر 1988 هو صدام الحزب مع الدولة ويمكن حصر هذه الأطروحات في اتجاهات :

---

(1) جورج الراسي : الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد العزيز بوتفليقة ، المرجع السابق ، ص226.

(2) نفسه : ص227.

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 76.

يرى محمد الشرف مساعديه[*] في هذا الشأن أن احداث 5 اكتوبر 1988 كانت مؤامرة استهدفت الحزب والجيش معا ونفذت بأجهزة تابعة للنظام وبتواطؤ خارجي وهناك فئة من المسؤولين أرادوا البروز قبل المؤتمر السادس ليدخلوا هذا المؤتمر منتخبين ويكون لهم دورهم في القيادة الجديدة ففعلوا 5 أكتوبر وافتعلوه لتسمين أنفسهم سياسيا[1] ، كما أشار الى الانشطة التي تقوم بها الجزائر كدليل على ذلك وعلى سبيل المثال :

الحزب يريد خلق عوائق أمام بناء وحدة مغاربية وكما هو معروف فقد كان في ذلك الوقت توتر بين الجيش الجزائري والليبي وكادت أن تكون المواجهة[2] ، اما الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة" فانه يرجع أسباب حوادث أكتوبر إلى أزمة اجتماعية واقتصادية كفقدان المواد الغذائية ، ازمة السكن ، تدهور القطاع الصحي ، ضعف التعليم ، الارتفاع الهائل للشباب وتهميشهم[3] . وبالنسبة " لرابح بيطاط"[*] يذكر أن بدايات التفكير في التعددية والانفتاح يرجع الى 3 أو 4 سنوات قبل أحداث 5 أكتوبر 1988

(*) محمد الشريف مساعديه : ولد 1924 بسوق اهراس درس بمسقط رأسه والتحق بالزيتونة ، وفي تونس انخرط في النضال السياسي وفي الثورة التحريرية اسندت له قيادة وحدة عسكرية بمنطقة الحدود وأصبح أحد قادة القاعدة الشرقية ، اتهم في قضية العموري ، عين عضوا في المجلس التأسيسي و عين في 1979 وزيرا للمجاهدين ، انتخب رئيسا للمجلس توفي 1 جوان 2002 . أنظر : مقلاتي عبد الله : المرجع السابق ، ص 478 .

(1) يحيى ابو زكريا : الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر، 1978 –1993 ، مؤسسة الفاروق للمطبوعات للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1993 ، ص ص 53 ،54 .

(2)ابراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 112 .

(3) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 79.

(*) رابح بيطاط : ولد عام 1925 في عين الكرمة بقسنطينة وكان عضوا في المنظمة الخاصة وعضوا في لجنة 22 ، وفي لجنة الستة ثم قائد المنطقة العسكرية الرابعة 1954 ، تعرض للاعتقال عام 1955 ثم عمل كعضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1956 ثم وزيرا للدولة في عام 1965 ثم وزير النقل عام 1972 ثم رئيس المجلس الشعبي الوطني عام 1976 توفي سنة 2000م . أنظر : لخضر سيفر : شخصيات جزائرية ، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 96 .

حيث كانت هناك جماعة من الأشخاص تجتمع بأقبية رئاسة الجمهورية ، ومنهم على الخصوص مولود حمروش وغازي حيدوسي للإعداد المشروع ومعهم العربي بلخير الذي صرح هذا الأخير بانه ساهم في التحضير الى الديموقراطية بمساهمته في انشاء الجمعيات غير السياسية التي انطلقت قبل التعددية .

ومن المؤكد أن الشباب الذين خرجوا الى الشوارع في 5 اكتوبر 1988 لم يكونوا يطالبون بالديمقراطية ولا بالتعددية الحزبية بل خرجوا ثائرين على ندرة السلع الاستهلاكية الأساسية كالزيت والسميد[1] .

وبالنسبة الى " محمد بوضياف[*] يرى بان الأحداث كانت منتظرة نتيجة لتردي الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وتهميش شرائح اجتماعية كبرى وعدم تأطيرها قصد المشاركة السياسية .

ويرى الأستاذ "علي الكتر" من جهته أن حوادث أكتوبر تعتبر انتفاضة وتعبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري وان الطبقات المحرومة في المجتمع هي التي مسها بالدرجة الاولى التدهور الكبير للحياة الاجتماعية حيث كانت اكثر احساسا من غيرها بالوضعية التي آلت اليها[2] .

أما الدكتور جيلالي اليابس يبرز ذلك من خلال تضاعف المنازعات في أبريل 1980 أحداث تيزي وزوو ، الاسلاميون 1982 ، احداث قسنطينة وسطيف 1985-1986 ، وقد كان على النظام مواجهة هذه الاحداث التي كانت تحمل في طياتها مطالب أضحت تتضخم من يوم لآخر[3] .

---

(1) ابراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 113 .

(*) محمد بوضياف : ولد سنة 1919 بالمسيلة انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديموقراطية وعمل كعضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954 ثم عضو في مجموعة 22 ومنسق لجنة الستة تعرض للاعتقال من 1956 الى بعد اعلان قرار وقف اطلاق النار 1962 ، شغل منصب وزير الدولة في الحكومة المؤقتة وهو في السجن ثم نائب رئيس الحكومة توفي في 29 جوان 1992 . أنظر : محمد عباس اغتيال ...حلم أحاديث بوضياف ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 10-15 .

(2) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 77 .

(3) محمد الميلي : المصدر السابق ، ص 282 .

أما أحمد طالب الابراهيمي[*] فانه يرى أن احداث اكتوبر كانت نتيجة طبيعية للتخلي التدريجي عن احدى المبادئ الأساسية لثورة نوفمبر 1954 وهو مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ميز فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" ثم تراجع تطبيقه تدريجيا في عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي فضل اعطاء هامشا أكبر للحريات الفردية والاجتماعية على حساب العدالة الاجتماعية[1] وقد حصر الخلافات في 4 نقاط وهي :

- الاختلاف حول أسلوب مواجهة الموقف في احداث اكتوبر 1988 .
- الاختلاف حول طريقة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب .
- اختلاف وجهات النظر حول القضية الصحراوية .
- الاختلاف حول طريقة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر[2] .

وحسب اعتقاد محمد السعيد مغزوزي فان الأسباب الحقيقية لأحداث أكتوبر تعود الى الاحباط الكبير الذي اخذ يشعر به الجزائريون وخاصة الشباب منذ سنوات ، ويؤكد الشاذلي بن جديد بان هذه الاحداث أعدت من اجل احداث تغييرات على الميثاق الوطني .

الوثيقة المرجعية للنمط السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية وبرر لجوءه لهذا التغيير بشلل الاقتصاد[**] الذي طبعه النمط الاداري لتسييره وكرس الانخفاض السريع لأسعار البترول[3] .

(*) احمد طالب الابراهيمي :ولد في 5 جانفي 1932 بمدينة سطيف وهو ابن العلامة البشير الابراهيمي يعد من الشخصيات المثقفة القليلة التي بلغت أعلى هرم السلطة بالجزائر عمل كطبيب ثم وزير للتربية ووزير للخارجية . أنظر : مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص 13، 14 .

(1) ابراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 115 .

(2) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 79.

(**) الاقتصاد : هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والمجتمع اللانهائية . أنظر : هايل عبد المولى طشطوش : المرجع السابق ، ص 171 .

(3) يحي أبو زكريا : المرجع السابق ، ص ص ، 65 ،66 .

ومن خلال كل هذه الآراء والمواقف يمكن لنا تحديد الأسباب الأساسية المؤدية الى حوادث 5 اكتوبر والتي افضت بدورها الى دخول الجزائر في عهد جديد هو عهد التعددية الحزبية(*) والسياسية في النقاط التالية :

1/ تمكن الحزب من فرض نفسه بشكل واضح على الساحة الجزائرية في بداية الثمانينات واصبح يسيطر على مؤسسات وهياكل الدولة والحكومة التي تحولت الى شبه جهاز تنفيذي للحزب مكلف بتطبيق توصيات مؤتمراته ودورات لجنته المركزية ومكتبه السياسي ، كما أن الحزب أصبح يسعى للسيطرة فعليا على المجتمع من خلال منظماته الجماهيرية ومقابل كل هذا بدأت بعض مظاهر التذمر والرفض في الظهور داخل المجتمع وتطالب بالمزيد من التحرر والتغيير وتحسين ظروف المعيشة ومن أبرز هذه الحركات ما حدث في قسنطينة سنة 1986والتي يقول عنها السيد "محمد سعيدي" بان هذه الاحداث كشفت عن الخلل الذي كان في النظام بمكوناته المختلفة في الجهاز السياسي والتنظيمات(1) .

فقد انتقد محمد سعيدي الطريقة التي تعامل بها النظام مع هذه الاحداث وهنا يمكن القول أن هذه الأزمة وغيرها من الحوادث الأخرى التي كان النظام يتعامل معها بروح اللامبالاة هي التي أدت الى احداث 5 اكتوبر 1988(2) ومن اخطر هذه الأزمات الأزمة الاقتصادية التي بدأت تضرب الجزائر مع منتصف الثمانينات حيث تدهورت الاوضاع الاقتصادية بشكل ملحوظ وخاصة مع انهيار اسعار البترول ، كما ان بعض مؤيدي السيطرة الحزبية بدأت في(3) التذمر من هذه السيطرة التي وقفت في وجه مشاريعها الاقتصادية والسياسية .

(*) التعددية الحزبية : تعد التطبيق العملي والتجسيد العضوي لحريات أساسية مثل حرية الفكر والتعبير وحرية الاعتقاد المعبرة عن اختلاف الأفراد في آرائهم ومنهجهم واعتقاداتهم بل التعددية انعكاس عملي ايضا لحرية المجتمع وخاصة الحق في تأسيس جمعيات واحزاب سياسية . أنظر " ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 65 .

(1) ابراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 120 .

(2) نفسه: ص 121.

(3) حاتم رشيد : الازمة الجزائرية ... إلى أين ، دار دائرة المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1998 ، ص 37 .

2/ التطبيق السيء للاشتراكية ، وهو ما أفرز فئة جديدة من البرجوازية هذه الفئة التي لم تتمكن من التشكل في اي بلد اختار التسيير الاشتراكي في مدة زمنية قصيرة مثلما حدث في الجزائر ، ولو كان النظام الحاكم في الجزائر مناهضا حقا لهذه الفئة وراغبا حقا في تحقيق النظام الاشتراكي ، فالاشتراكية تبنتها القيادة السياسية ولم تتحمل الجماهير مسؤولية تحقيقها .

3/ غياب الديموقراطية في التسيير الداخلي لأجهزة الدولة والحزب قبل 1988 وعدم وجود حوار حقيقي بين القاعدة ومختلف المسؤولين في جميع المستويات ورفض كل نقد بناء والاختيار السيء للرجال ، مما سمح بظهور جو متعفن وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم الى جانب أزمة الثقة هناك أزمة اخلاقية وهذه القيم ذهبت وحل محلها نظام مبني على اعطاء الامتيازات والمحسوبية والرشوة وتكوين الثروة غير الشرعية واتباع سياسة البذخ التي تستفز الجماهير .

4/ الصدمة النفطية الناجمة عن الهبوط الحاد لأسعار النفط منذ 1986 والتي كشفت عن مدى حساسية النظام الاقتصادي الجزائري للتغيرات الحادثة في السوق العالمية وهذا سبب كون الاقتصاد الجزائري اساسا اقتصاد[1] ريعي[*] بالإضافة الى ان سبب انتقال لتعددية الحزبية هو الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية أنذاك الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 الذي وجه فيه انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها لمجتمع وأيضا حالة التسيب التي طبعت تصرفات الاطارات والأفراد[2] المجتمع مؤكدا الاستمرار في نتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الجزائرية لاسيما بعد انخفاض سعر البترول ،

(1) ابراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص ص 125-127 .

(*) الريع : هو ثمن استخدام الأرض والمواد الطبيعية الأخرى والتي يكون عرضها الكلي ثابتا اذا كانت على الأراضي المتشابهة ولها استخدام تنافسي واحد (مثلا زراعة القمح) ويختلف تسعير ريع الأرض عن تسعير المواد الأخرى لان عرض الارض ثابت . أنظر : دومينيك سلفاتور ويوجين دوليو : مبادئ الاقتصاد ، ترجمة علي أحمد علي ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، د ت ، ص 10 .

(2) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 62 .

ادى الى حدوث أحداث 5 اكتوبر 1988 او ما اطلق عليها "بانتفاضة الخبز" في العاصمة وبعض نواحي الوطن التي ادت الى خسائر بشرية ومادية ، واعلن حينها رئيس الجمهورية عن حالة الحصار ، وفي 10 اكتوبر 1988 والقى خطابا منددا باحتكار السلطة متأسفا عما حدث ووعد بالقيام بإصلاحات دستورية ، وفي 24 اكتوبر 1988 أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا حدد العناصر الرئيسية التي سيتضمنها مشروع الاصلاحات السياسية الذي سيناقش في القاعدة وتم القيام بتعديل دستوري جزئي في استفتاء 3 نوفمبر 1988 واهم ما جاء فيه فصل الحزب عن الحكومة واعتبارها مسؤولة فقط أمام البرلمان ولحق ذلك تعديل شامل تمثل[1] في الاستفتاء على دستور 23 فيفري 1989 .

الذي جاء كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري ولتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988 ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف الى وضع أسس نظام ديموقراطي يقوم في التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي[2] حيث صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجديد والذي أقر مبدأ التعددية السياسية والاعلامية[3] ، وفور المصادقة عليه بدأت رموز المعارضة من الداخل والخارج في انشاء الاحزاب السياسية حتى تجاوزت 60 هيئة في مدة زمنية وجيزة[4].

فقد اعتمد المشروع الدستوري على مصادر أساسية أستند عليها دستور عام 1989 كما أقر مبادئ يقوم عليها النظام السياسي الجزائري.

---

(1) ياسين ربوح :المرجع السابق ، ص 63.

(2) عادل انور خضر : أطلس تاريخ الجزائر ، مراجعة ناجي يحي ، دار الشرق العربي ، لبنان ، 2016 ، ص 85 .

(3) نور الدين حارش : المرجع السابق ، ص 178 .

(4) عيسى خلادي : بوتفليقة الرجل ...ومنافسوه ، ترجمة محمد ساري وعلاوة بوجادي ، دار متيجة للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 26 ،27 .

واذا كان دستور عام 1989 قد تبنى عددا من أحكام دستور عام 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي من دون الايديولوجيا ولاسيما في مجال تنظيم السلطات ، فان أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور عام 1989 قد تمثلت في الشرعية الدستورية والإسلام .

ويمكن القول بان الشرعية الدستورية قد حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة لعام 1989.

واذا كانت القاعدة في الجزائر مبنية عل منح الاولوية للشرعية الثورية فان دستور 1989 استبدل او حاول ان يستبدل تلك الشرعية بشرعية أخرى تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية اضافة الى الشرعية[1] .

إن هناك عدة أسباب داخلية أدت بالدولة الجزائرية الى التخلي عن الأحادية الحزبية والدخول في عهد التعددية الحزبية ومنها :

* طبيعة المجتمع الجزائري التعددي سواء تاريخيا ، فالتعددية ظهرت مع نشأة الحركة الوطنية بداية القرن العشرين وتطورت معها ، كما أن مرحلة الحزب الواحد بينت وجود أحزاب وتيارات سياسية بالإضافة إلى الصراع الذي كان دائر داخل حزب الجبهة في حد ذاته[2] .

* السلبيات والتجاوزات التي عرفتها الأحادية الحزبية منها احتكار السلطة وتزوير الانتخابات وتهميش الاطارات ، كما سادت البيروقراطية في الادارة وفي حزب جبهة التحرير الوطني ، مما أدى الى تباعد بين الحزب والشعب[3] .

فقد اعتمد هذا الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات كرد فعل لدمج السلطات الذي أقره دستور عام 1976.

---

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 87.

(2) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 62 .

(3) نفسه : ص 63 .

كما عمل على انشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية الذي كان الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة واحترم الدستور[1] .

وأيضا عمل على ابعاد الجيش عن الحياة السياسية حيث يصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها ، وحدد كذلك علاقة الدولة بالاقتصاد من خلال الاحكام الدستورية التالية[2] :

1/ حصر الملكية العامة وجماعتها الاقليمية في الثروات الطبيعية الحية والمرافق العمومية .

2/ تخلي الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

3/ تحرير الاقتصاد من التسيير الاداري .

وعمل أيضا على تبني مبدأ التعددية الحزبية فقد جاء في المادة 39 من دستور 1989 " حريات التعبير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن " وبذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال .

كما اقر دستور 28 فيفري 1989 في مادته 40 "حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به "[3] .

---

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 89.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 139 .

(3) محمد سنوسي : أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات – الانعكاسات – النتائج ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1997 ، ص ص 19-21

المبحث الثاني: على المستوى الخارجي

الاستدانة هي عملية يلتجئ اليها الشخص عندما يكون عاجزا عن تغطية متطلبات الانفاق اعتمادا فقط على موارده المالية الخاصة ، وقد يحدث ان تكون هذه العملية اضطرارية ، او يحدث أن تكون معتمدة كما يحدث أن تكون مؤقتة او متواصلة وفي جميع هذه الحالات فأن الاستدانة ليست دائما ملجا الشخص الضعيف فردا كان أو مؤسسة أو دولة وانما هو سلوك مطلق في العمل الاقتصادي كثيرا ما يلتجئ اليها أيضا الشخص القوي[1] .

ومازالت الديون الخارجية تمثل أخطر المشكلات التي تواجه الدول المدينة والدول الدائنة على حد سواء، حيث قفزت الديون الخارجية للدول النامية من 68.6 مليار دولار سنة 1970 الى 71.9 مليار دولار عشية انفجار الازمة النفطية 1986[2] و لقد كانت الجزائر من الدول التي اثقل كاهلها من كثرة الديون الخارجية .

و قد عمل الشاذلي بن جديد منذ رئاسته على التخفيف من ديون الدولة ولكن بعدما تفاقمت الازمة الاقتصادية أخذت السلطة الجزائرية تبحث عن مصادر للديون والقروض حيث قام الشاذلي بن جديد في أفريل 1985 بأول زيارة الى الو.م.أ وبدات العلاقات الأمريكية–الجزائرية تعرف طريقها الى التحسن وبالمقابل بدأت الأزمة الاقتصادية تنخر جسد الدولة وبدأت معها أزمة المديونية هي الأخرى تعصف بالجزائر[3] .

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 327 .

(2) بسام الحجار : علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، لبنان ، 2010 ، ص 214.

(3) نور الدين حارش : المرجع السابق ، ص 178 .

وان انخفاض سعر البترول أدى الى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجات الجزائر الى المديونية الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986 ، كما زادت معدلات خدمة الدين التي اصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات وهذا ما جعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية حيث التحقت اضرار كبيرة بجهاز الانتاج الذي كان يحتاج الى القروض وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء الى اعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الاجمالي لسد خدمة الديون وكل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي[1] وذلك من خلا تحرير رسالة القصد التي تضمنت اصلاحات وان من اهم الدواعي التي استوجبت تطبيق الاصلاحات هي ازمة تسديد الديون الخارجية في أجالها خصوصا وان حجم الديون قد انتقل من 19.37 مليار دولار أمريكي سنة 1980 الى 26.6 مليار سنة 1989 ليستقر نسبيا .

كما شهدت خدمة الدين ارتفاعا كبيرا اذ وصلت سنة 1988 الى 76.8 مليار مقارنة بإجمالي الصادرات وقد ظلت الجزائر ترفض خيار اعادة الجدولة وتتردد بينه وبين اعادة التمويل[2] ، وقد قررت الجزائر وهي جد فخورة باستقلالها الوطني ومعتزة بنفسها أن تتخل نهائيا عن المساعي الحميدة لكبار أرباب المال العالميين منذ ان تحركت السوق النفطية العالمية في عام 1982 حتى وان كانت نسبة المديونية تعتبر ثقيلة الوزن 21 مليار دولار فان حجمها لم يرتفع بل قد انخفض خلال ثلاثة سنوات متتالية من 1982 الى 1985[3] .

---

(1) مدني بن شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية ، المرجع السابق ، ص 177 .

(2) ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب : المرجع السابق ، ص 197 .

(3) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 422 .

وقد تميزت هذه الفترة بتغيير سياسة الاستيراد الى سياسة اغراق السوق بالسلع الاستهلاكية المستوردة خاصة بعد وفاة "هواري بومدين" وهذا لتموين المواطنين بمواد الاستهلاك وهو ما سمي بمشروع محاربة الندرة في السوق المحلية ومما فتح الباب واسعا امام الاستيراد غير الموجه وغير المنتج والدليل على ذلك عهد السيد عبد الحميد ابراهيمي حيث كانت سياسته تدعو لمكافحة الندرة وهذا البرنامج الذي اخذ به الشاذلي بن جديد عام 1980 سياسة أولوية الاستثمار في القطاعات الاجتماعية التي تتباهى بها الدول مثل مركب رياض الفتح[1] .

وبدأت حكومة عبد الحميد ابراهيمي تدق ناقوس الخطر وكان أمام هذه الحكومة عدة خيارات منها تخفيض الواردات حيث تكشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـ 9.840 مليار دولار مقابل صادرات 10.445 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ 305 مليون دولار فقط ، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9.213 مليار دولار مقابل صادرات 7.820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـ 1.393 مليار دولار ، وفي هذه الفترة باشرت الحكومة ترشيد للنفقات وضبطا للواردات سمحت في مرحلة أولى برفع الميزان التجاري في 1987 الى 1.177 مليار دولار[2] .

كما عرف ميزان المدفوعات تدهور كبير وذلك كان راجع الى الهيكل الغير الملائم للديون الخارجية للبلاد وذلك راجع الى 4 أسباب وهي :

---

(1) محمد بلقاسم بهلول : المصدر السابق ، ص 327 .

(2) أسماء بوزنورة : أثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر (دراسة ميدانية في ولايات الجزائر ، قسنطينة ، ميلة) ، مجلة دراسات اقتصادية ، قسنطينة ، 2010 ، ص 40 .

– لقد أصبح دخول الجزائر في السوق المالي الدولي أكثر صعوبة منذ عام 1987 كما لو بدا الشركاء الماليون التقليديون للجزائر يشكون في قدرتها على الوفاء بعد تدهور السعر العالمي للبترول الخام قامت السلطات المالية للبلاد منذ ذلك التاريخ بتطبيق لا مركزية التسيير اذ كانت القروض باهظة التكاليف وقصيرة الامد لم تكن عملات الديون الخارجية المتبناة من طرف الجزائر متنوعة وانحصرت في اربعة عملات رئيسية هي : الدولار الأمريكي ، الفرنك الفرنسي، الين الياباني ، الدتش مارك الألماني[1] ، وقد نتج عن هذه الوضعية عدة مخاطر نذكر منها انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1987–1988 الذي نتج عنه ارتفاع حجم الديون بالعملات الاخرى بنسبة 30% وهو ما يعرف بعامل تثمين الديون[2] .

ولقد شهدت رزنامة تسديد الديون تقلصا كبيرا في المدة الزمنية الممتدة ما بين 1986–1989 بحيث أصبح الامد المتوسط لتسديد الديون الذي كان سنة 1986 محدد بـ 9 سنوات[*] قد تقلص الى 3 سنوات سنة 1989 وهكذا فان 75% من الديون الخارجية اصبحت واجبة التسديد في الفترة الممتدة ما بين عام 1990–1993[3].

(1) عبد المجيد بوزيدي : تسعينات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جريب أم الحسن ، دار موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999 ، ص 25 .

(2) وليد عبد الحي: علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديموقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 16.

(3) عبد المجيد بوزيدي : المصدر السابق ، ص 26 .

حيث سعت الدول الكبرى وعلى رأسها أمريكا الى اغراق الدول النامية ومنها الجزائر وحتى الدول الغنية منها التي تمتلك الثروات بالديون لإقامة مشاريع استهلاكية بها وتجعل منها سوق لبضاعتها او سلعتها التي لم تعد صالحة للاستعمال ومع تكاثر الديون على الدول النامية تضطر الى اللجوء الى البنك الدولي والدول الدائنة الى خفض الدعم واتباع ما يطلق عليه برامج الاصلاح الاقتصادي الذي ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة[1] وافلاس المؤسسات التابعة للقطاع العام ونتج عنها حل وغلق العديد من المؤسسات والشركات الوطنية وتسريح الآلاف من العمال[2] .

ولهذا قد تبنت الجزائر استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي من خلالها الى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن والبطالة وتتلخص فيما يلي :

1/ تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع نمو الناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام اعادة توازن الاسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها .

2/ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

3/ اعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتحرير التجارة الخارجية .

توفير السكن من خلال اعطاء الاولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية .

وهذه الاستراتيجية كانت مستوحاة من شروط صندوق النقد الدولي وكنتيجة لهذه الظروف المالية الصعبة جعلت المؤسسات المالية تفقد الثقة في الجزائر وتتراجع في العديد من المرات عن دعمها ماليا وبخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفي ظل هذه الأوضاع أرادت الجزائر أن تواصل[3] ، حيث كانت مستحقات المديونية بما في ذلك الأرباح المترتبة عنها (ما يقارب 6 ملايير دولار سنويا) قد تم دفعها وعند تجاوزها للعقبة الأولى استطاعت الجزائر أن

(1) أسامة أحمد محمد الفيل: التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، مصر 2015، ص ص ، 54، 55 .

(2) نور الدين حارش : المرجع السابق ، ص 178 .

(3) مدني بن شهرة: المرجع السابق، ص ص 118، 119.

تتغلب على أزمة عام 1986 بالحصول على التوازن في ميزان مبادلاتها التجارية الذي سجلت فائضا ماليا قدر بـ 1.5 مليار دولار بعد ذلك العجز رغم كل ذلك ضعيفا بالنظر الى التدهور الملحوظ في المداخيل النفطية التي عرفت نقصا ملحوظا في عام 1986[1] حيث فقدت نسبة 40% من حجمها بعدما نزلت من 12.5 الى 8 مليار دولار فقط مع العلم انها تمثل ما يقارب 95% من مداخيل الجزائر[2] .

أما من حيث التصنيع فلقد كانت مشاريع التصنيع الضخمة من بين القضايا والمشاكل التي اصطدم بها النظام الجديد ، فقد كان مجهود التصنيع والحرص على تحقيق أحجام عملاقة في بعض الصناعات بصورة ملفتة للنظر قد جعل الجزائر عرضة لعدد من المشاكل التي ازدادت خطورتها مع هذه الأزمة .

ونظرا الى أن الذين وضعوا المنهج الاقتصادي الذي أدى الى بروز تلك الظاهرة كانوا موجودين في صلب النظام ، وكان هناك مدافعون عن التوجه الذي اقيم على اساسه عدد من المشاريع العملاقة ، حيث ظهر نقاش مع بداية العهد بين اتجاهين :

الاتجاه الأول : يدعو الى الاستمرار في النهج القديم والابقاء على المشاريع الضخمة والاستمرار في اللجوء الى الاستدانة الخارجية ان لزم الحال طالما كان هناك استعداد من الخارج لإقراض الجزائر[3] .

الاتجاه الثاني : يدعو الى التخلي عن بعض المشاريع العملاقة والى ترشيد التسيير والتحكم في المشاريع الموجودة ويحذر من عواقب الاعتماد المكثف على المواد الخارجية لتمويل المشاريع وقد كان مطلوبا من الرئيس الجديد ان يفصل بين الاتجاهين وهنا عمد الى تحكيم منطق بين

---

(1) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 422 .

(2) نفسه : ص 423 .

(3) محمد الميلي : المصدر السابق ، ص 286 .

الاتجاهين من خلال الممارسات التي اعتمدت سابقا في مجال التصنيع والتي قامت على اساس المداخيل التي يؤمنها بيع المحروقات وخاصة البترول علما بان سعر هذا الاخير كان قد بلغ آنذاك اعلى مستوى له ونظرا الى ان المحروقات مواد قابلة للنفاذ من جهة والى أنه لا يوجد هناك اي ضان لاستمرار ارتفاع سعر البترول فمن غير الطبيعي المراهنة على ذلك مع ما يترتب عليه من رهن لمستقبل البلاد وهكذا حسم الرئيس بن جديد الموقف في خصوص هذه المسألة على أساس التيقظ في اطار الشرعية عندما يتعلق الأمر بمستقبل الاجيال القادمة[1].

وقد ترتب على هذا الحسم التخلي عن بعض المشاريع العملاقة وقرار تخفيض الانتاج البترولي وتقرر أيضا الحد من اللجوء الى الاعتماد على الديون الخارجية وفي نفس السياق وقع التوجه الى تحقيق مزيد من التحكم في تسيير الوحدات الاقتصادية الموجودة ، كما هو غير خافي بان الجزائر مثل بعض البلدان النامية التي توفرت لديها امكانيات تصنيع سريع قد اندفعت نحو تحقيق مشاريع ضخمة تتطلب تكنولوجيات متقدمة كما قبلت بإقامة صناعات في اطار ما كان معروفا باسم "مشاريع المفتاح في اليد " أو " مشاريع المنتوج في اليد " وهي طريقة تؤدي الى غرس صناعات بصورة شبه سطحية ولا تضمن اكتساب البلد الذي يستقبل تلك الصناعات للتكنولوجيا اللازمة لدورانها وتسييرها على الوجه السليم[2] .

وبما ان تمويل التصنيع يستند على الايرادات الناجمة عن التقويم العالمي لأسعار البترول فان انخفاضها أدى لنمو خدمة الدين الخارجي كما يظهر من قراءة الجدول التالي :

---

(1) محمد الميلي : المصدر السابق ، ص 287 .

(2) نفسه: ص 288.

جدول يمثل دين بلدان المغرب العربي الخارجي (%)[1]

	1982	1985	1988	1992
دين/ ناتج محلي اجمالي				
– الجزائر	42.2	32.5	46.8	68.0
– المغرب	84.9	136.6	99.5	75.0
– تونس	48.1	61.6	70.3	55.0
خدمة الدين/صادرات مواد وخدمات	30.7	35.7	78.7	77.0
– جزائر	43.2	33.2	26.1	28.5
– مغرب	16.2	25.0	21.8	19.0
– تونس				

وفي النصف الأول من الثمانينات تراوح سعر برميل البترول ما بين 30 و 40 دولارا نحو (300 فرنك فرنسي في عام 1985) وابتداء من عام 1986 جعل انخفاض الايرادات الناجمة عن البترول ومع هبوط سعر برميل البترول الى نحو 15 دولار جعل مشكلات التمويل عصيبة الحل ولهذا توجب على الجزائر تسديد ديونها واستيراد المنتجات الغذائية والصيدلانية وشراء قطع التبديل وتجهيزات الصناعة[2] .

(1) بن جامين ستورا : المصدر السابق ، ص ص 101 ، 102 .

(2) نفسه: ص 102.

كما اظهر الرئيس تذمره من المضاربات في الأسوق والتبذير الذي نتج عنه ارتفاع فاتورة الاستيراد في وقت تعاني فيه ميزانية الدولة من انكماش في المداخيل المالية ، حيث كانت الديون الجزائر حسب عمار بوحوش تقدر بـ 33% من المداخيل المالية للجزائر في سنة 1982 وارتفعت سنة 1986 الى 68% حتى وصلت 86% في عام 1988 وأشار الرئيس الى ان السوق الموازية اصبحت نشيطة والاقتصاد متمركز فيها والدولة لا تتحكم في ذلك الاقتصاد وهذه هي المشكلة ثم ان انسحاب الدولة من التجارة الخارجية وانتهاج سياسة ليبرالية قد سمح لرجال النخبة في الادارة والمناصب الامنية ان يستغلوا التحول وتورطوا في فساد مالي اغلق عليهم ثروات كبيرة بعد ان احتلوا الساحة التجارية التي تركتها الدولة[1] .

اما فيما يخص المؤسسات المالية الدولية فقد اعتبرت الجزائر التلميذ المثالي الى درجة انها قررت منذ بضعة شهور رفض تسليم قرض بمبلغ ملياري دولار تقدم به صندوق النقد الدولي ولكن دفعت ثمن ذلك الرفض؟ وان التسيير الحسن للديون الخارجية للدولة لم يمنعها من ارتكاب الاخطاء بلجوئها الى التقشف مزدوج في نفقاتها حيث اعترفت عام 1985 بمحدوديتها الاجتماعية[2] .

وأول اجراء اتخذ في هذا الشأن هو تقليص الاستيراد عما كان عليه عام1982 الذي اصبح يخضع لمراقبة قوية وشديدة لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك منذ صدور قانون 78/02 حيث سقف المشتريات الخارجية من المواد الغذائية في حدود تلبية طلب سنتين من الاستهلاك اي بمجموع 7.5 مليار دولار يذهب ثلث منها الى تسديد فاتورة المواد الغذائية المستوردة وانعكاسات هذا الوضع نتج عنها ندرة دورية في مواد الاستهلاك عجز آلة الانتاج ،

---

(1) عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 الى يومنا هذا ، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،د ت ، ص 226 .

(2) بن داود سلامنية و اخرون : المرجع السابق ، ص 423.

ارتفاع فاحش لسعر المواد المستوردة بطرق غير قانونية ، ازدهار السوق السوداء وقفزة جنونية في الأسعار[1] ، وكان ذلك القصد منه هو اعادة هيكلة السلطة واعادة هيكلة الاقتصاد من اجل بناء الدولة وتركيز الملكية في يد الدولة التي اصبحت اكبر مستثمر[2] .

ثم بدأت الجزائر بعمليات التقشف الثانية التي فرضتها ظروف 1986 تمثلت في تقليص ربع نفقات الميزانية في الوقت الذي نزلت فيه مداخيل الضريبة المضروبة على المنتوج البترولي الى نصف حجمها في عام واحد فقط بينما جمدت كل المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل تلك المتعلقة بالصناعات الميكانيكية والحديدية في بلد تعود منذ القدم على العيش بنمط حياة "دولة العناية الالهية" والتي تقرر الاستثمارات والتأسيس للأسعار والأجر والإنتاج ، فعن تقشفا في الميزانية مثل هذا الذي حدث سيكون له حتما انعكاسا كارثيا على حياة المواطن لأنه يوقف التنمية بصفة مفاجئة[3] ، لكن تكلفة سياسات التقشف على المستوى الاجتماعي كانت مكلفة جدا بل كانت لها تداعيات سلبية ، مع بروز الندرة واللجوء المتسارع الى الاقتراض[4] .

فمن نسبة 5% سنويا تدحرج النمو الاقتصادي الجزائري بداية من عام 1987 الى نقص 3% اي انخفض بثمانية درجات كاملة حيث يعتبر ذلك اجتيازا للخط الاحمر ، وعندما نعلم ان النمو الديموغرافي لجنوب البلاد يفوق في الظرف الحالي نموه الاقتصادي والنتيجة واضحة .

تزايد كبير لعدد البطالين الذين تقدر رسميا بـ 1% من مجموع العمال وربما كان عددهم الحقيقي اكثر بكثير من هذا.

وبهذا تكسرت الديناميكية الاقتصادية وظهرت على السطح كل العيوب التي طالما عمل النظام على اخفائها ليصبح من الصعب جدا تحملها لوقت كبير[5] .

---

(1) بن داود سلامنية و اخرون : المرجع السابق ، ص 424 .

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 225.

(3) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 424 .

(4) أسماء بوزنورة : المرجع السابق ، ص 87 .

(5) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 424 .

وان النقص الملحوظ في التجهيزات القاعدية مثل النقل والسكن والمواصلات وغيرها وكذلك الاطارات المتوسطة التكوين ، والمواد نصف المصنعة قد أضرت كثيرا بالاقتصاد بحيث ان مستشفيات حديثة وجاهزة تماما اصبحت معطلة عن العمل أو مغلقة لعدم توفرها على الممرضات بينما ظلت قطاعات الماء والكهرباء والاتصالات الهاتفية وحتى انحرافات القطارات عن سككها من المسائل اليومية في حياة المواطن الجزائري[1] .

وان العجز الكامل لمنظومة بنكية ناجعة بالإضافة الى غياب نسيج اقتصادي قوي مكون من مؤسسات متوسطة الحجم من المتعاملين هو الذي وسع في عدم فعالية كبريات المجمعات الصناعية الوطنية التي انشئت منذ 20 سنة من أجل بعث قاعدة صناعية ثقيلة في مجال النفط والحديد ، الاسمنت وغيرها ولكنها غائبة تماما في القطاعات الاستهلاكية الكبرى والتي تسير من طرف اداريين لذلك عششت البيروقراطية داخل المؤسسات العمومية وحدت من فعاليتها الى حد السيطرة كليا[2] .

على جميع نشاطاتها لتكون حاجزا آخر يصعب تجاوزه من طرف المواطن كما يجب التذكير بالإفلاس الكبير المسجل في قطاع الفلاحة والذي دفع بالحكومة الى استيراد ثلثي حاجياته الغذائية ، وهذه الكمية تؤسس لعامل الندرة في السوق الداخلية وتفاقم حجم السوق السوداء منذ اكثر من سنة يقول احد الملاحظين تشهد الساحة ظهور بعض الأشخاص يمتهنون سرقة بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والدقيق والزيت وغيرها من بعض الأسواق فقد كان مآل النظام الفشل والافلاس لولا وجود ذلك الاقتصاد الخفي الذي كان يقود البلاد بتوفيره لمناصب عمل غير قانونية وسرية ، داعمة للسوق السوداء وتهريب السلع والغش الجبائي المقدرة بنحو 10% من الميزانية والتهرب من المسؤولية وانعاش السوق الموازية للعملة الخارجية عن طريق المهاجرين وغيرها من الحرف الطفيلية والضرورية في آن واحد هي التي تغذي طبقة[3] .

(1) أحمد بن بلة : المصدر السابق، ص 105 .

(2) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 424 .

(3) محمد ختاوي : المصدر السابق ، ص 170 .

الفضوليين والمستفيدين من النظام أصبحت شيئا فشيئا غير مسموح بها في ظل تفاقم الفقر الذي ضرب باقي فئات المجتمع[1].

ومن جانب آخر فان ضغط النمو الديموغرافي اصبح غير متحكم فيه[2] الى درجة ان النفقات اي المجال الاجتماعي اي التربية ، الصحة ، التغذية قد استحوذت على مجموع طاقات الميزانية الوطنية بالرغم من ارتفاع مؤشرات سعر الخام بالأسواق الدولية ، وعليه يجب التحضير لفترة ما بعد البترول ودفع قطاع الفلاحة والصناعة نحو الاكتفاء الذاتي ولما لا ان امكن الحال نحو التصدير ومن جهة اخرى تحرير السوق والتفتح على القطاع الخاص لمنحه التأقلم على المدى البعيد[3] ليكون البديل الحقيقي للمؤسسات العمومية الوطنية .

ومن سنة 1986 الى سنة 1988 بدأت الاصلاحات تتسارع ولكنها لم تكن شاملة وجاءت متأخرة مما جعلها تخطئ أهدافها الى حد الساعة وحتى الاصلاح الزراعي الذي تبعته نتائج ملموسة أصبح محل ضغائن[4] .

ولكن بانهيار أسعار البترول 1986 انخفضت الموارد المالية بالعملة الصعبة الى جانب زيادة الاعباء والتكاليف ، هذا أدى الى تبني سياسة التقشف وتزايد المديونية الخارجية بفعل نفس الموارد المالية ، حيث قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الاجل في سنة 1988 بحوالي مليون دولار امريكي اي نسبة 44.5% من الناتج القومي الاجمالي ، حيث وصلت خدمتها الى 6.343 مليون دولار اي نسبة 72.3% من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات والمعروف بان المؤسسات الدولية لا تمنح قروضا الا بشروط أهمها التأثير في النظم السياسية لتغييرها[5].

---

(1) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 425 .

(2) أسامة أحمد محمد الفيل : المرجع السابق ، ص 57 .

(3) بن داود سلامنية وآخرون : المرجع السابق ، ص 425 .

(4) نفسه: ص 426.

(5) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 64 .

وبهذا أصبح الاقتصاد الجزائري في تبعية للخارج من اجل تموين الجهاز الانتاجي وتموين استهلاك الوطن ، تموين الاستثمارات ، وبانخفاض أسعار البترول وهبوط قيمة الدولار انعكس ذلك بالسلب على الاستقرار الاجتماعي مما دفع الجزائر الى اللجوء الى الاستدانة من البنوك خاصة بنك باريس ، وبنك الكريدي ليوني الفرنسي ، وكذلك عملت على ابرام اتفاقيات[1] .

قامت الجزائر بابرام عدة اتفاقيات من أجل جدولة الديون (حسب الجدول الزمني التالي)

عنوان الجدول : جدول يمثل اعادة جدولة الديون[2]

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا – النمسا – كندا – فرنسا
أكتوبر 1994	بلجيكا – فيلندا – اسبانيا – برتغال
نوفمبر 1994	دانمارك – ألمانيا – سويسرا
ديسمبر 1994	السويد – الو.م.أ – اليابان – بريطانيا – النرويج
مارس 1994	إيطاليا

وبالتالي جعلت الجزائر تلجا الى اعادة جدولة ديونها وأرغمت على البحث عن تمويل مسبق للمحروقات فطلبت من ايطاليا ومن القرض الليوني اعادة هيكلة الديون المقدرة بـ 2.352 مليار دولار الا أن الضمانات التي طلبتها من الجزائر بخصوص تسديد الفوائد المستحقة على القروض التي تعاد هيكلتها كانت صعبة ولم يتم ذلك ونفس الشيء بالنسبة للقرض الليوني بحيث تعثرت مساعي الجزائر في تحقيق ذلك إلا أن الايرادات الصافية الباقية بعد تسديد أصل الدين لم تتجاوز مليار دولار في عام 1993 وقدرة خدمة المديونية في نفس السنة بنسبة 18.9% من الناتج الوطني الاجمالي .

(1) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 83.

(2) مدني بن شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، المرجع السابق ، ص ص ، 118، 119 .

أما الأسباب التي دفعت الجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فتتمثل فيما يلي :

1/ ظهور عجز في ميزان المدفوعات سنة 1992 نتيجة زيادة الانفاق على تنشيط الاقتصاد وذلك بزيادة الاستثمار من جهة وتموين اعادة تأهيل الشركات والمؤسسات الاقتصادية من جهة اخرى .

2/ ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لدفع العملية الانتاجية في الاستمرار خاصة وان الحصول على قروض جديدة اصبحت صعبة جدا نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادي[1] .

3/ عجز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجع المسجل في اسعار النفط حيث قدر العجر بـ 1.3 مليار دولار سنة1986 [2] .

4/ ارتفاع حاد في التضخم مع عجز في استيراد قطع الغيار والآلات الصناعية مما أدى الى ضعف الطاقة الانتاجية للمؤسسات بنحو 50% .

5/ امتناع بعض الدول عن منحها قروض للجزائر الا بعد اتفاقها مع صندوق النقد وخاصة فرنسا لأنها من اكبر دائني الجزائر وبرزت الحكومات المتعاقبة على رفض اعادة الجدولة بسببين هما .

* الوضعية المالية الحسنة في تلك الآونة فكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحقاتها نتيجة لفوائد الصادرات من النفط والغاز قبل تدهور أسعارها.

* كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها المدين الأساسي لها فاذا ما قبلت اعادة الجدولة حتما ستخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 1.6 مليار دولار[3] .

---

(1) مدني بن شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص119، 120 .

(2) ياسين ربوح : المرجع السابق ، ص 63 .

(3) مدني بن شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 120 .

و في هذا الصدد يرى الأستاذ "محفوظ بنون" المختص الاقتصادي النقدي أن عائدات البترول في فترة 1979-1991 بلغت 144.5 مليار دولار أي ما يعادل 11.1 مليار دولار سنويا استهلكت كلها وجلبت للبلاد ديونا بـ 25.7 مليار دولار هيكلة على المدى القصير مما جعل تسييرها مستحيلا حيث تمتص أكثر من 70% من قيمة الصادرات الى جانب احتياط الصرف الذي وصل الى 1.6 مليار دولار فقط مقابل 2.7 مليار دولار ومن بين التحديات الاقتصادية التي قادت الى استفحال الأزمة هي مشكلة الديون الخارجية التي لا يمكن تفسيرها الا بمراجعة مرحلة البناء التنموي التي تأسست وفقا لسياسة التصنيع التي هي الاخرى غابت عن التنمية الشاملة باستثناء بعض مداخيل النفط[1] وعائداته كان مقدارها 48 مليون دولار في سنة 1985 ب4.935 مليون دولار في سنة 1986 في حين أن خدمة الديون سجلت ارتفاعها في نسبها اذ قدرت سنة 1979 ب 27.6% وسنة 1982 بنسبة 29.6% ، اما سنة 1984 كانت النسبة 33% لتتحول سنة 1985 من 35% الى 54.3%[2] .

وان حالة الانكماش الاقتصادي التي صاحبها اضطراب اجتماعي نتيجة ارتفاع نسبة التضخم الذي مس جميع المواد الاستهلاكية التي ارتفعت سنة 1986 بمعدل 76.5% هذا رغم سياسة اسناد أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية مع الكميات المستوردة من السلع على سد الطلب الوطني[3] .

وكل هذه الأوضاع الاقتصادية والتناقضات وسياسة التقشف ورفع الأسعار وانتشار الفساد الاداري والتضخم وسيطرة البيروقراطية العسكرية على الاقتصاد وتخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية وتجسيد الأجور كل هذه الاوضاع ادت الى فقدان الثقة بالسلطة ورموزها وخلقت ردود الأفعال تعبر عن حالة اليأس والحرمان تطالب بالتغيير والإصلاح[4] .

---

(1) ناجي عبد النور : المصدر السابق ، ص 74 .

(2) نفسه : ص 75 .

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول : المصدر السابق ، ص 31 .

(4) ناجي عبد النور: المصدر السابق، ص 75.

استنتاج الفصل الثالث:

شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينات تحولات اقتصادية جعلت النمو الاقتصادي يتراجع بالإضافة الى ارتفاع في عجز الميزانية العامة مع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الحالة الاجتماعية للمجتمع من بطالة وفقر وخاصة مع انخفاض أسعار المحروقات التي تعد المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ، وارتفاع المديونية الخارجية ، كل ذلك جعل الجزائر تتجه نحو المؤسسات المالية العالمية من أجل الاقتراض من صندوق النقد الدولي او البنك العالمي وكل هذا كان ناتج عن :

- خصخصة القطاع العام اي بمعنى التحول الى القطاع الخاص و التشجيع على الاستثمارات الاجنبية و المحلية من احل الخروج من الاوضاع المزرية للجزائر .
- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية.
- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الجزائر .
- العمل على تحرير السوق والسماح لسيطرة القطاع الخاص وتراجع القطاع العام بنسبة 49% مقابل 51%.
- التشجيع على الاستثمارات الأجنبية المحلية .
- محاربة المضاربات في السوق السوداء والرشوة والمحسوبية .
- رفع الكفاءة الانتاجية من خلال الفعالية في التشغيل والتخفيف من الاعباء المالية .
- تعزيز فكرة اقتراض المؤسسات من أسواق المال وليس من خزينة الدولة .
- تراجع التصنيع ونمو الديون.
- بروز احداث 5 اكتوبر 1988 على السطح والذي ترجع الى الظروف المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري.
- ظهور دستور 1989 الذي عمل على الفصل بين السلطات الثلاثة ليكون العمل بها على أساس التعاون والتكامل من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي.

يعد البترول من اهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان في القرن 19، حيث اصبح المصدر الرئيسي للطاقة ومحور كل الانتاج الصناعي و الزراعي .

يعتبر البترول مادة و اهمية كبيرة في العالم و هذا لاحتوائه على مشتقات عدة جعلته ذو ثقل كبير في العالم .

– ان البترول قد تحول من مجرد سلعة دولية تتداولها اقطار العالم و بدونها لا يتحرك اي نشاط صناعي و لا زراعي و لا تكنولوجي .

– لقد استحوذ البترول على اهمية كبيرة في حياة شعوب العالم حيث تعددت استخداماته وتحول الى مادة استراتيجية تتحكم في مصير العالم كله.

– ان مادة النفط مادة حيوية للبشرية واصبح وسيلة ضغط على الدول و من هنا اصبح استخداماته السياسية تفوق استخداماته الاقتصادية.

– ان الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر، لا يمكن تجاهله بالنسبة لما ساهمت فيه العوائد النفطية في اخراج الجزائر في كل مرة من ازماتها، الا ان الاعتماد المفرط على البترول في تكوين الاقتصاد الوطني جعل منه اقتصاد احادي الجانب و المورد هذا ما جعله عرضت للصدمات النفطية الخارجية و هو ما حدث سنة 1986، و هذه الازمة التي خلفت اختلالات هيكلية بارزة في الجزائر.

– تعتبر منظمة الاوبك التي تأسست في 1960 هي التي تحمي حقوق الدول المنتجة والمصدرة للبترول الا ان الاختلاف الكبير الحاصل بين الدول الأعضاء جعلها عرضت للهجمات الخارجية، التي تشنها الشركات العالمية مثل الشركة الدولية للطاقة.

– تعتبر فترة حكم الشاذلي بن جديد من اطول فترات الحكم التي عرفتها الجزائر و لقد حاول بن جديد منذ توليه لمناصب الحكم اعادة التوازن بين الجناح الساسي و العسكري.

– حاول بن جديد في الفترة الأولى من حكمه القضاء على ظاهرة الاحياء القصديرية هذا بالإضافة العمل على تعريب كل مستويات التعليم و بجميع اطواره.

– عرفت الجزائر في فترة حكم الشاذلي اعنف ازمة اقتصادية هزت الاقتصاد الوطني وزعزعته .

– تعتبر الاسباب الرئيسية في ازمة 1986: تطور بدائل النفط من الفحم و الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع اسعار النفط، رفع حصص الانتاج من قبل دول الاوبك احتجاج على ارتفاع انتاج دول خارج المنظمة و خاصة دول بحر الشمال.....الخ.

لقد اثرت ازمة 1986 بصفة رهيبة على الجزائر ليس من الجانب الاقتصادي فقط بل شملت الجوانب الاجتماعية و السياسية و كذا الثقافي .

ان الجزائر بقيت تعيش على خلفية انهيار اسعار النفط التي ضلت مرتبطة بها بنسبة كبيرة و رغم التغيرات التي طرأت على بعض المؤشرات الاقتصادية العامة الا ان الصدمة ظلت قائمة و لهذا لم يطرا اي تغير جوهري على بنية الاقتصاد الجزائري.

– ان انهيار اسعار النفط حرم الجزائر مما يقارب نصف مداخيلها الخارجية منذ بداية النصف الثاني من الثمانينات و كان ذلك هو السبب الرئيس في انفجار الاوضاع في الجزائر .

– ان التطورات الحاصلة في الجزائر في عقد الثمانينات قد اتصفت بضعف الاداء الاقتصادي اذ تميز الوضع ببروز ازمة اقتصادية ساهمت في حدوثها عدة اسباب منها انخفاض اسعار البترول ببطء نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، سوء تسير الاقتصاد الوطني.

– ان الازمة النفطية كانت وراء تذمر الجزائريين من اوضاع بلدهم وذلك ما جعل البنوك تفكر في تلك المخاطر الاجتماعية و تقوم بتبني سياسة التقشف المستمر في النفقات ككل مفروض مثلما هو الحال البلدان الفقيرة.

– لقد كان التفاقم الازمة الاقتصادية اثار سلبية على الناحية الاجتماعية منها تفشي ظاهرة البطالة، انتشار الفقر، و انحراف في اوساط الشباب.

– ان الإصلاحات التي كانت الجزائر تنوي فعلها لم يكن منطلقها الفعلي و الحقيقي اقتصاديا بل كانت من اجل تحقيق اهدافها و اغراض سياسية و هو ما جعل البعد السياسي اقوى من البعد الاقتصادي في هذه الاصلاحات التي كانت تحدث.

– ان عملية اعادة الهيكلة الاقتصادية برمتها كانت مجرد عملية اعادة توزيع للمناصب السلطة و فرصة لبسط السيطرة على الجهاز الاقتصادي و بالتالي ادى كل هذا الى دخول الاصلاحات الاقتصادية من اجل محاولة اعادة تشكيل و صياغة اجهزة التأطير و التحكم في الاقتصاد الوطني بشكل عام و قطاع الدولة بشكل خاص.

– ان الحكومة و بخوضها غمار الاصلاحات عرضت نفسها لكل الاخطار و هذا ما جعل الازمة البترولية في تسارع مع الزمن حتى انه غذى مخاوف اصحاب الريع دون المساس بالمزايا الحقيقية للنظام و دون ان يدفع نحو الامام بالألة الصناعية المعطلة منذ ما لا يقل عن 6 سنين من التقشف و ذلك ما هيا الظروف لوضعية انفجار حقيقية لعبت فيه الازمة البترولية دورا قضى من خلاله على احلام الجزائريين.

– تعتبر احداث اكتوبر من اخطر الازمات التي عشتها الجزائر في فترة الثمانينات فهي كانت نتيجة الظروف المزرية التي عشها الشعب في تلك المرحلة منها الدهور الحاصل في كل جوانب الحياة من تهميش للشعب خاصة الشباب، و كذا وجود هوة بين القمة و القاعدة.

– ان عملية التحول و التغير في النظام السياسي قد فرضها كذلك الواقع الداخلي للنظام القائم الذي افرز عدة ازمات منها ازمة الشرعية ، ازمة المشاركة السياسية بالإضافة الى المعضلة الاقتصادية التي تزامنت مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية حيث اصبحت بيئة متأزمة و كل هذه المؤثرات السياسية و الاقتصادية ،الاجتماعية ، الثقافية، شكلت نوع من الضغوط على النظام حيث جعلته لخيار التعددية.

– ان الانتقال الى التعددية الحزبية بعد احداث 5اكتوبر1988 خلفته عدة اسباب داخلية وخارجية ، داخلية تتمثل في طبيعة المجتمع التعددي و كذلك سلبيات الاحدية الحزبية وازمة المشاركة السياسية و عدم نجاح النهج الاشتراكي و سوء التسيير و التبذير.....الخ ، ام خارجية فتتمثل في موجة المد الديموقراطي و انخفاض اسعار البترول 1986 و تزايد المديونية.

– ظهور دستور 1989 الذي احدث تغيرات جذرية على مستوى التوجه نحو ترسيخ الديموقراطية عن طريق التخلي عن النظام القائم على الحزب الواحد و الاعتماد على التعددية الحزبية السياسية.

– نظرا للازمة المتعددة الجوانب التي كان النظام الاقتصادي الجزائري يعانيها قد فرض عليه الاستدانة من الخارج خاصة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، و البنك العالمي للإنشاء و التعمير التي كانت لها تأثير كبير على البلدان النامية و منها الجزائر .

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر :

(1) ابو العلا يسرى محمد : مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاته على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة ، 1996 .

(2) ابو القاسم سعد الله: خلاصة التاريخ الجزائري، المقاومة و التحرر(1938-1962)، دار الغرب الاسلامي للنشر و التوزيع ، لبنان، 2007 .

(3) الابراهيمي عبد الحميد: في اصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر(1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر و التوزيع لبنان،2001 .

(4) الابراهيمي عبد الحميد : المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996 .

(5) بو باكير علد العزيز : الشاذلي بن جديد، مذكرات(1929-1979)، ج1، دار القصبة للنشر و الوزيع ، الجزائر، 2011 .

(6)بوزيدي عبد المجيد: تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب ام الحسن، دار موفم للنشر، الجزائر ، 1999 .

(7) بوعزيز يحي: الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية من خلال خصومه(1912-1958)، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ، 1987.

(8) بومدين الهواري: الرئيس القائد(1932-1978) ، دار قصر الكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر، 1997 .

(9) بن بلة احمد : من فكرة الحركة من اجل الديموقراطية في الجزائر، دار البديل للنشر و التوزيع ، فرنسا، 1989 .

(10) بهلول محمد بلقاسم حسن : الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية، مطبعة دحلب للنشر و التوزيع، الجزائر، د ت .

(11) ختاوي محمد: النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

(12) خلادي عيسى : بوتفليقة الرجل ..... و منافسوه، ترجمة محمد ساري و علاوة بوجادي، دار متيجة للطباعة و النشر ، الجزائر، 2000 .

(13) الدوري محمد احمد: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981 .

(14) الزبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد الاركان الجزائري، دار الشروق للنشر و التوزيع ، د ب ، 2012 .

(15) الزبيري الطاهر: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830–1989 ، ج2 ، دار المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2006 .

(16) ستورا بن جامين : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال من 1962 – 1988 ،ترجمة صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة للكتاب، للنشر و التوزيع، سوريا، د ت .

(17) سلفاتور دومينيك ، دوليو يوجين : مبادئ الاقتصاد، ترجمة علي احمد علي ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر، د ت .

(18) صيداوي رياض : صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ، بيروت، 2000 .

(19) عميمور محي الدين : انا و هو.....وهم، دار موفم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

(20) معوض احمد نازلي : العلاقات بين الجزائر و فرنسا من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978 .

(21) المدني احمد توفيق : ابطال المقاومة الجزائرية ، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010 .

(22)الميلي محمد : مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1984 .

(23) الموسوي ضياء المجيد : الازمة الاقتصادية العالمية(1986 –1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990 .

(24) ناجي عبد النور: تجربة التعددية الحزبية و التحول الديموقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، مصر، 2010 .

(25)وطيان عبد العزيز : الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره (1830–1985)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 .

المراجع :

(26) ابو زكريا يحي : الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر،1978– 1993 ، مؤسسة الفارق للمطبوعات للنشر و التوزيع، لبنان، 1993 .

(27) ابو زكريا يحي : الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للطباعة و النشر، الجزائر، د ت .

(28) البراوي راشد : حرب البترول في الشرق الاوسط، دار مكتبة النهضة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، 1962 .

(29) البزاز حسن : ادارة الازمة بين نقطتي الغليان و التحول، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، لبنان، 2001 .

(30) بلاح بشير: موجز التاريخ المعاصر، دار المعرفة للنشر، الجزائر، د ت .

(31) بلقاسم فاروق : النموذج النرويجي، ادارة المصادر البترولية، دار عالم المعرفة للنشر، الكويت، 2010 .

(32) بن مدني شهرة : الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر، الاردن، 2009 .

(33) بن مدني شهرة : سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008 .

(34) بن عمر الحاج موسى : بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر، الجزائر ، 2008 .

(35) بن عمر الحاج موسى : السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952–1962 ، دار ايفي ميديا للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013 .

(36) برودوزيكس ادوارد : ادارة المخاطر و الازمات و الامن، ترجمة احمد المغربي، دار الفجر للنشر، مصر، 2008 .

(37) بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي، لبنان، د ت .

(38)بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر منذ 1922 الى يومنا هذا، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر، د ت .

(39) بوكبوس سعدون : الاقتصاد الجزائري محاولات من اجل التنمية(1962-1989-1990-2005،دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013 .

(40) حاتم رشيد : الازمة الجزائرية ....الى اين، دار دائرة المكتبة الوطنية للنشر، الاردن، 1998 .

(41) حارش نور الدين : رؤساء الجزائر، دار الامة للنشر، الجزائر، 2012 .

(42) الحجز بسام : علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني للنشر و التوزيع، لبنان ، 2010 .

(43) الحريري محمد سرور : ادارة الازمات الاقتصادية و طرق حل المشكلات الادارية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2012 .

(44) الحريري محمد سرور بن حكمت : ادارة الازمات و استراتيجية القضاء على الأزمات المالية، الاقتصادية و الادارية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

(45) خضر انور عادل : اطلس تاريخ الجزائر، مراجعة ناجي يحي، دار الشرق العربي، لبنان،2016 .

(46) خلف فليح حسن : الاقتصاد الجزائري، دار عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن ،د ت .

(47) الراسي جورج : الدين و الدولة في الجزائر من الامير عبد القادر الى عبد العزيز بوتفليقة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008 .

(48) الراسي جورج : الاسلام الجزائري من الامير عبد القادر الى امراء الجماعات، دار الجديد للنشر، لبنان، 1997.

(49) الراوي عبد الخالق مطلك : محاسبة النفط و الغاز، دار اليازوري للنشر،عمان، 2011.

(50) ربوح ياسين : الاحزاب السياسية في الجزائر(التطور– التنظيم)، دار بلقيس للنشر ، الجزائر، 2010 .

(51) ركيبيي جمال الدين : ازمة الخليج ، جذورها التاريخية، وقائعها الحالية، دار الهدى للنشر، الجزائر، د ت .

(52) الزبيري محمد العربي : تاريخ الجزائر المعاصر، ج4 ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014 .

(53) زاهر محمد عبد الرحيم : ادارة الخصخصة بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر، الاردن ، 2011 .

(54) زهرة الجزائر : الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية 1980–1992 ، دار صونيام للنشر، الجزائر ، 2013 .

(55) السبكي امل : تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906–1979 ، دار عالم المعرفة للنشر، الكويت، 1999 .

(56) سجدبور كريم : في فهم الامام الخميني، رؤية قائد الثورة الاسلامية الايرانية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، د ت .

(57) سيفر لخضر : شخصيات جزائرية، دار الامل للدراسات للنشر، الجزائر، 2007 .

(58) سلامنية بن داود و اخرون : حرب الجزائر ملف و شهادات، ج2 ، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2008 .

(59) سليمان عاطف : الثورة النفطية و دورها العربي(الدور السياسي و الاقتصادي للنفط العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009 .

(60) السنوسي محمد : ابعاد الازمة في الجزائر(المنطلقات– الانعكاسات – النتائج)، شركة دار الامة للطباعة و النشر، الجزائر، 1997 .

(61) السيد ابراهيم الشريف، السعدون جاسم و اخرون : الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الازمة المالية العالمية، حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009 .

(62) الشادلي سعد : مذكرات حرب اكتوبر، دار بحوث الشرق الاوسط الامريكية، د ب،2003 .

(63) الشريف محمد : من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال 1938–1962 ، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010 .

(64) الشمري رضا عبد الجبار: الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الاردن، 2014 .

(65) صالحي رابح : مفاهيم و مصطلحات و شخصيات تاريخية، دار خليف للطباعة و النشر، الجزائر، 2008 .

(66) الظاهر نعيم ابراهيم :ادارة الازمات، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، د ب، د ت

(67) عباس محمد : اغتيال....خلم احاديث بوضياف، دار هومة للنشر، الجزائر ، 2009 .

(68) عبد الله خالد امين : محاسبة النفط ، دار وائل للطباعة و النشر ، الاردن، 2001 .

(69) عبد الحميد عبد المطلب : المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008 .

(70) عبد الحي وليد : علاقة السياسة الخارجية الامريكية بالتحولات الديموقراطية في الوطن العربي، مركو دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، 2001 .

(71) عدوان ناصر دادي، العايب عبد الرحمان : البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .

(72) عياشي احميدة : سنوات الشاذلي، سيرة حقبة (1962– 1978)، منشورات دار سقراط، د ب، 2013 .

(73) فئة من الاساتذة الجامعين : دراسات في المجتمع العربي، مطبعة طاربين للنشر، سوريا،1968 .

(74) الفيل اسامة احمد : التنمية الاقتصادية و مشكلاتها ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، مصر، 2015 .

(75) القهوي ليث عبد الله ،الوادي بلال محمود : التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، دار حامد للنشر، 2012 .

(76) كبير سليمة : من اعلام الجزائر في العصر الحديث، مولود قاسم نايت بلقاسم، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر، الجزائر، د ت .

(77) لونيسي ابراهيم : حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد(تهميش– تفعيل – محاولات التفجير)، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012 .

(78) لونيسي رابح : رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقيم اكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011 .

(79) مسكين مسعود : التاريخ المعاصر، دار الحديث للكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2003.

(80) مقلاتي عبد الله : قاموس اعلام الشهداء و ابطال الثورة الجزائرية، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر ،2009 .

(81) مناصرية يوسف : اراء و مواقف في تاريخ الجزائر المعاصر، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2013 .

(82) ميتيكس هدى : توازنات القوى في الجزائر (اشكالية الصراع على السلطة في اطار تعددي)، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، لبنان، د ت .

(83) نجار فريد : ادارة شركات البترول و بدائل الطاقة، قراءة استراتيجية، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2006 .

(84) نجاعي ابراهيم : مشكلة البطالة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2005 .

(85) الهاشمي مقراني و اخرون : القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد، التجربة الجزائرية، مخبر علم الاجتماع و الاتصال، الجزائر،2010 .

المذكرات و المداخلات:

(86) رضوان جمعة : تطور اسعار النفط و تأثيرها على الواردات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006 .

(87) زياد مراد بن سالم محمد عبد الرؤوف: مداخلة بعنوان سياسة التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، د ت .

(88) طالبي سميرة : واقع الاقتصاد الجزائري و علاقته بالصندوق النقد الدولي، مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002 .

(89) العمري علي : دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970 –2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008 .

(90) قويدري قوشيح بوجمعة: انعكاسات اسعار البترول غلى التوازنات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2006 .

(91) مريم شطبي محمود : مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في اطار ندوة حول ازمة اسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة قسنطينة، 2015 .

(92) موري سمية : اثار تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2015 .

(93) موري سمية : اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، ابي بكر الصديق، الجزائر، 2009 .

المجلات :

(94) بوزنورة اسماء : اثار ازمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر(دراسة ميدانية في ولايات الجزائر– قسنطينة– ميلة)، مجلة دراسات اقتصادية ، قسنطينة، 2010 .

(95) تومي عبد الرحمان : اثر الجباية على النمو الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 7، دار الخلدونية للنشر، الجزائر،2004 .

(96) الشمري رضا عبد الجبار سليمان : المنظمات النفطية، دوافع قيامها و أهمية دورها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 11 ، العدد 3 ، د ب ،2008 .

(97) الشيخ بن عصام :قرار تأميم النفط الجزائري 20 فيفري 1971 ،مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 6 ،جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2006 .

(98) العمرة جويدة : انعكاسات النمو الديموغرافي على الوضعية الاجتماعية، الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

الموسوعات :

(99) طشطوش عبد المولى : الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية و الاقتصادية، دار مكتبة حامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2012 .

التقارير :

(100) تقرير الامين العام المقدم للمؤتمر الخامس المنعقد بالجزائر من 19 الى 22 سبتمبر 1983 ،المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د ت

المراجع بالأجنبية :

(101) Ajustement structurel : les cas du Mexique, et du nigérian actes de la conférence du 9 avril 1999 alger , instituts , national .

(102)Chadli ben djedid : mémoires (1929- 1979) , tam1, casba éditions, Alger, 2011 .

(103) Chadli hamza : les priuatisation quelques le cas , ce une naqd , alger , n7, 1994.

المواقع الالكترونية :

(104) http// : Etudiant dz. Com / VB/ i 19139. T 22 :30 , D 23/ 02/ 2018

الملحق رقم : 01

الرئيس الشاذلي بن جديد .

---

(1) نور الدين حارش: رؤساء الجزائر ، ص 178 .

الملحق رقم : 03

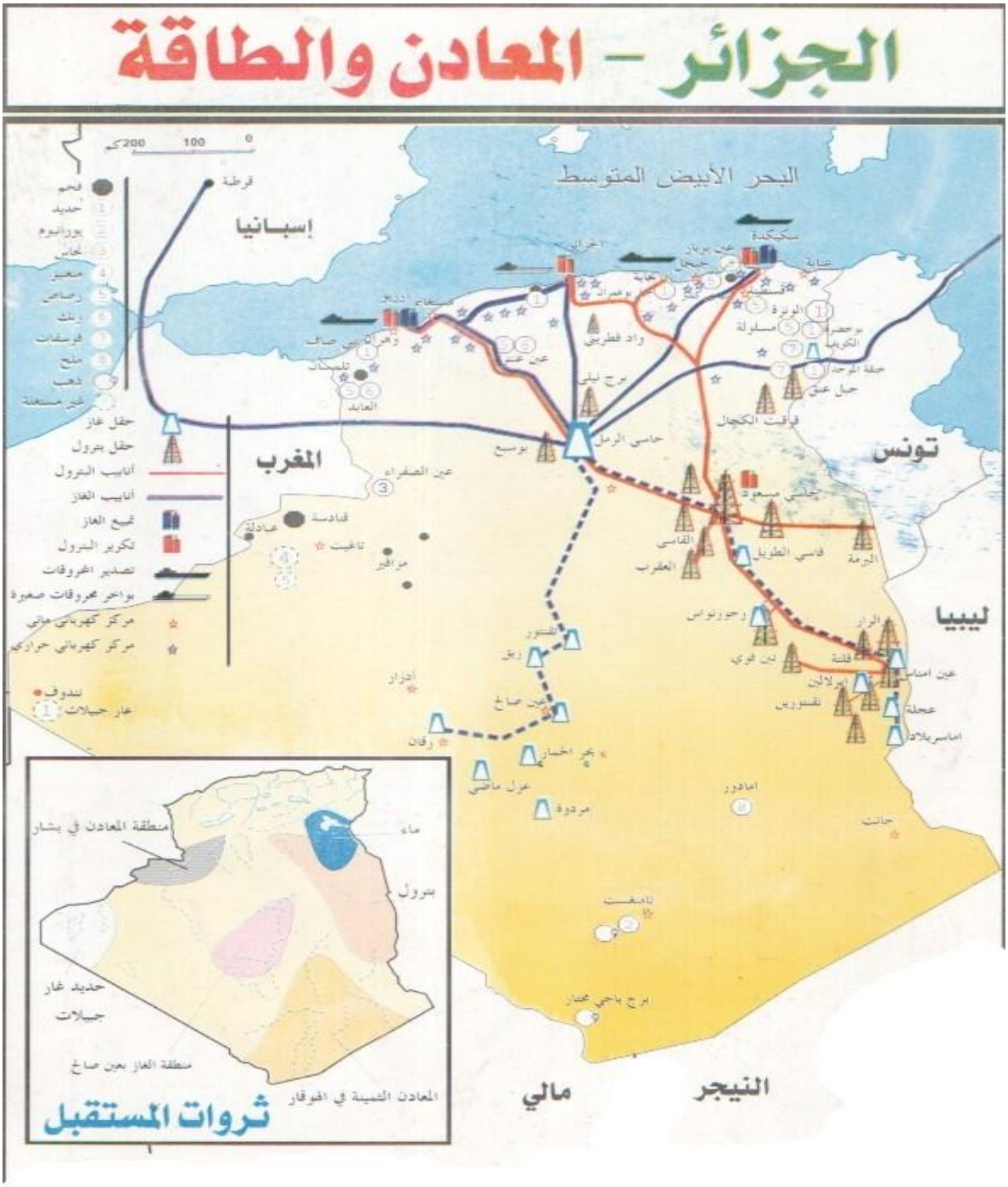

مناطق تواجد البترول في الجزائر

---

(1) الحاج موسى بن عمر : بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر ، ص 25 .

الملخص:

بحلول عام 1986 تعرضت الجزائر لازمة بترولية، أرهقت كاهل الجزائريين باعتبارها من الدول التي تعتمد بكثرة على البترول لانعاش اقتصادها هذا ما جعلها تتأثر بهذه الوضعية، حيث حاول بن جديد التصدي لها من خلال القيام بإصلاحات كان من بينها تنمية الزراعة وباقي القطاعات الاقتصادية و الخدماتية الاخرى الا ان الوضع ازداد تدهورا مع التراجع المستمر لا سعار البترول، هذا ما نتج عنه تفاقم الازمة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي .

الكلمات المفتاحية : البترول – الازمة – الاقتصاد – اسعار – الخوصصة – التبعية – التعددية – المديونية.

Au déprît de l’année 1986, l’Algérie a connu une crise pétrolière, vu que c’est un pays dont l’économie dépend en majorité sur le pétrole.

Cette situation beaucoup influencé l’Algérie, si bien que ben jeddid a promis des réformes au niveau de l’agriculture aussi dès les secteurs économiques, cependant , la situation s’est aggravée avec la baisse des prix de pétrole, ce qui a poussé l’Algérie a l’endettement, el pas conséquent, la crise s’est accentuée, tant sur le plan intérieur qu’extérieur.